" صعود الحركات الإسلامية في البرلمانات العربية "

دراسة حالة : الإخوان المسلمون في مصر

دار الجندي للنشر والتوزيع – القدس

❋

darjundi46@gmail.com
www.for-alquds.org

"صعود الحركات الإسلامية في البرلمانات العربية"

(احمد راضي ابوريدة)

❋

الطبعة الأولى (2020).

❋

جميع الحقوق محفوظة لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب، أو أي جزء منه، أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات، أو نقله بأي شكل من الأشكال، بدون إذن خطي من الناشر.

All rights reserved. No part of this book may be reproduced in any form or by any means without prior permission of the publisher.

" صعود الحركات الإسلامية في البرلمانات العربية "

دراسة حالة : الإخوان المسلمون في مصر

إعـداد

احمد راضي ابوريدة

الطبعة الأولى

2020 م

﴿وَأَنزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا﴾

سورة النساء- (آية 113)

الإهـــــــداء

إلى من خاض مسيرة الكفاح من أجلي
وزرع حب العطاء في نفسي..... والدي العزيز
إلى من غمرتني بحنانها وأنارت دربي
بدعواتها ومصدر الحب..... والدتي الحبيبة
إلى زوجتي الغالية وأبنائي الأحباء محمد وحكم
إلى من تجمعني بهم المحبة والإخوة والعطاء أخوتي وأخواتي
إلى من يجمعني معهم الصدق والتعاون والوقت الجميل أفراد عائلتي
إلى كل من شجعني وساندني في انجاز هذا العمل
لكم فضل كبير لا يمكن أن يقدر بإهداء أو بكلمات جميلة
إليكم جميعاً ....اهدي هذا العمل المتواضع

الفهرس

المقدمة ..... - 5 -

الفصل الأول

صعود الحركات الإسلامية

مقدمة..... - 15 -
ويتفرع عن التساؤل الرئيسي عدد من التساؤلات الفرعية في سياق الدراسة وهى:.. - 16 -
أهمية صعود الحركات الإسلامية :..... - 17 -
منهجية صعود الحركات الإسلامية:..... - 17 -
مصطلحات الدراسة: ..... - 18 -
حدود صعود الحركات الإسلامية:..... - 19 -
الدراسات السابقة: ..... - 19 -
التعليق على الدراسات السابقة: ..... - 22 -

الفصل الثاني

الحركات الإسلامية في البرلمانات العربية.

المبحث الأول..... - 28 -
واقع الحركات الإسلامية..... - 28 -
خلفية تاريخية..... - 28 -
مفهوم الحركات الإسلامية ..... - 31 -
الحركات الإسلامية كحركات اجتماعية وسياسية. ..... - 32 -
فكر وأهداف الحركات الإسلامية..... - 33 -
مدلول التطرف والانحراف لدي الحركات الإسلامية..... - 35 -
المبحث الثاني..... - 37 -
الأسباب التي ساهمت في صعود الحركات الإسلامية في الأقطار العربية. .... - 37 -
ابتعاد الحركات الإسلامية عن العنف..... - 37 -
التنظيم والقدرة على إدارة النشاطات ..... - 37 -
التصويت الإحتجاجي ضد الأنظمة الحاكمة..... - 38 -
الدعم المادي القطري..... - 38 -
ضعف أداء مؤسسات المجتمع المدني..... - 39 -

غياب الحرية والديمقراطية ..... - 39 -
البرامج السياسية للحركات الاسلامية..... - 39 -
التعبئة الجماهرية ..... - 41 -
الخطاب الديني..... - 42 -
الإعلام الاجتماعي وضعف الإعلام الرسمي ..... - 42 -
الجمعيات الإسلامية والمساجد ..... - 44 -
الصراع العربي الإسرائيلي..... - 44 -
النتائج المترتبة على صعود الحركات الإسلامية..... - 45 -
المبحث الثالث..... - 47 -
الحركات الإسلامية والعمل البرلماني ..... - 47 -
موقف التيارات الإسلامية من العمل البرلماني..... - 47 -
أسباب المشاركة السياسية..... - 48 -
رؤية الأخوان المسلمين لنظام الحكم..... - 49 -
رابعا: رؤية حزب العدالة والتنمية المغربي..... - 51 -
الصعود البرلماني لحزب العدالة والتنمية ..... - 52 -
رؤية حزب النهضة التونسي..... - 52 -
الصعود البرلماني لحزب النهضة ..... - 53 -
رؤية حركة المقاومة الإسلامية حماس..... - 53 -
الصعود البرلماني لحركة حماس ..... - 54 -

الفصل الثالث

الإخوان المسلمين في مصر من النشأة الى الحكم

المبحث الأول..... - 60 -
نشأة وتطور جماعة الإخوان المسلمين. ..... - 60 -
المبايعة ..... - 61 -
الإطار الفكري لحركة الاخوان المسلمين: ..... - 61 -
الإطار التنظيمي لحركة الإخوان المسلمين:..... - 62 -
الهيئات الرئيسة للإخوان المسلمين ..... - 62 -
الإخوان والإصلاح المنشود:..... - 64 -
موقف الإخوان من غيرهم: (ألبنا، 1966، ص231)..... - 65 -
الظروف التي ساهمت في نشأة حركة الإخوان المسلمين في مصر ..... - 66 -
المبحث الثاني..... - 67 -
المراحل التي مرت بها جماعة الإخوان المسلمين وتطورها البرلماني..... - 67 -

المرحلة الأولى: مرحلة التأسيس والتقرب من الملك: ..... - 67 -
المرحلة الثانية: الإخوان وعبد الناصر ..... - 70 -
التطور البرلماني لحركة الإخوان المسلمين..... - 75 -
أداء الكتلة البرلمانية للإخوان المسلمين. ..... - 77 -
المبحث الثالث..... - 83 -
التحول السياسي للإخوان..... - 83 -
التحول من الرفض إلى الإعلان..... - 83 -
تحول في الخطاب السياسي ..... - 84 -
الموقف من المرأة ..... - 85 -
التحول الديمقراطي ومواكبة الحداثة..... - 86 -
التحول في الموقف من الاقباط:..... - 87 -
الإخوان والولايات المتحدة الأمريكية ..... - 90 -

الفصل الرابع

الموقف الدولي من صعود الحركات الإسلامية

والسيناريوهات المستقبلة..... - 94 -
المبحث الأول..... - 95 -
موقف الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي ..... - 95 -
من صعود الإخوان المسلمين ..... - 95 -
المبحث الثاني..... - 100 -
مستقبل الحركات الإسلامية ..... - 100 -
ازدواجية السلطة والجماعة: ..... - 101 -
النتائج: ..... - 105 -
المـصادر والمــراجع ..... - 107 -
مراجع أجنبية: ..... - 114 -

المقدمة

تناولت الكتاب واقع وصعود الحركات الإسلامية في البرلمانات العربية وخاصة حالة الإخوان المسلمين في مصر لما لها من أهمية في التاريخ المصري ولاعتبارها أكبر الحركات الإسلامية الحديثة التي ظهرت في العالم الإسلامي، ولما طرأ عليها من تغيرات بعد وصولها إلى سدة الحكم، لذلك ركزت الدراسة على واقع الحركات الإسلامية من حيث، المفهوم، والأهداف، الأفكار، ومدلول التطرف والانحراف لديها، ثم وضحت الدراسة أهم الأسباب التي ساهمت في صعود الحركات الإسلامية في الأقطار العربية وكذلك النتائج المترتبة على هذا الصعود بالإضافة إلى مواقف الحركات الإسلامية من العمل البرلماني وأسباب المشاركة السياسية.

هدفت الكتاب أيضا إلى إيضاح رؤية الحركات الإسلامية و ركزت على رؤية كل من الإخوان المسلمين في مصر ورؤية حركة حماس في فلسطين ورؤية حزب العدالة والتنمية المغربي ورؤية حزب النهضة التونسي، كما ووضحت الدراسة بالتحليل حالة الإخوان المسلمين في مصر منذ النشأة ومراحل تطورها وعلاقاتها مع النظام حتى وصولها للحكم وكذلك تطورها البرلماني وتقيم أدائها وعلاقتها مع الغرب.

تطرقت إلى المواقف الغربية من وصول الحركات الإسلامية إلى الحكم والتعرف على السيناريوهات المستقبلية لهذا الحكم ، كما خلصت الدراسة إلى وجود حالة من عدم الرضا عن أداء الإخوان المسلمين في البرلمان حيث أنهم لم يستطيعوا أن يقدموا حلولاً في القضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية إلى جانب أن الإخوان مازالوا غير قادرين على إدارة الدولة بطريقة تلبي حاجات المواطنين وتحفظ أمنهم وانما يسعون إلى أخونة الدولة والسيطرة على مفاصلها، وبينت الدراسة أن حركة الإخوان المسلمين استخدمت كافة الأساليب لتحقيق رؤيتها بما فيها الأساليب العنيفة خلال فترات عمر الجماعة وان قانون السمع والطاعة يحكم عمل الجماعة وينظم علاقاتها الداخلية، وان العلاقات الاخوانية الأمريكية منذ الخمسينات وحتى اليوم على تواصل، ومن خلال هذه العلاقات التزمت جماعة الإخوان المسلمين بكافة الاتفاقيات الدولية محاولة لإرضاء الغرب، حيث اتضحت الصفة البراغماتية لحركة الاخوان المسلمين في التعاطي مع الشؤون السياسية في كافة المجالات، وهو عكس خطابهم السياسي طوال العقود الماضية الذي وصف بالالتزام الأيدلوجي ومعارضة الحكومات المختلفة.

الفصل الأول

صعود الحركات الإسلامية

الفصل الأول

صعود الحركات الإسلامية

مقدمة

لقد أفرزت الممارسة الديمقراطية في المنطقة العربية صعود تيارات الإسلام السياسي في عدد من الدول العربية وخاصة "الإخوان المسلمين"، سواءً تحققت بالثورات كما هو الحال في مصر أو تونس أو كانت محصلة لإصلاحات سياسية كما هو الحال في المغرب، وبذلك انكشف المشهد العربي عن مدى تغلغل تيارات الاسلام السياسي في المجتمعات لتحصد المقاعد النيابية ولتؤثر على الاستفتاءات وتضع بصمتها على أية تعديلات دستورية او أي صياغة دستور جديد كما هو الحال في مصر بعد الثورة.

الحركات الإسلامية هي قوى تغيير، هذا هو واقع برنامجها و مشروعها كما هي الصورة التي يحملها المجتمع و خاصة الشباب عنها... ليس فقط أن موقفها نقدي تجاه الواقع، بل إنها تمتلك مشروعا تدريجيا أو مباشرا لإعادة بناء حالة مجتمعاتنا وفق رؤيتها للواقع (الماز، 2011). وتوجد وجهة نظر أخرى إلى الحركات الاسلامية على نطاق واسع باعتبارها خطيرة وعدائية ويعد هذا التوصيف دقيق فيما يتعلق بالمنظمات التي تقع في الخط الراديكالي (حمزاوي، 2006،ص21).

تعتبر الحركات الإسلامية عموما ظاهرة تاريخية لذا يجب النظر اليها في سياق تاريخي متأثر بالأحداث والتطورات التي جرت وتجري حولها، وهي تهدف إلى إحداث تغيير جذري في بنية المجتمع والنظام السياسي بطرح بديل اسلامي لما هو قائم من قيم وأسس لنظم الحكم ولكنها تختلف في كيفية إحداث هذا التغيير وحجمه.

لذلك نتناول دراسة صعود الحركات الإسلامية في البرلمانات العربية، خاصة في كل من تونس والمغرب وفلسطين للتعرف على أسباب الصعود في هذه الدول ومعرفة أوجه الاختلاف والتشابه بين تلك التجارب البرلمانية، والتغيرات التي أدت إلى التحول الديمقراطي والظهور الواضح للإسلاميين، ومعرفة المواقف الدولية من هذا الصعود وإلقاء نظرة عامة حول مستقبل هذا الصعود بالإضافة إلى تقييم أداء الإخوان في البرلمان، وللتعمق في فهم هذا الصعود نقوم بالتطبيق على حالة الإخوان المسلمين في مصر وذلك لما تلعبه هذه الجماعة من دور أساسي في التاريخ المصري الحديث سواء على المستوى الفكري او على المستوى السياسي، فعلى المستوى الفكري يمكن اعتبار جماعة الإخوان المسلمين كبرى الحركات الإسلامية

الحديثة التي ظهرت في العالم الإسلامي، اما على المستوى السياسي استطاعت حركة الاخوان المسلمين استقطاب قطاعات عريضة من الجمهور المصري الذي انضم اليها او تعاطف معها أو اشترك في نشاطاتها وقد ظهر هذا بشكل ملحوظ في الانتخابات البرلمانية التي شارك فيها الإخوان والتي انتهت بحصولهم إلى نسبة 47% من البرلمان.. ومعرفة المواقف الدولية من هذا الصعود وتأثيره على الاتفاقيات التي أبرمتها الدولة المصرية مع الأطراف الخارجية.(الأهرام، 2012).

تمثل ظاهرة صعود الحركات الإسلامية إلى المجالس النيابية العربية والتي نشأت في ظروف ومتغيرات سياسية أثارت جدلاً، لذلك تتطلب البحث والدراسة لفهم هذه الظاهرة على نحو يتسم بالموضوعية والتحليل الدقيق لأسبابها وآفاق تطورها كونها قد تمثل البديل المحتمل للأنظمة القائمة في الدول العربية بما يؤدي إلى إحداث تغيرات في بنى وهياكل النظم السياسية العربية.

ويمكن تحديد المشكلة في التساؤل الرئيسي التالي:

- إلى أي مدى ساعد الواقع السياسي في الوطن العربي على صعود الحركات الإسلامية في البرلمانات وخاصة في مصر؟

ويتفرع عن التساؤل الرئيسي عدد من التساؤلات الفرعية في سياق الدراسة وهى:

- كيف صنع وساعد الواقع السياسي صعود الحركات الإسلامية في الوطن العربي؟
- ماهي الأسباب التي ساهمت في صعود الحركات الإسلامية؟
- ماهو موقف التيارات الإسلامية من العمل البرلماني وأسباب مشاركتها السياسية؟
- كيف بدأت وتطورت حركة الإخوان المسلمين في مصر وماهي مراحل تطورها البرلماني؟
- ماهي المواقف الدولية من صعود الحركات الإسلامية وخاصة حركة الاخوان المسلمين؟
- ماهي السيناريوهات المستقبلية لحكم جماعة الإخوان المسلمين في مصر ؟

يسعى الكتاب لكي يحقق الأهداف التالية:

- ❖ الاطلاع على أسباب صعود التيارات الإسلامية إلى الحكم والمشاركة في الحياة السياسية.
- ❖ التعرف على المواقف الدولية والإقليمية من هذه الظاهرة.
- ❖ تقييم أداء الحركات الإسلامية ككتل برلمانية والتعرف على مستقبل الاخوان المسلمين في البرلمان.
- ❖ التوصل إلى تحليل ظاهرة الصعود البرلماني للإخوان المسلمين في مصر.

- ❖ معرفة قدرة جماعة الاخوان المسلمين على الصمود في ظل المتغيرات على النطاق السياسي المصري.
- ❖ التعرف على العلاقة التاريخية بين حركة الإخوان المسلمين والولايات المتحدة الأمريكية.
- ❖ التعرف على النظام الخاص في جماعة الإخوان المسلمين وموقف الإخوان المسلمين من قضايا المرأة والأقباط والإصلاح.
- ❖ معرفة أهم السيناريوهات المستقبلية لحكم حركة الإخوان المسلمين في مصر.

أهمية صعود الحركات الإسلامية :

- ❖ تسليط الضوء على صعود الحركات الإسلامية وخاصة الإخوان المسلمين في مصر بما يخدم الباحثين وصناع القرار.
- ❖ التعرف على كيفية انتقال الحركات الإسلامية من المعارضة إلى الأغلبية في البرلمان.
- ❖ الاطلاع على ممارسة وعمل التيار الإسلامي داخل البرلمان ومدى القدرة على الأداء التشريعي والرقابي وكيفية التعامل مع الأحزاب الأخرى.
- ❖ للاطلاع على أدوات وطرق التعامل التي تنتهجها الحركات الإسلامية بمجرد وصولها للحكم.

منهجية صعود الحركات الإسلامية :

استندت الدراسة للوصول الى النتائج حول المشكلة الى المناهج الأتية

- المنهج التاريخي: ذلك المنهج المعني بوصف الأحداث التي وقعت في الماضي وصفاً كيفياً، متناولاً رصد عناصرها. وبتحليلها ومناقشتها وتفسيرها، ثم الاستناد على ذلك الوصف لاستيعاب الواقع الحالي، وتوقع اتجاهاته المستقبلية القريبة والبعيدة. (العساف،1989، ص282).

وذلك من خلال دراسة نشأة التيارات الإسلامية بشكل عام وكيفية صعودها للبرلمان ومراحل صعودها والتعرف على تاريخ حركة الإخوان المسلمين في مصر كنموذج للتطبيق ووصف الأحداث وتحليلها ومناقشتها وتفسيرها لأنه سيساعد على فهم المستقبل السياسي لحركة الإخوان المسلمين.

- المنهج الوصفي التحليلي: هو منهج من المناهج العلمية في البحث يقوم على إتباع خطوات منظمة في معالجة الظواهر والقضايا ويقوم على تحديد الظاهرة ووصف طبيعتها ونوعية العلاقة بين متغيراتها وأسبابها واتجاهاتها وما إلى ذلك من جوانب تساهم في فهم حقيقتها والهدف منها. (العساف،1989،

ص286). وسيتم استخدامه لوصف وتحليل صعود الحركات الإسلامية واسباب صعود لجماعة الأخوان في مصر والتعرف على حقيقة ووصولها والمتغيرات التي طرأت على هذه الظاهرة، ويتضمن المنهج الوصفي التحليلي أساليب ومناهج فرعية مثل المسوح الاجتماعية ودراسة الحالة لهذا سنعتمد على احد أساليب هذا المنهج في تفسير هذه الظاهرة بما يخدم الدراسة وهو (دراسة الحالة) التي على أساسها يتم اختيار حالة معينة يقوم الباحث بدراستها قد تكون وحدة ادارية أو اجتماعية أو جماعة، وتكون دراسة هذه الحالة بشكل معمق يتناول كافة المتغيرات المرتبطة بها وتناولها بالوصف الكامل والتحليل، ويمكن ان تستخدم الحالة كوسيلة لجمع البيانات والمعلومات في دراسة وصفية وكذلك يمكن تعميم نتائجها على الحالات المتشابهة بشرط ان تكون الحالة ممثلة للمجتمع الذي يراد الحكم عليه. وهنا سيتم استخدام دراسة صعود الإخوان المسلمين بشكل موضوعي وتناول كافة المتغيرات المرتبطة بهم، ومعرفة المعلومات ودراستها للوصول إلى النتائج التي من الممكن أن نعممها على ظاهرة الصعود في الوطن العربي.

مصطلحات الدراسة:

- **الحركات الإسلامية:**

الحركة الإسلامية: "مصطلح يطلق على الحركات التي تنشط في الساحة السياسية وتنادي بتطبيق الإسلام وشرائعه في الحياة العامة والخاصة، وهي تسمية أطلقتها الحركات الإسلامية على نفسها، ولا تطلق التسمية على الجماعات الإسلامية التي لا تنشط في المجال السياسي، مثل "الصوفية"، ولا على الأحزاب التقليدية ذات الخلفية الإسلامية مثل "حزب الاستقلال المغربي" و"حزب الأمة السوداني" و"الرابطة الإسلامية الباكستانية"، كما لا يطلق على حكومات تطبق الشريعة مثل "حكومة المملكة العربية السعودية ولا يشمل الأحزاب والحركات الإيرانية بل يغلب عليها تسمية "الإصلاحيين والمحافظين. (الأفندي، 2002، ص25). ويشمل هذا التعريف جماعة الإخوان المسلمين "في الدول العربية و"الجماعة الإسلامية" في باكستان و"حزب الرفاه" بتركيا و"جماعة العدل والإحسان" بالمغرب و"الجبهة الإسلامية القومية" بالسودان، والجماعات الأكثر عنفا كـ "تنظيم الجهاد" بمصر" و"الجبهة الإسلامية للإنقاذ" بالجزائر. (الافندي،2002،ص30).

يعرف أنصار الحركات الإسلامية بان هناك قاسم مشترك بين أعضائها، سواء كانوا تيارات إسلامية أو اقليمية أو عالمية وتهدف التيارات الإسلامية الى احداث تغيير جذري في بنية المجتمع والنظام السياسي بطرح بديل إسلامي لما هو قائم من

قيم لنظام الحكم، ولكنها تختلف في كيفية إحداث التغيير وحجمه.(ابوزيد، 2008، ص33).

كما و يرى الدكتور إبراهيم أبو عرقوب بأن الإسلام السياسي هو الإسلام الذي يدعو إلى المزج بين الدين والسياسة في الشؤون المحلية والعالمية، ويرى في مبدأ«دع ما لله لله"، وما لقيصر لقيصر» شذوذا عن طبيعة الإسلام كدين شامل للدين والدنيا. فالإسلام السياسي، أو دعنا نقول حركات الإسلام السياسي بمجملها لا تؤمن بفصل الدين عن الدولة وتسعى في استراتيجيتها وبرامجها إلى إقامة دولة إسلامية تطبق الإسلام كدين ودولة ونظام حياة.وقد استخدم هذا المصطلح بكثرة عقب أحداث "9/11 /2001 " في أعقاب الحملة الدعائية لما سُمي بالحرب على الإرهاب، حيث وجه الاعلام العالمي اهتمامه نحو الحركات السياسية التي تتخذ من الإسلام مصدرا لرسم الخطوط العريضة لسياستها، وحدث في هذه الفترة الحرجة نوع من الفوضى في التحليل أدى بشكل أو بآخر إلى عدم التمييز بين الإسلام كدين رئيسي، وبين مجاميع معينة تتخذ من بعض الاجتهادات في تفسير وتطبيق الشريعة الإسلامية مرتكزا لها.(دبعي، 2011).

- **التحول السياسي:**

مجمل التحولات التي تتعرض لها البنية السياسية في المجتمع أو العمليات والتفاعلات بين القوى السياسية وتغيير الأهداف مما ينعكس ويؤثر على مراكز القوة ويعيد توزيع السلطة والنفوذ داخل الدولة (مقلد، 1994،ص47).

- **البيعة:**

شكل من أشكال التغيير السياسي والناجم عن مبدأ التشاور أو الشورى في الامور البينية(اختلاف بين الناس من مصالح ومن معارف)، وهي مصطلح اسلامي تدل على عقد ديني اجتماعي وسياسي قوامه نوع من التبادل بين الحاكم والمحكوم مقابل الوفاء بالالتزام الحكم العادل أو الاحسان للمحكوم وعدم ظلمه وقهره واستلابه السياسي.(خليل، 1999،ص42).

حدود صعود الحركات الإسلامية :

- الحد المكاني: الدول العربية التي صعدت بها الحركات الإسلامية قبل وبعد الربيع العربي.
- الحد الزماني: منذ عام 2005 حتى عام 2012م

الدراسات السابقة :

1- دراسة خليل العناني، الإخوان المسلمون في مصر.. شيخوخة تصارع الزمن، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، الطبعة الاولى، 2007.

تهدف هذه الدراسة الى أن تكشف مدى قدرة جماعة الإخوان المسلمين على الصمود في وجه المتغيرات التي اتسمت بها البيئة السياسية المصرية، خصوصا في الأعوام الثلاثة الأخيرة، وما إذا كان هذا الصعود السياسي الذي تحقق للجماعة (20% من مقاعد برلمان2005) سيمثل عنصر إضافة يمكنها من المضي قدمًا في مشروعها التغييري، أم أنه سيكون بداية انفجار للجسد الإخواني الكبير.

توصلت الدراسة الى أن المعضلة الحقيقية التي قد تواجه الجماعة خلال المرحلة المقبلة تتمثل في عدم قدرتها على السيطرة على عقول أبنائها، ليس لاتساع دائرة التأثير الخارجي من خلال ثورة الإعلام والمعلومات فحسب، وإنما أيضا لعدم وجود ممارسات ديمقراطية داخل الجماعة تسمح باستيعاب وامتصاص حماس وأفكار هؤلاء الشباب، الذين قد يشكلون أول الخيط في انفراط عقد الجماعة في المستقبل المنظور.

ويبقى التأكيد على أنه بالرغم من الجهد الكبير المبذول من قبل المؤلف في استجلاء العديد من الحقائق والمواقف عن جماعة الإخوان المسلمين في مصر، فإن نظرته تأرجحت بين الإعجاب الشديد بإدارتها وتنظيمها وحيويتها وقدرتها على الحركة والجماهيرية وبين الحديث عن الشيخوخة والجمود الفكري والإنغلاق الذي يرشحها للذوبان والإندثار أو الإنفجار الداخلي.

2- دراسة وحيد عبد المجيد،الإخوان المسلمون بين التاريخ والمستقبل، القاهرة، مركز الاهرام للبحوث والدراسات، 2007.

يحاول مؤلف هذا الكتاب استشراف مستقبل جماعة "الإخوان المسلمين" من خلال العودة إلى تاريخها وتحليل حاضرها، ومناقشة اتجاهاتها والبحث في دلالات اخطائها التى جعلت تاريخها حافلاً بالمحن، وقراءة مواقفها التي تجعلها مخيفة لدى كثير من الاتجاهات والتيارات الأخرى وقطاعات فى المجتمع. فالأكيد أن الخوف من "الجماعة" لا يعود إلى "فوبيا" أو حالة مرضية، بل يرتبط بصورتها التى تقدمها هى لنفسها عبر مواقفها تجاه المسألة الديمقراطية وقضايا الحرية ومساحة الإبداع، كما بشأن العلاقة بين الدولة والدين، والتوجه إزاء المرأة والأقباط. ملخص هذا الكتاب محاولة أولى للإجابة عبر زيارة بحثية جديدة إلى تاريخ جماعة "الإخوان المسلمين" سعياً إلى استشراف ما قد يأتى به المستقبل من تطورات وما ينبغى عليها أن تفعله إذا أرادت أن تكون عنصراً من عناصر بناء مستقبل أفضل لوطن ديموقراطي وليس عاملا من عوامل إعاقة الطريق إلى هذا المستقبل.

3- دراسة دكتور حمادة حسني احمد، دراسة وثائقية، الاخوان المسلمين والانتخابات البرلمانية 2005.

حيث اوضح من خلال هذه الدراسة انه منذ بداية التسعينيات وتطبيق النظام الفردي فضل الاخوان المسلمين التعاون بمفردات جديدة تتوافق مع القوة النسبية التي يتمتعون بها، وبنفس المنطق بدء عهد جديد في علاقة الجماعة مع المعارضة ووضع الإخوان بعين الاعتبار لحالة الاعياء التي اصبحت سمة للتجربة الحزبية المصرية وبنفس منطق المفاجات التي اصبحت سمة للاخوان في كل ممارسة سياسية.كما حاولت الدراسة توضيح أسباب صعود الإخوان ودور الضغوط الدولية في هذا الصعود.

4- دراسة: Nathan j. brown, amr hamzawy, marina ottaway (Islamic movements and the democratic process in the Arab worLd):the Carnegie endowment for international peace, Number 67, March 2006

تهدف الدراسة إلى معرفة المناطق الرمادية في فكر وممارسات الحركات الاسلامية المعتدلة والشرعية، ومواقفها من ممارسة العنف والحقوق الدينية والسياسية وحقوق المرأة والأقليات الدينية، وتأثيرها على عدد من القضايا السياسية الهامة ويحدد حل هذه القضايا اذا ما كان صعود الحركات الاسلامية في الدول العربية سيؤدي إلى الديمقراطية أو إلى شكل جديد من الأشكال السلطوية ذات طابع إسلامي. وما خلصت اليه هو أن مشاركة الحركات الاسلامية في العملية السياسية وخاصة تلك الحركات التي تمتلك أجنحة إصلاحية هي الخيار الوحيد والبناء المتاح أمام من يرى ان التطور الديمقراطي في العالم العربي يصب في مصلحة الجميع..

5- دراسة (د.ميرا تسوريف، حركة الاخوان المسلمين ستتبنى سياسة براغماتية تمزج بين الدين والحداثة، مركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2011)

توقعت الباحثة د.ميرا تسوريف وهي باحثة في مركز موشيه ديان للدراسات الشرق أوسطية والإفريقية في جامعة تل ابيب، توقعت أن تتبنى حركة الإخوان المسلمين في مصر سياسة براغماتية على الصعيد الداخلي والخارجي، وذلك بعد اتضاح فوز حزب الحرية والعدالة التابع للإخوان المسلمين بنسبة 38%من أصوات الشعب، والحماس الموجود لدى المصريين بالمشاركة الفعالة في الانتخابات، متناولة بذلك رغبة الشارع المصري في جعل الإسلام مكوناً ملموساً في هويته مع أنه لايريد تحويل مصر إلى ثيوقراطية إسلامية، وانه لا يرى أن الإسلام هو الحل الأمثل ولا يريد تطبيق النموذج الإيراني،ووصفت البرنامج لحزب الحرية والعدالة بان الدولة الإسلامية دولة مدنية حكامها مواطنون ينتخبهم الشعب وكذلك وضح كيف غير وعدل برنامجه ليكون ملائما لروح العصر المتغير وختمت قائلة: ينشغل زعماء حزب "الحرية والعدالة"، منذ فوزه الساحق في جولة الانتخابات الثانية، في طمأنة وتهدئة روع الجمهور المصري الليبرالي، الذي يتوجس من عملية الأسلمة الحثيثة، في التاكيد على تبني حركة الاخوان سياسة الوسطية.

6- دراسة (محمد حسن يونس، أفول القومية وصعود الإسلام السياسي، الحوار المتمدن، العدد 3633،2012)

تناول الباحث في هذه الدراسة سلوك الحركات الاسلامية في معاملة معارضيهم وفي إعادة الدول التي وصل الاسلام السياسي بها للحكم إلى الوراء، ونشر الرعب بين المواطنين بواسطة قواته المسلحة وأن الاسلام السياسي المعاصر ذهب ليوظف الاموال وجمع التبرعات واستخدام القوة وانه لم يحدث تغييراً في خطاب الاسلام السياسي منذ وفاة حسن البنا يستعيد ثقة الجماهير وإنما مازال عدوانيا ومع ذلك تلتفت الجماهير حوله وتنتخبه، والسر في ذلك هو سقوط الأنظمة القومية الحاكمة التي أقامت دولاً فاشية ظالمة جعلت المواطن يعيش في رعب وخوف وفقر فكان البديل للتهميش والخوف اللجوء إلى رجالات الإسلام السياسي القافزون فوق الثورات والانتفاضات.

التعليق على الدراسات السابقة:

من خلال الإطلاع على الدراسات السابقة تبين انها انقسمت فيما بينها، حيث تحدثت الأولى عن مدى قدرة جماعة الاخوان المسلمين على الصمود وخاصة في ظل المتغيرات التي ظهرت في الاعوام 2005 إلى 2007 وتوصلت الدراسة إلى معضلة الجماعة وهي عدم القدرة على السيطرة على أبنائها والتحدث عن حالة الشيخوخة والجمود، أما الدراسة الثانية فحاولت استشراف مستقبل جماعة الإخوان المسلمين وذلك بتحليل حاضرها ومناقشة اتجاهاتها وقراءة مواقفها والدراسة الثالثة والسادسة أوضحت حالة الإخوان والانتخابات البرلمانية عام 2005 وصعود الإخوان في هذه الفترة وأسباب الصعود، وأوضحت أن الإسلام السياسي وظف كل ما يمكن للوصول إلى السلطة أما الدراسات الأخرى فهدفت إلى معرفة المناطق الرمادية وممارسات الحركات الإسلامية المعتدلة ومدى تبني حركة الإخوان المسلمين سياسة براغماتية تمزج بين الدين والحداثة.... أما هذه الدراسة فأنها تختلف عن سابقاتها في أنها بصدد دراسة صعود وتطور وظهور الحركات الإسلامية في البرلمانات العربية والأسباب والعوامل التي أدت إلى هذا الصعود ودراسة المتغيرات والتحولات الديمقراطية التي انكشفت مع بداية هذا الصعود والتطرق لدراسة حالة الإخوان المسلمين في مصر كنموذج للحركات الاسلامة الصاعدة للبرلمان نظراً لأهمية هذه الحركة وعمل رؤية وتقييم لأداء هذه الحركة في البرلمان، وأيضا التعرف على المواقف الدولية من هذا الصعود وكيف انعكست هذه المواقف على عمل هذه الحركات، ومن ثم استشراف مستقبل جماعة الإخوان من خلال تاريخ وواقع هذه الجماعة وقراءة المواقف التي ساعدتها على الوصول إلى البرلمان، والتعرف على

حجـم التمثيـل الـذي حصـلت عليهـا الحركـات الاسـلامية فـي الانتخابـات الاخيـرة بالإضافة إلى ان قيمة الدراسة تتميز في حداثتها الزمنية.

الفصل الثاني

الحركات الإسلامية في البرلمانات العربية

الفصل الثاني

الحركات الإسلامية في البرلمانات العربية.

قبل الحديث عن صعود الحركات الإسلامية في البرلمانات العربية و التركيز على دراسة نموذج الإخوان المسلمين في مصر لما لها من اعتبارات وتجارب عديدة انتقلت بها إلى مراحل مختلفة، كان لابد لنا أن نوضح شكل الحركات الإسلامية كحركات اجتماعية وسياسية وإعطاء نبذه عامة عن الحركات الإسلامية من حيث التعريفات المختلفة ونشأة وواقع الحركات الإسلامية وفكر وأهداف هذه الحركة ومدلول التطرف والاعتدال حتى نتمكن من التمييز بين الحركات المتطرفة والمعتدلة منها.

المبحث الأول

واقع الحركات الإسلامية

خلفية تاريخية

في نطاق الحديث عن ظهور الحركات الإسلامية لابد من الاشارة إلى بعض المسميات التي تطلق على هذه الحركات وتصفها بأنها إسلامية، حيث أن مصطلح الحركات الإسلامية أو ما يطلق عليه الأصولية ترجمة عن المصطلح الانجليزي fundamentalism والبعض يطلق الإسلاموية ترجمة عن Islamicist على الحركات التي تنشط على الساحة السياسية وتنادي باتباع تعاليم وقيم الإسلام وتطبيقها في الحياة العامة والخاصة على حدٍ سواء، وفي الغالب يطلق هذا المصطلح على الحركات التي وصفت نفسها بهذا الوصف وتنشط في مجال السياسة.(الأفندي،2002،ص 10).أما الغرب فأطلق عليها تسمية الأصولية الإسلامية، والأصولية هي مفهوم تطور في الغرب لكي يصف عدد من الدعاة الإنجيليين، وفيما بعد توسع هذا المفهوم ليتضمن كل انواع الجماعات الدينية التي تحاول العيش طبقا للنص الديني وهكذا ظهر مايعرف بالأصولية اليهودية والأصولية المسيحية والأصولية الاسلامية (الموصللي،2004،ص160).

تُميز الحركات الإسلامية نفسها عن التيارات الشعبية العامة بتبنيها شعار الإسلام من خلال قيامها بجمع القران وتدوينه ايام النبوة والخلافة، ثم إنشاء العلوم الإسلامية وتطويرها مثل الفقه والحديث وعلم الكلام واللغة والترجمة، ثم غلب عليها الطابع السياسي متمثلاً في قيام هذه الحركات بالمواجهات والانتفاضات التي بدأت مع بدء حروب الردة والثورة على عثمان بن عفان رضي الله عنه، وحركة الخوارج، وحركة الامام زيد بن علي وغيرها، حيث ظهرت هذه الحركات بحجة ممارسة الانحراف عن النموذج المثالي الذي سنه رسول الله صلى الله عليه وسلم وخلفاؤه، واستعادة هذا النموذج وبذلك ظل تاريخ الإسلام حتي وقت قريب يشهد دعوات تدافع عن الدين من الانحراف والخطر وإصلاح المجتمع وتقويمه، واستمرت هذه الظواهر حتى فجر العصر الحديث ومن هذه الحركات حركة الشيخ محمد بن عبد الوهاب في نجد (1703-1898) والحركة السنوسية في شمال أفريقيا(1859-1878) والمهدية في السودان (1881-1898) وقد غلب عليها الطابع السياسي ولكن كل هذه الحركات التي سبقت الحداثة جعلت الهم الديني أساس عملها ولب أهدافها **(الافندي، 2002، ص75)**.

تعتبر نشأة الحركات الإسلامية أو جماعات الإسلام السياسي ظاهرة بدأت منذ وقت قديم وتأثر وجودها نتيجة الأحداث التي ظهرت أثناء فترة الشيخ محمد عبد الوهاب 1898، فسقوط الخلافة الإسلامية وهيمنة الدول الاستعمارية تسبب في ظهور هذه الحركات ونشأتها، وإطلاق مفهوم الصحوة الإسلامية لمناهضة الاستعمار وإقامة الدين واتخاذه وسيلة للدفاع عما تريد هذه الجماعات وبالتالي كان من الواضح أن مناهضة الاستعمار ومهاجمة الظلم والظالمين كانا سببا مباشراً في نشأة الحركات الإسلامية التي كان هدفها الدعوة إلى التربية الإسلامية والإلتزام بالتعاليم كمرجع لها. (فهمي، 2008،ص445).

كما يتضح أن نشأة هذه الحركات ظهر وتطور في إطار الحداثة واستجابة للتحديات والواقع الجديد وكذلك استجابة للمتطلبات الإسلامية، اذ ولدت وظهرت هذه الحركات مع بدء الخروج عن الإطار الإسلامي كمرجع للعالم الجديد وبمعنى أخر (الحداثة – العلمنة) فكان لابد لهذه الحركات في ظل الملامح الجديدة للعالم ان تتقرب من هذه الملامح وتتشكل بشكله إلى حد كبير (عوض، 2009، ص12).

وقد تأثر نشوء هذه الحركات بالجهد القائم على الفكر والإصلاح الذي بذله جمال الدين الأفغاني وتلميذه محمد عبده (1849-1905) حيث وضح كل منهما الشكل والسمات التي ستميز الحركات الإسلامية فيما بعد وخاصة بعد تأثرها بالحداثة، ولكن البعض انتقد هذا الشكل من الحركات المنسوبة للأفغاني لأنه استخدم أساليب ينكرونها على هذه الحركات، ومن هذه الأساليب أتباع الأفغاني طريق العنف والمراوغة وإخفاء الحقيقة (كرايمر،1996،ص17-20). وقد جمع الافغاني بين العمق الفكري والمتطلبات القيادية والوقوف على الأخطار التي تواجه الإسلام فكان عالماً وسياسياً، وقد أثّر الافغاني بشكل كبير في جيل كامل من المسلمين وامتد نفوذه وتأثيره على معظم المجتمعات الإسلامية واستخدم مجلة العروة الوثقى للتأثير ونشر الآراء والأفكار حيث كان ذلك في عام 1884 في باريس وقد أعلن بذلك عن تنظيم إسلامي تعبر عنه مجلة العروة الوثقى وكان للمجلة اثر في نشر الأفكار وإيصال المعلومات،وسمي هذا التنظيم (بالجامعة الاسلامية) دعا من خلاله الى وحدة المسلمين وجمع كلمتهم ضد الاستعمار الغربي وبهذا كان الافغاني اول مفكر سياسي مسلم يطور مشروعاً إسلامياً متماسكاً و أول من خلق تيارا فكريا آمن به عدد من قادة الفكر السياسي وامتد هذا الفكر حتى لقي قبولا عند بعض المفكرين والإصلاحيين الذين جاءوا من بعده وكان أبرزهم الشيخ محمد عبده والشيخ محمد رشيد رضا اللذان تأثر فكرهما بالأفغاني وامتد تأثيرهما على العالم الاسلامي، فتشكلت مبادئ فكرية من خلال هذا التأثير وهي مقاومة الاستعمار واستعادة مجد الأمة، وإرساء أسس الشورى وإصلاح الحكم والإصلاح الديني وهذه هي المبادئ

والأسس التي تشكلت عليها الحركات الإسلامية وكانت بداية نشأتها (كرايمر، 1996، ص71).

تأثر الإمام البنا بمبادئ وتوجهات الشيخ محمد رشيد رضا واتضح هذا التأثير في سلوكه وتصرفاته حيث عمد الى إحياء مجلة المنار التي تؤكد على استمرار إتباعه لمنهج الشيخ رضا حتى عام 1928 وهو بداية الحركة الإسلامية التي أنشاها حسن البنا في الإسماعيلية، فانطلقت هذه الحركة من الشعور بقدرة المؤسسات ومنها مجلة المنار ومدرستها على التصدي لمرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى والتي ظهر بها الفساد والانحلال، فبدأت هذه الحركة بممارسة الوعظ الديني في المقاهي والطرقات العامة واستجاب له ولدعوته البعض، ومن هنا شكلت النواة الصغيرة وكبرت على تعليم شؤون الدين وممارسة الشعائر واتخاذ المسجد للتصدي للقضايا الأخرى (عاكف،2008، ص 36).

ولقد تطورت الحركة الإسلامية بشكل واضح بعد إلغاء الخلافة العثمانية على يد مصطفي كمال اتاتورك فأخذت منحنى جديد في المطالب والأهداف وأخذ الخطاب الإسلامي في التنوع وأخذت الحركات الإسلامية تتشكل في ظل الاستعمار والهيمنة الأجنبية على البلاد الإسلامية فانعكس ذلك على المرجعية الإسلامية السياسية الموحدة للعالم الإسلامي الذي وضع الحركات الإسلامية في موقع الباحث عن بديل فتشكلت اتجاهات وتيارات وحركات إسلامية في معظم الأقطار العربية.حيث بدأت الحركة الإسلامية في سوريا على شكل جمعيات إسلامية ركزت على الدعوة الإسلامية والتنظيم الاجتماعي والتوعية والإرشاد ومن هذه الجمعيات (جمعية الغراء)، (جمعية الهداية الإسلامية) وجمعية (التمدن الاسلامي) وكان هدفها الدفاع عن قيم المجتمع الإسلامي والوقوف أمام موجة التغريب، وفي فلسطين ظهرت أول التنظيمات لتشكل جمعية الشباب المسلمين وكذلك تنظيم جهادي باسم (عصبة القسام) وفي الاردن أواخر العشرينات جماعة القرآن وحركة الإصلاح الإسلامي وكذلك الأمر في العراق فظهرت بعض مجموعات من المثقفين والمصلحين في تشكيلات إسلامية وفي مصر ظهرت تيارات عدة عملت في المجال الإسلامي وكان للأزهر دور في ظهورها ومنها جمعية الشباب المسلمين وظهرت بعد ذلك عام 1928 جماعة الإخوان المسلمين التي نتحدث عنها لاحقا (منيب، 2009،ص18).

يتضح من ذلك إن المجتمعات الاسلامية دخلت في حركات وتجارب كثيرة ثورية وفكرية ولكن أكثرها لم تمتلك مقومات أساسية للبقاء ولم تأخذ هذه الحركات بعين الاعتبار المسلمات الأساسية للمجتمعات والشعوب الإسلامية من حيث القيم والانتماءات وتقبل الأيدولوجيات الأخرى فمنيت هذه التجارب بالفشل والانتكاس فيما عدا بعض الحركات ونخص بالذكر حركة الإخوان المسلمين التي رغم نجاحها إلا أنها أيضا تعرضت لبعض التراجع.

مفهوم الحركات الإسلامية

المقصود بالحركة في مجال السياسة والفكر يعني بها الخضوع للفكر والمنهج المنظم والمدروس بطريقة تحقق الغايات والأهداف المرجوة من الحراك ضمن هذا الفكر والمنهج (مدكور، 2000،ص137). وهناك من يرى بأن الحركات الإسلامية إنما هي مجموعات منظمة ومعدة إعداداً بطريقة منسجمة لتحقيق وتبني فكر ومنهج إسلامي يعمل في فلك العمل السياسي الإسلامي وفي إطار نظرة شمولية للحياة تتوافق مع التوجهات الاسلامية، وتنسق طريقها لإحداث نهضة شاملة للشعوب الاسلامية من خلال رؤيتها وفكرها ومنهجها الاسلامي، لتعمل على التأثير في كل نواحي المجتمع وإدخال الاصلاحات وفق المبدأ الاسلامي (الموصلي،2004، ص25)، بالتالي من خلال الفهم يتضح أن الحركات الإسلامية تشترك في مرجعية تنطلق منها ألا وهي الإسلام، لتصل إلى حكم نهائي يوضح رؤيتها وتعاملها الخارجي من خلال الفكر والمنهج الإسلامي، وأيضا قد يعني بالحركات الاسلامية ذات العمل الجماعي الشعبي المنظم الذي يدعو بالعودة بالمجتمع إلى القيادة الاسلامية ويعرفها البعض بأنها جماعات تشترك في الإطار المرجعي لوجودها أو أهدافها إلى الجوانب الإسلامية والتي تتخذها من أجل تطبيق المفاهيم والأهداف التي تراها مناسبة لتحقيق هذا الوجود وكذلك العلاقة داخل المجتمع والدول (حبيب،2006،ص201).

من خلال النظر إلى التاريخ الإسلامي والتغيرات الحاصلة أنذاك تبين أن الحركات الإسلامية هي نتاج طبيعي للرد على انفصال الدين عن السياسة بدرجة او بأخرى عبر التاريخ الإسلامي (منيب،2009، ص9).

- الحركة الإسلامية هي نتاج عمل شعبي جماعي يتم من خلاله الدعوة الى العودة للإسلام في قيادة المجتمعات.(القرضاوي،2001، ص31).
- الحركات الإسلامية تمثل الصحوة الإسلامية أي عودة الوعي والإنتباه بعد غيبة (اركون،1982،ص15).
- وتعرف الحركات الإسلامية بانها الحركات التي ترى في الإسلام أيديولوجية سياسية وتؤيد أن أسلمة المجتمع تمر عبر إنشاء دولة إسلامية وليس تطبيق الشريعة فحسب (الخطيب،2008،ص12).

تعرف وتنقسم الحركات الاسلامية من وجهة نظر معهد كارنيجي للسلام بأنها حركات إسلامية معتدلة وحركات إسلامية راديكالية لذلك ونتيجة للأحداث التي حصلت مثل الثورة الايرانية واغتيال السادات والهجمات في 11 سبتمبر 2001 نُظر إلى الحركات الإسلامية على أنها خطيرة وخاصة الحركات التي تقع في الخط الراديكالي للجماعات وتعد خطيرة لأنها تلجا إلى العنف لتحقيق أهدافها أما الحركات

الإسلامية المعتدلة تلك الحركات التي نبذت العنف وتخلت عنه رسميا وتسعى إلى تحقيق اهدافها من خلال برامج ونشاطات سياسية سلمية، ومن بين الحركات الملتزمة بالنشاطات السلمية في الوطن العربي، حزب العدالة والتنمية بالمغرب وجماعة الإخوان المسلمين في مصر حزب الإصلاح باليمن، وجبهة العمل الإسلامي بالأردن، وجمعية الوفاق بالبحرين....(حمزاوي و آخرون،2006،ص 16)

اذاً ومن خلال التعريف يتضح ان الجماعات الإسلامية تنتهج الفكر والمنهج الإسلامي للوصول إلى رؤيتها وتحقيق أهدافها وان كان ذلك ضمناً على عكس الارادة العامة للشعوب وحتى لو كان ذلك باستخدام العنف لتحقيق أهدافها مع العلم أنها حركات منظمة ومعاصرة.

بعد ما أعطينا تعريفاً ووصفاً للحركات الاسلامية بشكل عام، سيتم تعريفها كحركات اجتماعية وسياسية ومن خلال التعريف سنتعرف على خصائص هذه الحركات وتصنيفها حسب التباين في وجهات نظرها ارتباطا بالبيئة المحيطة.

الحركات الإسلامية كحركات اجتماعية وسياسية.

بداية سنوضح تعريفاً عاماً لمفهوم الحركة الإسلامية يؤكد أنها بمثابة حركة اجتماعية سياسية، ومن ثم نذكر الأسباب الرئيسية لقيامها وملامحها العامة، حيث أن الحركات الاجتماعية والسياسية لها خصائص عامة، وهي الارتباط بهدف إحداث التغيير الاجتماعي، والبناء الفكري المتميز، والبناء التنظيمي، والاستمرارية وسرعة الانتشار والتغلغل التلقائي، والتذبذب موضوعياً وزمنياً. (hillall.1981.p16.). ومن هذه الخصائص ننطلق إلى تعريفات الحركة الإجتماعية والسياسية، ففي المعنى الدقيق للحركات الإجتماعية السياسية هي جهد جماعي منظم ولكنه يتسم بالإصرار على دعم هدف اجتماعي مؤداه إما تحقيق أو منع تغيير في بيئة المجتمع ونظام القيم السائدة. بالإضافة لذلك طرح العديد من الباحثين تعريفات مختلفة للحركات الاجتماعية والسياسية ومنها د. علي الدين هلال الذي رأى ان الحركات الإسلامية هي تأكيداً أو إثبات الصور التقليدية للفهم والسلوك في بيئة تتغير جذريا، وأنه على عكس الآراء التي تؤكد أن الأمور يمكن أو يجب أن تمضي مهما كانت عليه في الأجيال السابقة فأن الحركات الإسلامية تدرك أنها تتحدث إلى بيئة متغيرة ولمناخ مختلف من التوقعات وقد تكون هذه الحركات معارضاً أعمى لكل التغيير الإجتماعي، ولكنها تصر على أن التغيير يجب أن يكون محكوماً بالقيم وصور التفكير التقليدية وهي رؤية تجد جاذبية لدى الشرائح المتعلمة من الناس الذين هم حريصون على مجد الإسلام.(hillall.1981.p18).

يعرفها هيربرت بلومر وهو أحد العلماء المهتمين بالسلوك الجمعي بأنها في التحليل الاخير تعد بمثابة سلوك جمعي يعبر عن عدم الكفاءة الإجتماعية او القلق

والاضطراب الإجتماعي في أثناء نموها ومن ثم فإنها تتضمن كل مظاهر السلوك الجمعي.(Richard,1983.p125).

ويعرفها د.رفعت سيد احمد بأنها بمثابة جهد جماعي ومطلب مشترك بين جماعة من الناس يعملون معاً بوعي وباستمرار على تغيير بعض أوكل أوجه النظام الإجتماعي والسياسي القائم وأنهم يمرون بعدة مراحل لكي يصلوا إلى الهدف، تبدأ بحالة من القلق والتوتر الإجتماعي غير المنظم، لتنتهي بتكتيل صفوف ووعي القائمين بالحركة وتوجيههم نحو هدف واحد محدد وهو تغيير النظام الإجتماعي والسلطة السياسية القائمة (رفعت،1988،ص87). ويعرفها الدكتور عمرو حمزاوي الحركات الإسلامية المعتدلة بأنها تلك الجماعات التي تخلت عن العنف أو نبذته رسمياً وتسعى إلى تحقيق أهدافها من خلال نشاطات سياسية واجتماعية سلمية.(حمزاوي، 2006، ص8).

بعض تعريفات الحركات الإسلامية كحركات اجتماعية وسياسية تشير إلى ان هذه الحركات وان توحدت تحت شعار الإسلام وبناء دولة إسلامية إلا أنها صنفت حسب تباين توجهاتها من الأنظمة المحيطة بها إلى:(قنديل،2008،ص23).

1- تيار الجمود والتزمت الذي يرفض الاجتهاد والتجديد والإنفتاح على العالم ويبقي على كل قديم ويقاوم كل جديد وإن كانت الحاجة ماسة اليه (تيار الجمود الفكري).
2- تيار الغلو والتنطح الذي يحجر(يحدد) ماوسع الله ويشدد في غير موضع التشديد ويقوم على التعسير لا التيسير(تيار التطرف السلوكي).
3- تيار الاستعجال والصدام بالسلطة قبل الاوان وبلا ضرورة (تيار العنف العسكري).
4- تيار الاستعلاء على المجتمع والعزلة عنه والانسحاب من قيد الإصلاح والتغيير (تيار التكفير والهجرة).
5- تيار الاستغراق في السياسة المحلية الآنية والإنشغال عن جوانب أخرى في غاية الأهمية مثل الجانب الدعوي، الجانب التربوي، الجانب الاجتماعي.
6- تيار التعصب الضيق الذي تنغلق كل جماعة فيه على نفسها مسيئة الظن بغيرها (الانغلاق او التشرذم الحزبي).

فكر وأهداف الحركات الإسلامية

لقد شكلت ظروف وعوامل نشأة الحركات الإسلامية العامل الذي حدد أهدافها وشكل أفكارها، فتراوحت التحليلات بحسب منطق المحلل ومدى إدراكه لظروف النشأة ودوافعها، فيرى بعضهم أن الحركات الإسلامية نتيجة للتغيير والتحديث المرحلي وبالتالي تعبر عن حالة الإضطراب والبؤس التي ظهر فيها (فكر الفقر وفقر

الفكر) ولذلك تعكس حالته المظالم وصراع الطبقات ووفق هذا التحليل لخصت المطالب والأهداف للحركات الإسلامية مايلي:(منيب، 2009،ص22)

- الدعوة إلى استعادة نفوذ الإسلام وسلطته في العالم وأن هذا الأمر لن يتحقق إلا بالعودة إلى الإسلام وأن تخضع كافة أمور المسلمين إلى سلطة شرعية إسلامية.
- تحرير الأوطان الإسلامية من كل سلطان أجنبي والمشاركة في كافة الحروب والثورات للقضاء على الاحتلال.
- أن تكون دولة إسلامية الحاكمية فيها لله وحده.
- استعادة سلطة الإسلام هي مهمة يجوز استخدام العنف وكل وسيلة في سبيل ذلك.

ويرى بعض المحللين أن ظهور الحركات الإسلامية يمثل استعادة لنفوذ توجهات إسلامية تاريخية، وهي الإتجاه الحنبلي الذي جسد أفكاره ابن تيمية واستعادته الحركة الوهابية في القرن الثامن عشر وهذا التحليل يفسر من خلال الصحوة الإسلامية في السبعينيات في كل من ليبيا والمملكة العربية السعودية وهي الدول التي كانت مسرحا لنمو هذا الفكر، لانها صحراوية هامشية ظلت على حياتها البدوية، مما اعطاها القابلية لهيمنة الفكر الحنبلي وهذا الحديث يلقي الضوء على محاولة ربط الحركات الاسلامية الحديثة بتاريخ الاصلاح الاسلامي عبر قرون.**(قنديل، 2008،ص461).**

والبعض يرى ان الظاهرة الاسلامية الحديثة ترجع إلى (موضعية الوعي الإسلامي) أي ابتداع مقاييس تقاس بدرجة الإلتزام الديني، ومن ناحية ثانية فإن توجهات الحركات الإسلامية ومطالبها تتركز في المطالبة بتطبيق الشريعة الإسلامية التي تتحدى في أي وقت السلطة الحاكمة وتطالب بتطبيق الشريعة الإسلامية بدلا من النظم العلمانية وتدعو إلى الوحدة الإسلامية بدل التجزئة، وتوجيه النقد إلى العادات الاجتماعية المستحدثة من الغرب في الملبس والفن والآداب والعلاقات الاجتماعية إضافة إلى محاربة الإستعمار والنفوذ الاجنبي.

ونلاحظ أن هناك تبايناً في الأولويات والتركيز بين حركة وأخرى من الحركات الإسلامية، فقد ركز ولخص البنا جوهر العودة والفكر إلى النقاط التالية:

- أن يتحرر الوطن الإسلامي من كل سلطان أجنبي.
- أن قيام دولة إسلامية تعمل بأحكام الاسلام وتطبق نظاماً اجتماعياً عادلاً.
- وجود الفرد المسلم ثم الأسرة المسلمة ثم المجتمع المسلم.

أما في البلدان الأخرى فتأثرت أفكار الحركات الإسلامية ومطالبها بالظروف المرتبطة بالدول التي نشأت فيها كل حركة، فمثلا دول الخليج العربي فهي تطبق الشريعة الاسلامية بالتالي اتجهت الحركات هناك لتكون جماعات ضغط ومطالبها انحصرت في الجانب الإجتماعي والثقافي أما في البلاد الاخرى مثل تونس وتركيا فان المطالب اقتصرت على الديمقراطية، وفي السودان هيمنت الطوائف الدينية على الساحة السياسية والاجتماعية.(القرضاوي، 1999، ص232).

مدلول التطرف والانحراف لدي الحركات الإسلامية

للتعرف على الحركات الإسلامية من جميع النواحي، نشير إلى ظاهرة العنف والاعتدال أو الوسطية كمفهومين لتمييز سلوك الحركات الإسلامية ومعرفة كيف يمكن تصنيف الحركات الإسلامية على أساس المفهومين، لذلك لابد من التعرف على مفهومي التطرف والاعتدال في الحركات الإسلامية ومعرفة أسباب هذا التمييز بينهما حيث ان مصطلح التطرف اقترن في الآونة الأخيرة بحركات الإسلام السياسي واستخدم في وسائل الإعلام وصنفت بعضها بوصف التعصب أو الجمود والراديكالية...الخ، كما صورت هذه الحركات من خلال هذه المفاهيم وبخاصة في الدوائر الغربية على أنها تمثل تهديداً حضارياً وسياسياً أطلق عليه (الخط الأخضر، الزحف الإسلامي) (القرضاوي،1999، ص32-26). بالتالي يتم التركيز والإهتمام بالحركات المتطرفة وتصويرها على أنها نموذج لباقي الحركات الإسلامية ومستقبلها القادم والبديل لنظم المنطقة أو التعامل مع الحركات الاسلامية على أنها حركات احتجاجية سياسية هدفها الوصول إلى السلطة، ومما سبق يتضح لنا أن كلاً من المصطلحين التطرف والإعتدال من المصطلحات التي يختلف البعض بشأنهما لذلك لابد من التدقيق وتوضيح معيار يمكن من خلاله الحكم بالتطرف والاعتدال على جماعة من الجماعات وبالتالي لابد من تعريفهما، حيث أن التطرف في اللغة هو البعد عن الوسط والوقوف على الطرف وهو عكس الاعتدال والوسطية ويوصف التطرف في الشريعة الاسلامية بالغلو والتنطع والتشدد أي زيادة الحد وتكليف الناس بما لا يطيقون وزيادة الأعباء عليهم من أجل الوصول إلى أهداف المتطرفين، أما مصطلح الإعتدال فيعبر عنه بالوسطية، والاعتدال توسطُ حال بين حالين في الكم والكيف والاعتدال الإلتزام بمنهج العدل الأقوم والإستقامة، ويعود استخدام هذا المسمى للحركات الإسلامية بأنها حركات معتدلة إلى عاملين خلال الفترة السابقة أولهما:المكاسب الانتخابية التي حققها الإسلاميون على الأقل في كلٍ من المغرب ومصر والبحرين وتركيا وهي انتصارات مفاجئة، أم السبب الثاني وهو أنها اختارت الوسائل السلمية والديمقراطية للوصول إلى السلطة ولوصف خصائص تشترك فيها

الحركات المعتدلة وهي الاندماج في المجتمع ورفض العنف كمنهج للتغيير والتسليم بقواعد العمل الديمقراطي.(غنية، 2010، ص307-312).

المبحث الثاني

الأسباب التي ساهمت في صعود الحركات الإسلامية في الأقطار العربية.

إن المتغيرات الحاصلة في العقديين الماضيين وبالتحديد منذ قيام الثورة الإيرانية عام 1979 ووصول جبهة الإنقاذ الإسلامية إلى الحكم بالسودان عام 1989 وفوز حركة المقاومة الإسلامية حماس في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني عام 2006 وانتهاءً بفوز الحركات الاسلامية في كل من مصر وتونس والمغرب وغيرها من الدول العربية، كل ذلك يدل بشكل واضح على انتقال الاسلام والحركات الاسلامية ليصبح كقوة فاعلة في المجتمع، ومن حالة المعارضة الضعيفة إلى سدة الحكم وبالتالي أصبحت ظاهرة صعود الحركات محط اهتمام وتركيز الساسة وصانعي القرار والمفكرين، لذلك يدور التساؤل الرئيس حول: ماهي العوامل والأسباب التي أدت إلى بروز وصعود الحركات الإسلامية ووصولها إلى البرلمان بنسب عالية. وهنا تجدر الإشارة أن لكل مجتمع وضعية وأسباب وآليات سياسية واقتصادية واجتماعية خاصة، هذا بالإضافة إلى أن لكل حركة إسلامية وإن كان هدفها الوصول إلى الحكم والسيطرة على الانظمة السياسية برنامج خاص بها يتناسب مع الوضع العام للقطر الذي نشأت به هذه الجماعات، إضافة إلى بيئة النظام السياسي الذي تعمل ضمنه، إلا أنه يمكن القول بإن بعض العوامل والأسباب تتشابه إلى حد كبير لتكون سببا في الصعود وقد تختلف بعض الأسباب المؤثرة في عملية الصعود والتي تتمثل في الاتي.(بني سلامة، 2008، ص219).

ابتعاد الحركات الإسلامية عن العنف

ابتعاد الحركات الإسلامية في الغالب عن العنف وخاصة الحركات الإسلامية الخليجية كان سببا في نمو وصعود هذه الحركات، وبالتالي تطورت علاقاتها بالدولة على نحو يحفظ وجودها تحت اعين النظام مما جعل منها قوة ذات حضور لافت في لعبة التوازنات السياسية الداخلية وهذا اعطى الحركات الاسلامية نوع من الطمأنينة وحقق لها الكثير من المكاسب والمنافع. (النجار،2007). وسمح لبعض أعضائها بالوصول إلى مناصب سياسية وإدارية، الامر الذي ساعد وصول هذه الحركات إلى مراكز مالية قوية والمشاركة بصناديق استثمارية عملت على دعم الحركات الاسلامية في مصر والمغرب والجزائر وفلسطين وكل مايتبع لهذا الفكر والتنظيم (النجار،2007، ص47).

التنظيم والقدرة على إدارة النشاطات

من الأسباب ذات الاهمية هي قوة تأثير وفعالية وجاذبية هذه الحركات وكان ذلك ملاحظا في تجاربهم الانتخابية في السودان ومصر وتونس حيث كانت قوة هذه الحركات في تنظيمها وتماسكها وهي فائدة مستمدة من علوم التنظيم والإدارة الحديثة التي ظهرت وتطورت في الغرب ولقد استفادت من بعض المذاهب الاخرى مثل الشيوعيين، ان هذه الصفة مازالت تعطي الحركات الاسلامية في الحملات الانتخابية والفعاليات والنشاطات التعبوية او الحملات السياسية المضادة، نوعاً من التنظيم والصمود والقوة ميزتها عن الحركات الأخرى، ولاحظت ذلك في نشاطاتهم ومطالباتهم (العتباني،ص2012،5). إضافة إلى التنظيم والتأثير والقدرة على ادارة النشاطات والفعاليات هو تبني هذه الحركات الطرح الاسلامي الذي يعطي الافراد والمجتمعات ادراكا في تحديد خياراتهم في الحياة الخاصة والعامة وهذا كنوع من التوجيه والتعبئة الثقافية الدينية ولما للدين من دور وتاثير في المجتمعات الشرقية. (العتباني، 2012، ص7).

التصويت الإحتجاجي ضد الأنظمة الحاكمة

مرت المجتمعات العربية منذ السبعينات بعملية اعادة تعريف لهويتها وإعادة تعريف لتوجهاتها وعلاقاتها مع الأطراف السياسية المختلفة لمصلحة التيارات الدينية داخل هذه المجتمعات وسرعان ما ظهر ذلك في العملية الديمقراطية التي أُجريت في بعض الدول، هذا بالإضافة إلى ظاهرة التصويت الإحتجاجي ضد الأنظمة الحاكمة وفسادها وفشلها في تحقيق طموحات الشعوب على كافة المستويات السياسية والإجتماعية والإقتصادية والأمنية ولهذا ذهب التصويت الإحتجاجي رفضاً للممارسات والتضييق والخناق الامني والسياسي والاقتصادي على الشعوب مما اعطى شعورا بضرورة التغيير واستبدال الأحزاب العلمانية واليسارية بالأحزاب الاسلامية لما ظهرت به من تصورات بإخراج الحالة الشعبية من الفساد السياسي إلى واقع أفضل وأنظم (حمزاوي،2006،ص11) وبذلك اقتنع المواطن والناخب العربي بان الحركات الإسلامية باتت تشكل المفر والملجأ الوحيد له من ممارسات وسياسات الأنظمة والقوى الليبرالية التي أصبحت من الهشاشة لدرجة الإحباط، بالتالي أعطت نتيجة بفقد مصداقيتها لدى المواطن وكذلك شعور المواطن العربي بالسياسات التي تمارس على القوى والأحزاب الحاكمة من الغرب باتت تشكل خطراً واضحاً على الشعوب وأن الحركات الإسلامية هي من تعمل على رفض هذه الممارسات والسياسات ونشر فساد هذه الأنظمة وبرامجها.

الدعم المادي القطري

كما أن هناك عامل أخر مهم أثر على نجاح الحركات الإسلامية في البرلمانات العربية ألا وهو الدور القطري ومحاولة قطر إظهار نفسها كقوة إقليمية تفرض أجندتها وتهيئ شركاء جدد لها من الدول العربية لكي تستطيع التأثير في القرارات المصيرية لهذه الدول، لذلك لجأت القيادة القطرية إلى دعم وصول الإخوان والحركات الإسلامية في مصر وتونس والمغرب عبر الإستثمارات وضخ الملايين من الدولارات وتبنيها الأحزاب، وتقديم الدعم العسكري للمليشيات إضافة إلى مساهمتها في القضاء على الأنظمة السابقة، وكذلك في سوريا من خلال دعم الجيش الحر بالسلاح والمال، و دعم حركة حماس في غزة . (الشحات، 2012).

ضعف أداء مؤسسات المجتمع المدني.

ومن الأسباب ايضا يرى الباحث أن لمؤسسات المجتمع المدني دورها في هذا الصعود فمجرد غيابها والعمل على نطاق جغرافي ضيق يخدم قلة من الجمهور، واتساع دائرة الضعف الذي ألم بهذه المؤسسات سواء كانت أحزاباً او جمعيات او مراكز ساعد الحركات الإسلامية ومكنها من السيطرة على القدر الأكبر من المجتمع وذلك من خلال المساجد والمراكز الدينية والجمعيات الخيرية والدعم المتواصل والمنظم لأعضائها بالإضافة إلى دورها في الظروف الصعبة والأزمات التي تمر بها الدولة، فيكون حضورها واضحاً في ظل غياب أجهزة الدولة وتصل إلى المواطنين وأصحاب الحاجة بأقصى سرعة وبالتالي أعطاها مصداقية وثقة لدى أفراد كبيرة من الشعب، فكونت هذه الحركات قواعد شعبية لها تلتزم بمنهجها وأفكارها وبالتالي حينما تتحرك هذه الجماعات للقيام بنشاط او فعالية تكون الاستجابة سريعة. (محيسن، 2012،ص15).

غياب الحرية والديمقراطية

لغياب الحرية والديمقراطية وانتشار القمع والفقر والاستبداد والبطالة في معظم الدول العربية بالتالي خلقت الظروف السابقة بيئة خصبة لنمو وصعود الحركات الإسلامية التي لجأ إليها العديد من المقهورين، الذين يعتقدون أن انضمامهم للحركات الإسلامية سوف يخرجهم من هذا الواقع وسيجزون عليه في الدنيا والآخرة وان الانضمام لها أصبح عملاً نبيلاً ومقدساً لتحرير وتطهير البلاد من الظلم والفساد.(الكتبي واخرون، 2012، ص101).

البرامج السياسية للحركات الاسلامية

ساهمت البرامج السياسية للحركات الإسلامية في نجاح الحركات فمثلا برنامج الحرية والعدالة في مصر والذي يعبر عن جماعة الإخوان المسلمين وهي أقدم

الحركات الاسلامية في الوطن العربي، يلاحظ إحتواءُه على فكرة الدولة الحديثة التي ينظمها الدستور وينظم العلاقات بين السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية، ويؤكد البرنامج على تمتع المواطن بالحقوق، وما ينص عليه الدستور في مواجهة الدولة للحصول على حقوقه، وتتضح معالم الدولة التي يعلن عنها الحزب من خلال إيمانه بالجزء المتعلق بخصائص الدولة وهي تتمثل في مبدأ المواطنة والذي يعني انه لاتمييز وأنها دستورية الدولة تقوم على مبدأ الشورى بمعني على الديمقراطية، وأن مبدأ المواطنة يقوم على عدم التمييز بين موطن وأخر بسبب العقيدة او الجنس فالجميع متساوون في الحقوق والواجبات أمام القانون، وأيضا يتضمن البرنامج انحيازه للديمقراطية حيث يساويها بالشورى في المفهوم الإسلامي، يتضمن برنامج الحزب كذلك مفهوم الدولة المدنية أي أنها ليست دولة دينية او دولة عسكرية، ويذهب البرنامج إلى أن النظام البرلماني هو أفضل أنظمة الحكم والذي يقوم على أساس الفصل المرن بين السلطات ويضمن المراقبة والمحاسبة والتأكيد على التعددية السياسية وكفالة المشاركة السياسية للجميع. كل ما سبق أعطى الثقة للمواطنين بالتوجه إلى التيار الإسلامي (برنامج حزب الحرية والعدالة، 2011، ص11- ص15). وأيضا برنامج حزب النهضة بتونس والذي يمثل برنامج مقبول في الفكر السياسي للحركات الاسلامية في الوطن العربي ساهم في صعود هذه الحركة إلى البرلمان حيث تضمن البرنامج مفاهيم ومنها الاعتراف بالدولة المدنية وتحديد وظائفها التي تحمي السلم الاجتماعي وتعمل من اجل الرقي الاقتصادي والسعى إلى ترسيخ الحريات العامة والخاصة واحترام قواعد الديمقراطية والمساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات **(برنامج حركة النهضة التونسي، 2011، ص8)**. وأيضا أكد البرنامج على ان التيار الإسلامي في تونس لديه قدرة كبيرة على التعايش مع فكرة الدولة الحديثة. وبالتالي يرى الباحث أن برامج الحركات الاسلامية تضمن حلولاً للوضع الإقتصادي والإجتماعي وكيفية الخروج من البطالة وإنشاء واقع إقتصادي وإجتماعي يكفل حياة اقتصادية وأمنية لكل المواطنين إضافة إلى استقلالية القضاء لإنهاء الفلتان الأمني بالإضافة الى ما تضمنته البرامج الحزبية للحركات الاسلامية لدعم المواد الاساسية، وجه الرأي العام الداخلي للإلتفاف حول هذه الحركات والتصويت لها لتمثيلهم في البرلمانات العربية لأنها هي الوحيدة القادرة على إخراجهم من الحالة الاقتصادية المترهلة وتوفير حياة كريمة أفضل وحماية الأمن الداخلي والخارجي لدولهم وكل هذا في ظل غياب الأحزاب الأخرى وضعفها وانقسامها على نفسها. ومن العوامل التي ساهمت في هذا الصعود فترة الحكم الطويلة للرؤساء ولأحزابهم وما تعرض له المنتمون للأحزاب الدينية من اعتقال وتعذيب وحظر للأنشطة ومصادرة المال خلق حالة من التعاطف الشعبي بالتالي عملت هذه

الحالة على تأييد هذه الحركات والاقتناع بما تدعو اليه من محاربة الفساد والتصدي والاستبداد. **(شراب، 2011).**

التعبئة الجماهرية

يلاحظ أن الشعارات والتعبئة الجماهيرية التي رُوجت لها الأنظمة السياسية في بعض الاقطار العربية في مواجهة ومقاومة الإستعمار الصهيوني لم تستطع ان تمنع الهزيمة التي لحقت بالعرب أثناء حرب يونيو 1967 وبعد أن احتُلت فلسطين عام 1948، وأيضا عدم نجاح الدول العربية في إقامة الديمقراطية السياسية والاقتصادية ومارست السيطرة والاستبداد بالحكم، والشيء الأخطر أنها حملت شعارات لم تستطيع أن تحقق جزاءً بسيطاً منها مما أفقدها المصداقية لدى شعوبها وذهبت هذه الحكومات للمحافظة على الأنظمة والإستمرار في الحكم على حساب المواطن، كما أخفقت في تحقيق الوحدة العربية التي نادت باسمها لتوحيد الجهود والعمل كوحدة واحدة في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية وعملت من أجل ذلك بفتح السجون للقضاء على من يحاول العبث في تحقيق الوحدة والقضاء على الاصلاحيين ودعاة التنوير الذين تختلف توجهاتهم مع مواقفهم وقراراتهم ولأنهم يقفون في وجه الوحدة والتكافل العربي، فكان الفشل ظاهراً في الإنتكاسات المتوالية والمدوية بسبب تجاهل الإرادة الشعبية وتغييب الجماهير عن المسائل الاستراتيجية التي تهم مستقبل الشعب، والخروج بالحلول السريعة الوقتية التي سرعان ما تنتهي وبدون جدوى للمواطن وتتجدد بعدها الأزمات (الكتبي واخرون، 2012، ص87). ويرى الباحث أن كل ما سبق كون صورة لدى المواطن العربي عن الأحزاب والأنظمة الفاسدة التي خلقت له واقع الركوع والذل فذهب يبحث عن البديل لكل هذه العوامل والأحزاب فكانت الحركات الاسلامية بمثابة المستقبل وحامي المشروع الوطني للدول العربية وطوق النجاة من الفساد السياسي والأزمة الاقتصادية والقمع والحصار الاعلامي فكانت كل هذه العوامل سببا رئيسياً في صعود حركات الاسلام السياسي للخروج من الواقع المظلم.

الخطاب الديني

شكلت الشعارات والخطابات الدينية حالة من الإقناع لدى المواطن العربي وجعلته يميل لهذه الشعارات التي يلقاها تنسجم مع اموره الحياتية ومتطلباته، لذلك تراهم يلجئون إلى فرض طقوس تجلب الرأي العام الداخلي وتؤثر في الحياة الاجتماعية، ويتفق الخطاب الإسلامي في الدول العربية على قضية جوهرية فيما يخص حياة الافراد وعلاقاتهم بالمجتمع المدني وأيضا في تصرفاتهم وسلوكهم يغلب عليها الضمير والطابع الأخلاقي، لتخلق حالة عند المواطن انه بذلك سيُجزى في الآخرة، كما أن أصحاب الفكر المؤسس للحركات الإسلامية ينطلقون في خطاباتهم من نصوص دينية يكسبون بها احترام الناس، ويجعلوهم أقرب إليهم، ومن خلال هذه الخطابات يفسرون النصوص بما يتلاءم مع أولويات الشعب وبالتالي يفرضون الرؤية والفكر الذي يريدون تعميمه ويسعون إلى صناعة المواقف والمبادئ التي تستفيد منها هذه الحركات مما شكل مفهوماً عاماً لدى الأغلبية يسيرون به نحو أهدافهم وبذلك يذهب المواطن العربي إلى ما يريدون ويلتزمون بما شاءت هذه الحركات. (بيومي، 2007،ص139).

الإعلام الاجتماعي وضعف الإعلام الرسمي

وكذلك الإعلام الاجتماعي ودوره في مساعدة الحركات الإسلامية في الوصول إلى البرلمان، إذ لم يكن مسموحا من قبل الأنظمة السياسية والحاكمة ممارسة الإعلام الاجتماعي بحرية مطلقة وإنما كان هذا الإعلام والتواصل تحت رقابة الدولة وغالبا ما كان يحظر عليه تغطية الفعاليات والنشاطات السياسية والتجمعات لقوى المعارضة وللتيارات الأخرى التي هي خارج النظام وبالتالي كانت الأنظمة الإعلامية محكومة ضمن سياسة مرسومة من قبل السلطة بحيث تتلاءم مع المحافظة على نظامها السياسي وصرف مالا ينسجم مع رؤية النظام أي بشكل راسي من أعلى إلى أسفل والمقصود هنا أن المواطن العربي فقط متلقي للمعلومات ومستهلكا لها بعكس ما ظهر من تغيرات حصلت على العملية الإعلامية حيث أصبح المواطن العربي مشاركا ومحاورا وأصبح له دور في صناعة الرأي العام وفي انتقاد ومعارضة ما يخالف رؤيته و أفكاره وبرنامجه والاحتياجات الرئيسية لتكفل له حياة كريمة خالية من الاضطهاد، إذ أن قوة وحرية الإعلام الاجتماعي ساعدت الأحزاب والتيارات الإسلامية في ظل ثورات الربيع العربي على خلق واقع إعلامي شكل محورا من خلاله عملت هذه الأحزاب على تعبئة المواطن وتوجيهه بالطريقة التي تنسجم مع أيديولوجيتها فكان ذلك واضحا في الثورات العربية من خلال الشعارات والفيديوهات والمؤتمرات الصحفية والصفحات الالكترونية والرسائل النصية التي أثارت نبض

الشارع العربي واستعطفت الجمهور وكونت لديه صورة بان الأحزاب الإسلامية هي الصورة الجميلة بعد ظلم وفساد الأنظمة الحاكمة وأنها هي وحدها القادرة على إدارة الأمور ما بعد رحيل الأنظمة وهي من كانت مضطهدة من قبل ومعارضة لكل السياسات والأفعال، إضافة إلى دور الفضائيات التي كانت مصدرا مهما للمعلومات ونشر البيانات ونقل الصورة وتجميلها حسب آراء التيارات والأحزاب، فكان التيار الإسلامي لديه العديد من الفضائيات التي ساعدت في نشر الأخبار ونقل اللقاءات ونقل الأحداث بصورة جاذبة تحسن من صورة الإسلام السياسي وتزينها بصورة الإسلام والشعارات الدينية لكي تستقطب وتستعطف الجماهير وتهيئ نفسها لأن تكون البديل للأنظمة السابقة، وبالتالي أدى الإنفجار المعلوماتي والقوة السياسية للإعلام الاجتماعي إلى توفير الخبر والمعلومة بشتى الوسائط مما ساعد هذه الحركات في نشر وبث كل مخططاتهم ضمن سياسة مرسومة جعلتهم يسيطرون على الحالة الشعبية في ظل غياب الإعلام الرسمي وضعفه وعدم قدرة الدولة على التحكم في الخبر وتداوله كل ذلك ساعد في إكساب تعاطف بالغ للإسلاميين من خلال الإستماع إلى تصريحاتهم وإعلامهم الموجه إلى طبقات معينة، كانت في السابق مهمشة (منصوري،2011، ص6).

الجمعيات الإسلامية والمساجد

والى جانب ذلك الجمعيات الإسلامية ودورها في مساعدة التيارات الإسلامية للوصول إلى البرلمان، فكما كان دور المساجد على مدى التاريخ في ترجمة التكافل الاجتماعي، فالمسجد لم يكن فقط للعبادة والصلاة وإنما مؤسسة تعليمة وثقافية واجتماعية وتدريبية يتولاها العديد من رجال الدين والمتطوعين، يعملون على مناقشة كافة القضايا الاجتماعية والسياسية في حلقات للوصول إلى قرارات وأهداف، لقد تطورت الحركات الإسلامية وتوسعت في إنشاء الجمعيات الأهلية في الأقطار العربية والتي غلب عليها الطابع الإسلامي، هذا بجانب دور المساجد ولكن الجمعيات الإسلامية كان لها دوراً مضافاً وقد تميزت بالفعالية السياسة نظراً لقدرتها على أمرين مهمين الأول:

التمويل والتطوع حيث تعمل هذه الجمعيات كحلقة اتصال بالقاعدة لتعمل على توفير احتياجاتهم من خلال نُظم مساعدة الفقراء والطلاب وتقديم الرعاية الاجتماعية والصحية إلى جانب الفعاليات والنشاطات السياسية، ويمكن تحديد وظائف هذه المؤسسات في مايلي، الوظيفة الأولى وهي تقديم ضمان اجتماعي بديل، والثانية القيام بالدور السياسي الاجتماعي، والثالثة تعبئة المؤيدين وتهيئة المناخ، إذا اتضح أن هذه المؤسسات تمتلك قدرا كبيرا من الإمكانيات والطاقة ساعدتها في التغلغل في المجتمعات العربية وملاحظ ذلك في مصر، وتحقيق النجاحات من خلال التوظيف الأيديولوجيا للشعار الديني، في ظل ضعف الحركات والتيارات الفكرية والسياسية الأخرى، وهذا ماكان واضحا في انتخابات مجلس الشعب المصري. (محيسن،2012،ص23).

الصراع العربي الإسرائيلي

هناك عامل آخر لعب دورا في وصول الحركات الإسلامية إلى البرلمانات العربية وهو فشل الأنظمة العربية في إيجاد حل للصراع العربي الإسرائيلي والإنتهاكات الإسرائلية المتكررة على الشعب الفلسطيني وخاصة بعد فوز حركة حماس في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني 2006. والتي بدأت معها إسرائيل في فرض حصار شامل على مايزيد عن مليون ونصف فلسطيني، وكذلك الحرب الإسرائيلية الأخيرة على قطاع غزة عام 2008والتي مارست إسرائيل من خلالها انتهاكات خطيرة بحق المدنيين في ظل موقف عربي عاجز عن اتخاذ أي قرار يلجم التعدي الإسرائيلي، لكن الأنظمة العربية لم تحرك ساكناً و في ظل استشهاد عدد كبير من المواطنين شكل حالة تضامن وتعاطف قوي مع أهل غزة وحركة حماس التي هي جزء من الإخوان المسلمين وبالتالي خلقت وعياً أن المقاومة تمارس فقط

من قبل التيار الإسلامي، لذلك اعتقد المواطن العربي أن التيارات الإسلامية هي التي ستحمي المقدسات الإسلامية والشعب الفلسطيني، فكان التوجه لاختيار الحركات الإسلامية في ظل سكوت وضعف الموقف الرسمي العربي من القضية الفلسطينية (الكتبي وآخرون،2012،ص95).وكذلك استمرار إشكالية عملية السلام العربي الإسرائيلي، فالصراع العربي الإسرائيلي لايزال مستمرا رغم مور أكثر من ستين عاماً على بدئه وبالرغم من مبدأ التسوية السلمية للصراع من جانب أطرافه، كما حدث في مؤتمر مدريد الذي أقر المبدأ الشهير الأرض مقابل السلام وما تبعه من اتفاقيات ومعاهدات، مثل اتفاقيات أوسلو بين إسرائيل والفلسطنيين واتفاقية وادي عربة بين إسرائيل والأردن ومعاهدة كامب ديفيد، كل هذا ومازال الصراع مستمراً، وكان للحرب الإسرائيلية على لبنان اثر بالغ على التيارات الإسلامية التي اختارت المنافسة كأحزاب شرعية ضمن الأنظمة السياسية في بلادها، فجمعات مثل حركة الإخوان في مصر، وجبهة العمل الإسلامي في الأردن وحزب العدالة والتنمية في المغرب وقفت موقفا قويا مناصرا لحزب الله الذي دعمته بخطاب معاد لإسرائيل وشكلت حالة من الغضب عبر عنها بمواقف مختلفة، وأيضا بالدعم المادي. **(ابراش،2012).**

النتائج المترتبة على صعود الحركات الإسلامية

ترتب على صعود حركات الاسلام السياسي إنهاء الجمود والإحتكار الممتد في السياسة العربية إذ ارتبط هذا الجمود إلى حد بعيد باحتكار نخب الحكم البيروقراطية الأمنية للسلطة السياسية لفترة طويلة أدت إلى استلاب عام للمجتمعات العربية وخروجها من المجال السياسي، فالواقع أن هذه النخب فعلت كل مابوسعها من أجل افشال نموذج التعددية والمشاركة الشعبية ومنع الإنتقال إلى الديمقراطية وأصبح واضحاً أن السلطة تنتقل بطريقة وراثية بعيدة عن الشعب وقواه المختلفة وعبر آليات التدخل في الإنتخابات العامة والتلاعب بالإرادة الشعبية، لذلك في الحالات التي سُمح فيها للناخبين بالتعبير عن آرائهم ذهبوا باتجاه الحركات الإسلامية المعتدلة، كنوع من الإحتجاج أوالمساندة الإيجابية مقابل الدور الإجتماعي لهذه الحركات. **(سعيد،2007،ص88).**

نرى في العديد من الدول العربية مرحلة الركود أشرفت على الانتهاء ويظهر ذلك من عدة خلال مؤشرات منها التغيير السياسي والثقافي الذي طرأ على المنافذ الصحفية والاعلامية الحرة وكذلك قيام المثقفون المدنيون والسياسيون الليبراليون واليساريون والقوميون بدور تنشيط الذهن العام من خلال الاعلام.

إعادة هيكلة الساحة السياسية في اغلب الدول العربية، لقد بدأت الساحة السياسية تتشكل من جديد بطريقة أقرب الى مايسمى بالقطبية الثنائية،حيث برز

قطبان كبيران سيطرا على الساحة السياسية بطرق مختلفة، فالنُخب المعارضة تريد التحكم في المجال السياسي عن طريق حزب كبير يجمع فئات واسعة ذات مصلحة مشتركة وأما الحركات الاسلامية فهي تستمد نفوذها من التأييد الجماهيري، ومع ذلك وقعت تغيرات مهمة في التعبئة وبناء التحالفات على الجانبين فالطرف الأول يعزز موقعه من خلال ضم قطاع كبير من نخب المال وقطاع أكبر من التكنوقراط والنخب الريفية وأما الحركات الاسلامية فتميل إلى الفئات الوسطى والقطاعات الفقيرة وبعض رجال الأعمال الوسط والكبار أحياناً ويمثل هذا صراعاً بين قطبين يصل الى حد الرغبة في الاستئصال.

وكذلك إمكانية إنتاج ديمقراطية إسلامية، نلاحظ انه اذا ماوصلت حركة إسلامية سياسية للحكم وساعدت الظروف على امتداد الحكم بدون انقطاع أو انقلاب من هذه الحركات أو من خصومها، فقد يتطور مفهوم أونموذج للديمقراطية في سياق إسلامي وهذا بمعنى المشاركة الشعبية، ويترتب على بروز هذا النموذج إنهاء الخصومة المفتعلة بين الخطاب الإسلامي والديمقراطية، أما إذا فشلت عملية إنتاج نموذج ديمقراطي إسلامي سيتم القضاء على أهم النتائج المتوقعة من صعود حركات الإسلام السياسي.(سعيد،2007، ص90).

المبحث الثالث

الحركات الإسلامية والعمل البرلماني

تبحث حركات الإسلام السياسي عن إيجاد دور لها في الساحة السياسية للدول العربية في ظل وجود أنظمة سياسية إستحوّذت ولفترات طويلة على الدور المركزي لتلك الدول، فبعد أن ظهرت جماعة الإخوان المسلمين على يد حسن البنا عام 1928، بدأت هذه الحركات تشكل تيارا متطورا في الفكر والممارسة بصورة جعلت التيار الإسلامي ينتشر في بعض البلدان العربية ويكسب صعودا متنامياً، شعرت الأنظمة السياسية أن هذا الصعود يشكل تهديداً لشرعيتها ومنافسة على دورها ورؤيتها في الحياة السياسية في ظل ضعف هذه الأنظمة،و بالتالي حصلت موجة من التحول الديمقراطي التي طالت معظم الدول العربية، فأنتجت واقعا جديدا سمح بدخول التيارات الإسلامية للبرلمانات العربية، فكان ضرورياً لهذه التيارات أن تمارس دورها وتظهر رؤيتها داخل البرلمان لتثبت لقواعدها وأنصارها بأنها قادرة على ممارسة العملية البرلمانية، لذلك سنتطرق في هذا المبحث إلى دور ومواقف ورؤى الحركات الإسلامية داخل البرلمان.

موقف التيارات الإسلامية من العمل البرلماني

وفي البداية لابد لنا أن نتعرف على موقف التيارات الإسلامية من العمل البرلماني، من الواضح أن التيار الإسلامي متعدد الشُعب وأن هذه الشُعب ترتبط بأمور عديدة منها الموقف من السلطة القائمة وتحديد الموقف من العمل السياسي، وفي هذا الصدد يمكن تقسيم التيار الإسلامي إلى شقين:

الأول: لا شأن له بالعمل السياسي كالجماعات الصوفية.

والثاني: يتجه إلى إلى العمل السياسي فكراً وممارسة، وداخل هذا القسم نوعان وكلاهما يصنف وفقا لموقفه من مسألة الديمقراطية والعنف السياسي، فالنوع الأول: الجماعات السلفية والجماعة الإسلامية حيث لا يؤمنان بفكر الديمقراطية على الإطلاق لأنهم يؤكدون على أن الحاكمية لله وحده ولا مجال هنا للعمل البرلماني، بالتالي أن الله وحده هو صاحب التشريع ولا وجود للبرلمان ويصل الحد إلى المنع من المشاركة في حق الترشيح للبرلمان ولكن حق الإدلاء بأصواتهم مسموح في إطار منحه للإخوان المسلمين على اعتبارهم دعاة إصلاح وتغيير وهذا ما لحظناه في العملية الانتخابية الأخيرة بمصر حيث دعم السلفيون المرشح الرئاسي للإخوان محمد مرسي (ربيع،2011،ص 9) أما القسم الثاني فيضم جماعة الإخوان المسلمين الذين سعوا في وقت مبكر إلى إيجاد غطاء شرعي وتبريري للتعاطي والتعاون مع السلطة

السياسية بشكل عام ودخول البرلمان بشكل خاص، فاستعانوا في بداية عهدهم بأستاذ الشريعة الشيخ محمد ابوزهرة الذي صرح في حوار لصحيفة الإخوان المسلمون آنذاك أن ترشيح بعض الإخوان للبرلمان أمر جدُ واجب وكان هذا في عام1938 وكان تبريره يعتمد على الحفاظ على الحركة الإسلامية، ونشر دعوتهم لأن وجود أعضاء في البرلمان يمثلون التيار الإسلامي يمكنهم من إبداء رأيهم في القضايا المطروحة هذا بالإضافة إلى نشر الأفكار والمقترحات الإخوانية باعتبار أعضائهم يمثلون الإسلام تحت قبة البرلمان (ربيع،2011، ص 11)، وكذلك التعبير عن المواقف والقوانين المقترحة وممارسة الدور الرقابي وخلق حالة من الفعالية للحياة البرلمانية والعمل تحت قبة البرلمان بنوع من الاستقامة والرقابة على الحكومة والأجهزة التنفيذية، على أية حال هذا التبرير ساعد في وجود الحركات الدينية في البرلمان، وعلى هذا الأساس قامت العلاقة بين الإخوان والبرلمان والتي بدأت في عام 1938م عندما خاض البنا الانتخابات عن دائرة الاسماعيلة، وكذلك عام 1976 بعد هذه المرحلة برزت إلى العلن الأطر الفكرية والمرجعية للجماعات الراديكالية وعلى رأسها تنظيم الجماعة الإسلامية والجهاد علماً بأن هذه الجماعات خرجت من عباءة جماعة الإخوان في الستينات والسبعينات إلا أنها تبنّت نظرةً مختلفة تماماً للبرلمان والتمثيل في السلطة التشريعية عن الإخوان المسلمين منذ أن أعطاها الشيخ محمد ابوزهرة طابعاً فلسفيا ونفعيا، فكانت نظرة هذه الجماعات الجديدة أن المشاركة والتمثيل عمل ينطوي تحت المساهمة في أنشطة الدولة الكافرة والمقارنة بالنظم التي ترفض تطبيق الشريعة الإسلامية وتتجه لمواكبة السياسيات الغربية والتطبيع معها، وللتوضيح على ذلك نذكر هنا بيان أن تنظيم الجهاد الموجه ضد الإخوان للشيخ سيد غباشي بعنوان "القول السديد في بيان أن دخول المجلس منافياً للتوحيدد أي أن التشريع لاينبغي أن يكون لغير الله فالإسلام لا يعرف حكم الديمقراطية ومما سبق يتضح أن جماعة الإخوان المسلمين على عكس الجماعات الأصولية المتشددة تسعى دائما ومنذ نشأتها إلى الدخول للبرلمان كأحد مؤسسات النظام السياسي وذلك لتحقيق مصالحها والوصول إلى هدفها الرئيس وهو الحكم.(المرجع السابق، ص23).

أسباب المشاركة السياسية

يرى بعض الأكاديميين والمفكرين الإسلاميين في ندوة فكرية بمركز الدراسات والبحوث، التابع لمجلة البيان الإسلامية بعنوان الإسلاميون والديمقراطية أن هناك أسباباً أدت إلى المشاركة السياسية للحركات الإسلامية ودخولها للبرلمان، ومن هذه الأسباب:(مفتي،2012)

1- الاعتقاد أن البرلمان هو السلطة التشريعية في الدولة والأداة المناسبة لسن قوانين تشريعية تعالج الواقع من منظور إسلامي في حالة المشاركة وبالتالي تصبح وسيلة لأسلمة القوانين المعمول بها في الدولة.
2- المشاركة في البرلمان تمثل لدى بعض الحركات الإسلامية وسيلة لإضفاء شرعية العمل الإسلامي وإخراجه بشكل قانوني وبالتالي تشكل وسيلة وفرصة لإيجاد مساحة سياسية للتحرك داخل المجتمع في ظل أنظمة ديكتاتورية وقمعية.
3- وكذلك الإيمان لدى بعض الحركات السياسية ذات الصبغة الإسلامية بأن المشاركة السياسية هي الوسيلة الأفضل والأكثر فعالية في إصلاح الواقع السياسي للأنظمة، وأن البديل لذلك هو ترك المشاركة للأحزاب غير الإسلامية وبالتالي تبقى محصورة في العمل الإجتماعي أو أن تتبنى أسلوب المواجهة مع النظام وبالتالي اللجوء إلى العنف، والخوف من تصنيف هذه الجماعات على انها جماعات إرهابية وغير مشروعة تسلك طرقا وأساليب عنيفة في التعامل مع الأنظمة السياسية وبالتالي أمامها خياران أن تلجأ إلى الخيار الأسوء وهو أن تكون في دائرة الإرهاب والتطرف ويسعى البعض إلى محاربتها وتقليص حجمها، أو ان تتبنى بعض الحركات الإسلامية لمفاهيم الديمقراطية وآلياتها في الدفاع عنها والإعتقاد أن الديمقراطية نظام يمكن من خلاله تقديم الإسلام كبديل لمعالجة الواقع وإصلاحه.
4- التصور لدى بعض الحركات الإسلامية بأن المشاركة السياسية والتمثيل البرلماني يساعد في الخروج من الإنعزال الدولي والإقليمي وبالتالي إعطاء انطباع لدى القوى الدولية على أن الحركات الإسلامية سلمية وتنبذ العنف وتلجأ إلى الديمقراطية والوصول الى البرلمان.

رؤية الأخوان المسلمين لنظام الحكم

تمثلث رؤية الإخوان المسلمين في البرلمان بالعديد من المواضيع فكان للكتلة الإسلامية داخل البرلمان وخاصة برلمان 2005 رؤية حول تعزيز وتدعيم دور البرلمان في مراقبة ومسائلة الحكومة وكيفية الطرح وآلية الإستجواب وإتاحة سلطة أكبر في إقرار الموازنة للدولة، فعملت الكتلة على دراسة بعض مواد الدستور ورأت تعديل المواد التالية 102،101،99،115،127،126،125،124، كما ورأت إلغاء بعض المواد وهي المادة 77،152،74،132،117 وكذلك رأت زيادة المدى الذي تشارك فيه الحكومة رئيس الجمهورية في أعمال السلطة التنفيذية.**(تقريرمجموعة الازمات الدولية،2008،ص12)**، ودعوا في ذلك الى قيام رئيس الجمهورية بممارسة عدد من اختصاصه بعد موافقة مجلس الوزراء بالتالي الى تقليص صلاحيات الرئيس والحد

منها في إطار خلق نوع من التوازن والابتعاد عن الدكتاتورية للرئيس فبذلك رأت تعديل المواد التالية نظام ال165،153،43،141،137،132، والغاء المواد 202،140،139،138 وفي السلطة القضائية رأت في تعزيز استقلال القضاء من خلال إلغاء المجلس الأعلى للهيئات القضائية وعودة القضاء الدستوري إلى محكمة النقض والعمل على مزيد من التعاون والتوازن بين السلطات في تعزيز حقوق الإنسان والحريات العامة ودعم الحياة الحزبية وتطوير نظام الإدارات المحلية وتعزيز صلاحياتها التنفيذية واليات عملها ودعم اللامركزية في إداراتها وان تتبنى المشروع الدستوري الذي ينظم آلية الانتخاب والمقصود هنا هو طريقة انتخاب المحافظ بصورة مباشرة وحرة وأيضا انتخاب رؤساء وحدات الحكم المحلي والتأكيد على المصلحة الشعبية على المصلحة التنفيذية وان من حق المجالس الشعبية المحلية اقتراح وضبط ميزانياتها وان تكون مستقلة وفي النظام الانتخابي كان لهم رؤية في أن النظام الانتخابي يجب أن يعمل على زيادة فرص التمثيل السياسي ومبدأ المساواة في التعامل مع الاحزاب وبالتالي العمل على تعديل قانون النظام الانتخابي ليكون هناك فرصة وحرية تمثيل اكبر للأحزاب وان يكفل النظام الانتخابي مبدأ التعددية الحزبية والسياسية ومبدأ المساواة وتحديد حد أدنى للمقاعد التي تشغلها المرأة بالبرلمان عن طريق الإنتخاب.**(الموسوعة الاخوانية**، 2005**)**

للحديث عن النظرة الإسلامية المستقبلية للتنمية السياسية التي تنبثق من الإسلام وتراث الأمة العربية، فكانت رؤية الإسلاميين دائما بأنهم يؤمنون بضرورة الإصلاح والتطوير المستمر للواقع الموجود وخاصة الواقع السياسي الذي حملوا شعارا يدل على الاستمرار في الإصلاح الا وهو (ان أريد إلا الإصلاح ما استطعت) حيث انطلق الإسلاميون في الدول العربية من هذا الشعار ليكون لهم منطلقا ومدخلا لهذه الحركات من أجل تحقيق أهدافها، فرأت الإصلاح في جميع المجالات الاقتصادية والسياسية والإجتماعية فتركزت عملية الإصلاح الدستوري والتشريعي الذي من خلاله تهدف الى العمل على تعديلات النظام الإنتخابي، بحيث يصبح التمثيل النسبي للقوى السياسية هو النظام المتبع وأن يضمن النزاهة والمساواة التامة وإشراف القضاة هذا وفق رؤية الحركة الإسلامية لقانون الإنتخابات وترى في قانون الأحزاب العمل على سن مجموعة من القوانين تسمح بحرية تشكيل الأحزاب وإيجاد حياة سياسية حزبية حقيقية وترى في الإعلام الحر وسيلة قوية في الاتصال مع الجماهير ووسيلة خطاب من حيث التأثير وأصبح الإعلام وسيلة مهمة في صناعة الرأي العام وصياغة الثقافة العامة وبالتالي تتضمن رؤية هذه الحركات ان يكون الإعلام محايداً وألا يكون ناطقاً باسم الحكومات وألا يوظف في خدمة رجال الدولة ومصالحهم (الفايز، 2004،ص61).، و يرى حزب الحرية والعدالة أن النظام البرلماني هو الأنسب لما يحققه هذا النظام من فصل بين السلطات مع وجود حالة من

التوازن والتعاون بين السلطتين التنفيذية والتشريعية ويرى ان مصر دولة لكل المواطنين الذين يحملون جنسيتها يجب أن يتمتعوا بحقوق متساوية يكفلها القانون وفق مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص، وترى في السلطة القضائية ان يكون مجلس القضاء مسئولا عن شؤون القضاء والعمل على فصل ميزانية القضاء عن وزارة العدل حتى لاتكون للأخيرة سلطة عليها وتدعو الى إلغاء رئاسة رئيس الجمهورية لمجلس القضاء الأعلى ولو إشرافيا واستقلال منصب النائب العام بإقرار قواعد لانتخابه من مستوى قضاه معين، ويرى أن الدولة تقوم على الشورى (الديمقراطية) وان الشورى مبدأ أساسي تقوم عليه الدولة بكل مؤسساتها ويرى أن الشورى التي يؤمن بها الحزب ويسعى الى تحقيقها ليس قالباً جامداً وإنما تعني تداول السلطة وحق الشعب في تقرير شؤونه وفي اختيار نوابه،وان عدم تحديد شكل معين للشورى، يعني ان ياخذو بالحسبان ماوصلت اليه المجتمعات الإنسانية في ممارستها للديمقراطية أي الأساليب والآليات المعاصرة وكذلك ترى أن الدولة دولة مدنية فهي ليست عسكرية يسيطر عليها الجيش كما أنها ليست بوليسية يسيطر عليها الأمن، كما أنها ليست دولة ثيوقراطية تحكمها طبقة من رجال الدين، وكذلك ضمان الحرية لجميع المواطنين وضمان المساواة وتكافؤ الفرص وتؤمن أيضا بضرورة توسيع المشاركة السياسية لكل القوى وإشراك كل الفئات والراغبين في المشاركة السياسية والشراكة بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني في الشؤون العامة وتحقيق مصالح المجتمع.(انظر ملحق برنامج حزب الحرية والعدالة مصر).

رابعا: رؤية حزب العدالة والتنمية المغربي

وفق رؤية الحركة الإسلامية متمثلة في حزب العدالة والتنمية المغربي والتي رأت أن تنمية المجتمع وتحقيق حالة من الإستقرار والتوازن والتضامن والإزدهار من أهم مايراه حزب العدالة والتنمية وكذلك إتباع سياسات لإيقاف حالة الفساد وتآكل القيم من خلال ثلاثة محاور تجعل الدولة في خدمة المواطن وهي أولا: التأكيد على مركزية المواطن باعتباره محددا وهدفا لبرامج التنمية، وثانيا: إطلاق المبادرة وتحرير المواطن المغربي من الاحتكار والفساد وذلك بالمنافسة والإنتاج وثالثا: إرساء نظام في التضامن والتوازن الاجتماعي وتصحيح الفوارق واتباع العدالة في توزيع الثروة، إذ يتوقف نجاح هذه المحاور على تجديد نظام القيم في نطاق الشريعة الإسلامية والعمل على الإصلاح الفعلي لنظام التعليم والاقتصاد وإعادة الاعتبار لمصداقية المؤسسات وشفافيتها، وتقليص تدخل الدولة ورفع معدل الدخل الفردي، و العمل على تطوير المنظومة التشريعية للسلطة القضائية وتحسين المنظومة المتعلقة بالحريات وكذلك إحياء وتجديد نظام القيم المغربية الأصيلة على مرجعية إسلامية

وهوية مغربية، والعمل على التأهيل الدستوري والتشريعي والمؤسساتي والنهوض بفعالية السلطة القضائية والتاكيد على نزاهتها. (ملحق برنامج حزب العدالة والتنمية).

الصعود البرلماني لحزب العدالة والتنمية

يعتبر حزب العدالة والتنمية من اهم التيارات الاسلامية في دول المغرب وكانت بدايته منذ عام 1996 وهي السنة التي عقد فيها الحزب مؤتمر استثنائياً ومن ذلك الحين ينظر الى الحزب باعتباره حزباً دينياً، شارك الحزب في الانتخابات البرلمانية المتعلقة بمجلس النواب غام 1997 بشكل جزئي حيث شارك في 24 دائرة انتخابية من اصل 325 وحصل على تسعة مقاعد اغلبيتها في العاصمة الدار البيضاء وعند الاعادة وصل عدد المقاعد الى 41 مقعد، عمل الحزب على تغيير اسمه من حزب الحركة الشعبية والدستورية الديمقراطية الى اسم حزب العدالة والتنمية وتحت شعار نحو مغرب افضل اصالة، وسيادة، وديمقراطية، عدالة، تنمية، مناجل نهضة شاملة، ثم شارك الحزب في 27سبتمر 200 بالانتخابات البرلمانية وحصل على 42 مقعدا وبذلك اصبح في المرتبة الثالثة بعد حزب الاتحاد الاشتراكي وحزب الاستقلال، وبعد ذلك شارك الحزب في انتخابات 2007 وحصل على 47مقعدا واعتبر الحزب الاساسي للمعارضة داخل البرلمان المغربي (الغالي، 2008، ص82-120). وفي الخامس والعشرين من شهر نوفمبر 2011 أجريت انتخابات مجلس النواب المغربي وبعد إعلان النتائج تبين أن حزب العدالة والتنمية حصل على 107 مقعد من اجمالي المقاعد والبالغة 395 حسب أحكام الدستور الجديد.

رؤية حزب النهضة التونسي.

أما رؤية حركة النهضة التونسية أن النظام البرلماني هو النظام الذي يضمن الحريات العامة والخاصة ويعمل على استقلال القضاء وحرية الإعلام والتداول على السلطة عبر التوزيع المتوازن للسلطات وكذلك العمل على إصلاح القضاء وأن العدل أساس العمران وترى تطهير السلك القضائي وضمان مبدأ المساواة أما العدالة وتفعيل المنظومة العقابية والإصلاحية وضرورة دعم الجيش وإعادة هيكلة وزارة الداخلية وإصلاحها بما يخدم المواطن وأمنه وتري في الإصلاح الإقتصادي والقضاء على سياسيات الفساد والاحتكار والقضاء على البطالة تحقيقاً للعدالة الاقتصادية ومحاربة للفقر وتحقيق للأمن الغذائي وأيضا الإصلاح في القطاع الصحي حيث يشهد القطاع الصحي تراجعا على مستوى الخدمات وعلى مجانية العلاج والعمل على تحقيق درجة عالية من الجودة التعليمية ودعم مكانة البحث العلمي وبذلك ترى حركة النهضة بان النهضة الشاملة في جميع المجالات وصياغة أفضل للكفاءات التونسية يحقق النهوض بالواقع التونسي ويقضي على حالة الفساد، وكذلك التصور في اعتماد

مخطط للإصلاح التشريعي وتحديث المنظومة القانونية لتونس في ضوء الدستور الجديد، واستحداث مركز الخبرة التشريعية والرأي القانوني في البرلمان بحيث يعمل من داخل البرلمان في فحص القوانين ومراجعتها والعمل على إنشاء مخطط تشريعي يضمن الحرية للمواطنين ويحقق مبدأ المساواة، وإصلاح في برامج واليات وتطوير التنمية وإصلاح النظام الصحي بحيث يتضمن إقرار التأمين الصحي ومجانية العلاج ومراعاة الأم وطفلها، وبذلك يكون الهدف العام للحزب والرؤية الإصلاح والتغيير والعدالة في تطبيق السياسات وضمان الآليات المتعلقة بالحياة العامة في تونس (انظر ملحق برنامج حزب النهضة التونسي).

الصعود البرلماني لحزب النهضة

حركة النهضة، حركة الاتجاه الإسلامي سابقا، هي حركة تاريخية تمثل التيار الاسلامي في تونس، أسست الحركة عام 1969 وأعلنت رسميا في 6جوان 1981ولم يتم الاعتراف بها كحزب سياسي في تونس إلا في 1مارس 2011على اثر الثورة التونسية بتاريخ 17 ديسمبر 2010، ويعتبر حزب النهضة من أهم الاحزاب السياسية في تونس وتشكل الحركة حاليا الطرف الرئيسي في الحكم مع حزبيين يساريين هما المؤتمر من اجل الجمهورية والتكل الديمقراطي، وفي اول انتخابات حصل حزب النهضة على 89 مقعدا في المجلس التأسيسي من اصل 217 مقعد وبالتالي حصل على المرتبة الأولى.(الموقع الرسمي لحزب النهضة).

رؤية حركة المقاومة الإسلامية حماس

أما رؤية حركة المقاومة الإسلامية حماس متمثلة في كتلة الإصلاح والتغيير التي ارتأت أن الإسلام الحنيف ومنجزاته الحضارية مرجعية ومنهج للحياة بكل مكوناتها السياسية والاقتصادية والقانونية، فكان شعارها الإصلاح والتغيير الإداري لمكافحة الفساد والعمل على محاربته وتعزيز مفهوم الشفافية والرقابة والمسائلة وإعادة صياغة سياسة التوظيف وتحديث التشريعات والنظم الإدارية إضافة الى تحديث وإصلاح هياكل الوزارات والمؤسسات العامة وتحديث تشريعات الإدارة المحلية لتحقيق مفهوم اللامركزية وتشكيل لجنة برلمانية لمراقبة أموال الوقف الفلسطيني، وكذلك الإصلاح في القضاء بحيث يتضمن جعل الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع وتأكيد الفصل بين السلطات وتأسيس معهد قضائي للتدريب والتأهيل وتأكيد مبدأ الشورى وترسيخه في مختلف التشريعات والعمل على إجراء إصلاحات دستورية جذرية وإعادة هيكلة الأجهزة الأمنية وتحقيق مبدأ المساواة أمام القانون ووقف تدخلات الأجهزة الامنية في منح التراخيص ومراكز البحوث وأن المرأة شريك في البناء والتنمية مكفولة حقوقها الدينية والشرعية

وتحصين المرأة بالتربية الإسلامية.(انظر ملحق برنامج كتلة الإصلاح والتغيير لحركة حماس).

الصعود البرلماني لحركة حماس

منذ نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994 اتخذت حركة حماس موقفا معارضا لها واكدت من خلال مواقفها المعلنة أن السلطة الوطنية الفلسطينة ماهي إلا افراز من افرازات اتفاقيات التعايش مع العدو الصهيوني وعلى هذا امتنعت حركة حماس عن المشاركة في الانتخابات التشريعية الاولى التي جرت عام 1996 حيث اصدرت مذكرة توضح عن مواقفها جاء فيها: أن وجود الاحتلال اثناء هذه الانتخابات يضرب بعمق نزاهتها وحياديتها، وان الصلاحيات التشريعية محدودة بسقف الاتفاقيات وانها تقتصر على غزة والضفة دون الشتات ودون معتقلينا في سجون الاحتلال، وانها تصب في خانة المحاولات الصهيونية لتصفية القضية الفلسطينية (عامر، 2008، ص82)

في عام 2006 حدثت الانتخابات التشريعية الثانية في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينة وهذه المرة بمشاركة واسعة من قبل فصائل العمل الوطنب باستثناء حركة الجهاد الاسلامي وبعد الاعلان عن نتائج الانتخابات التشريعية الثانية فتزت حركة حماس 76مقعدا من اصل 132 وبالتالي شكل صعود حماس مفاجئة لجميع االطراف بما فيها حركة حماس التي لم تتوقع حصولها على هذه النسبة.

ان جميع الحركات الإسلامية وضمن رؤيتها للعمل في البرلمان ومن خلاله تتخذ مبدأ الإصلاح والتغيير والتحديث ومبادئ الشريعة الإسلامية واستقلال القضاء والفصل بين السلطات كأهم بنود رؤيتها لكن بعد ذلك نلاحظ أنها تعمل على العكس في تصرفاتها والذي يضمن تحقيق مصالحها الحزبية بغض النظر عن الرؤية والأهداف والمواقف التي طرحتها والوعود التي تطلقها والشعارات التي ترسمها لذلك أرى الهدف أن الهدف الاسمي لكافة الحركات الإسلامية وبغض النظر عن رؤيتها ومواقفها هو الوصول الى سدة الحكم وبأي شكل وطريقة لكي تتمكن من تنفيذ مصالحها وبرامجها التي تتفق مع استمرارها في الحكم.

كما ان محاولات تدخل السلطتين التنفيذية والتشريعية في عمل السلطة القضائية بمصر، وذلك من خلال مشروع قانون يناقش في مجلس الشورى وكذلك خفض سن تقاعد القضاة، وهذا يؤكد تدخل السلطة التنفيذية في القضاء وعمله والوصاية عليه والنيل من نزاهته وايضا التدخل في تحديد عدد اعضاء المحكمة الدستورية العليا الى رئيس وعشرة اعضاء بهدف ابعاد عدد من اعضائهاوخفض سن التقاعد الذي يؤدي الى عزل الاف القضاة والى جانب ذلك محاصرة المحكمة الدستورية واعاقة عملها وعدم توفير حماية لها، ودعوة جماعة الاخوان المسلمين

بالتظاهر امام دار القضاء العالي للمطالبة بتطهير القضاء واقرار مشروع السلطة القضائية يعتبر تدخل ولاينسجم مع رؤية الاخوان المسلمين قبل وصولهم للحكم والتي كانت ان القضاء مستقل ولايمكن المساس به، لكنهم يتصرفون بعكس مايقولون. (فايد، 2013).

الى جانب ذلك طريقة وضع الدستور وهندسته بما يتلائم مع رؤيتهم بحيث يضمن لهم الوصول الى الانتخابات المقبلة وذلك بتغيير قواعد النظام الانتخابي مابين الفردي والقائمة، واعطاء مجلس الشورى حق التشريع الى ان ياتي مجلس نواب جديد واتاح الدستور للاخوان الكثير ومنها تغيير لون العلم والنشيد وشعارات الدولة وبعض الحريات.(حسن، 2013).

الفصل الثالث

الإخوان المسلمين في مصر من النشأة حتى انتخابات 2011

الفصل الثالث

الإخوان المسلمين في مصر من النشأة الى الحكم

لعبت العديد من الظروف الاجتماعية والسياسية والإقتصادية دوراً محورياً في نشأة الحركات الإسلامية في المجتمع العربي ونتيجة لتلك العوامل جاءت الحركات الإسلامية انعكاساً لواقع حال هذه المجتمعات ونتاجاً لأزمتها، لذلك سنتعرف على نشأة حركة الإخوان المسلمين ومراحلها منذ تأسيسها وإطارها الفكري والتنظيمي والهيئات الإدارية والإصلاح الذي تنشده حركة الإخوان المسلمين والعوامل التي ساهمت في نشاتها.

المبحث الأول

نشأة وتطور جماعة الإخوان المسلمين.

حسن البنا مؤسس الجماعة:

مؤسس الجماعة ونواتها الأولى المرشد حسن البنا وكان ذلك في الشهر الثالث من العام 1928 حسن البنا من مواليد 1906 في مدينة المحمودية بمحافظة البحيرة حيث قضي بها سنوات حياته الأولى، وأثناء دراسته بالمرحلة الإعدادية في مدرسة الرشاد بدأت تظهر عليه بوادر القيادة والزعامة المبكرة عندما رشح نفسه واختاره زملاؤه رئيسا لجمعية (الأخلاق الأدبية) وكبرت هذه الفكرة ونمى الطموح لديه بعد أن التحق بدمنهور بمدرسة المعلمين وفي هذه المرحلة شكّل جمعية أطلق عليها (الحصافية الخيرية)هدفت إلى مقاومة البعثات التبشيرية والحفاظ على تعاليم الإسلام حيث كان سكرتيراً لهذه الجمعية **(رفعت،1977،ص 36) (النفيسي،2012،ص206).**

ولكن هناك بعض المراجع والأدبيات التي تشير إلى أن احمد السكري هو المؤسس الحقيقي لجماعة الإخوان المسلمين في عام 1920 وذلك من خلال جمعية منع المنكرات التي كان رئيسها ودعا البنا لحضور اجتماعات الجمعية وتم تعينه وكيلا لأحمد السكري إلا أن قوة البنا جعلته يسيطر على الجمعية ويطرد احمد السكري ذات الفضل عليه والذي ساعده في إكمال تعليمه. **(علام،1985،ص23).**

انتقل البنا ليدرس في القاهرة في مدرسة دار العلوم العليا فاشترك هناك بجمعية (مكارم الأخلاق الإسلامية) وكانت الجمعية الوحيدة آنذاك الموجودة في القاهرة لكنه لم يستمر بها طويلا لأنه يريد أن يكون على قدر أكبر من أن يكون عضواً، فبادر إلى فكرة يكون هو قائدها، فاقترح على زملائه بهذه الفكرة أن يخرجوا للدعوة في المقاهي والمجتمعات العامة وينادون بمكارم الأخلاق فعملوا على ذلك وقسموا أنفسهم إلى شُعب تقوم بنشر الدعوة الإسلامية في الريف أثناء الإجازة الصيفية، أي أنهم اختاروا طبقة الفقراء والمرضى ومن الذين لديهم إحساس بالظلم والأسى وهكذا مارس البنا العمل على نشر الدعوة من خلال المقاهي والأماكن العامة ونادي بمكارم الأخلاق، وخلال هذه الفترة حصل البنا على دبلوم العلوم العليا وكان ذلك عام 1927م ثم عُين بعد ذلك مدرساً في مدارس الاسماعلية الابتدائية واستقر به الأمر بالاسماعلية وأخذ ألبنا يبحث عن دور له في هذه المدينة ففي ظل الخلافات الدينية الناشئة في الازهر وانشغالهم بذلك رأى أن الإسماعلية تصلح لنشر الدعوة الاسلامية مستغلا الخلافات الفقهية بين العلماء، جعل ذلك موضوع خطبة يوم الجمعة التي لاقت قبولاً من المتواجدين في المسجد وتأثروا بخطبته وآرائه وما يدعو الناس إليه. (السيد،1977، ص41).

المبايعة

في عام 1928 حضر إليه ستة من الذين تأثروا به وبمواعظه وهم، احمد المصري، حافظ إبراهيم، فؤاد إبراهيم،عبد الرحمن حسب الله،إسماعيل عزو، زكي المغربي، حيث قام هؤلاء بزيارة حسن البنا في منزله بالإسماعلية وقالوا له إننا متأثرون بخطاباتك وآرائك التي تلقيها في جوامع مدينة الاسماعلية وانهم يريدون مبايعته لكي يكون مسئولا عنهم بين يدي الله ومرشدا لدعوة جماعة أطلق عليها الإخوان المسلمون، وبالتالي البيعة الأولى كانت من قبل الستة المؤسسين للجماعة وقد منحوه الثقة والطاعة العمياء. (خلف الله، 1987، ص 45).

عمل مؤسسو جماعة الإخوان المسلمين بشكل متخفي لمدة خمس سنوات من تأسيس الجماعة وبعدها انتقل البنا إلى القاهرة عام 1933م حيث دخلت الجماعة مرحلة جديدة سعى من خلالها إلى استقطاب أنصار جدد لجماعته وأسس البنا فروعاً بالمحافظات وكل ذلك بالخفاء وفي عام 1934 أعلن البنا أن فكرة الإخوان انتشرت في العديد من مدن مصر وذلك من خلال المشاريع الخيرية والنوادي والمساجد والجمعيات واستغل البنا هذه الانشطة وأخذ يتجول من خلالها ويلقي بأحاديثه وينشر مايريد ويوسع نشاطه الخيري ليتمكن بعد ذلك من التأثير السياسي الذي هو الهدف الأساسي، فبدا يرسل رسائله إلى رؤساء الوزارة المتعاقبين في مصر ليطالبهم بالإصلاح الداخلي على أساس النظام الإسلامي، وهي الطريقة التي مازالت الجماعة تمارسها حتى وقتنا هذا.(احمد،2008،ص34).

الإطار الفكري لحركة الاخوان المسلمين:

جاء ذلك في عقد جلسة شورى للإخوان المسلمين، الدورة الثالثة في عام 1935 وذلك لتحديد برنامجها الفكري، الذي جاء من خلالها أن عقيدة الإخوان هي منهج الحركة، وأن العقيدة هي، أن الامر لله كله، وأن سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم خاتم رسله للناس كافة، وأن القرآن كتاب الله وهو قانون شامل لنظام الدنيا والآخرة وأن يتمسك الأخ بالسنة، وواجب المسلم إحياء مجد الإسلام بإنهاض شعوبه، وإعادة تشريعه، وأن راية الإسلام يجب أن تسود البشر، وان مهمة كل مسلم تربية أبنائه على قواعد الإسلام، ولتحقيق كل ذلك لابد من إقامة الحكومة الإسلامية التي تطبق قواعد الإسلام.، وبهذا يتبن أن الإسلام نظام شامل لكل مناحي الحياة ويعتني بكافة الأمور الحياتية وأن على الفرد المسلم اتباع السنة والتمسك بها والعمل على النهوض بالمجتمعات وأنه لابد من أن تسود راية الإسلام وأن تطبق القواعد الإسلامية وأن الطريق الى ذلك يحتاج الى حكومة إسلامية تطبق قواعد الإسلام. (الندوي، 1966، ص 254). إذاً يتسائل الشيخ يوسف القرضاوي هل هذا مايريده

الإخوان المسلمون ويجهزون أنفسهم له ويأخذونا له، يجب البنا على ذلك بقوله، أيها الاخوان، ليس هذا كل مانريد، هو بعض مانريده، ابتغاء مرضاة الله، هو الهدف الاول القريب، هو صرف الوقت في طاعة وخير، حتى يجئ الظرف المناسب وتتحقق ساعة العمل للإصلاح الشامل المنشود (القرضاوي،1999،ص99).

أي أن الهدف الأسمى للإخوان الإصلاح الشامل الذي يتناول كل شي بالتغيير والتبديل بحيث ينسجم مع أفكارهم ورؤيتهم التي تحقق أطماعهم وتثبتهم على رأس الحُكم وقيادة الأوطان إلى ممالكهم التي يصبح بها الفرد محكوماً لتصوراتهم ولأوامرهم.

الإطار التنظيمي لحركة الإخوان المسلمين:

الإطار الفكري لحركة الإخوان المسلمين انعكس على بنائها التنظيمي حيث أن شمولية الفكر الذي وصُفت به الحركة انعكس على شكلها التنظيمي وذلك باندماج الفرد والحركة بشكل كامل فيما بينهما، لتنظيم الحياة الإجتماعية والعلاقات الأسرية والحياة الإقتصادية وكافة المجالات وتجسد ذلك في شخصية البنا الذي لم يجد معارضة قوية من أتباعه، ولايكون له إلا الطاعة وتطبيق الأوامر، لذلك في مارس 1935 حدد المؤتمر الثالث للإخوان المسلمون هيئات الجماعة متمثلة في المرشد العام، ومكتب الإرشاد، الهيئة التأسيسية، مؤتمر المناطق، فرق الرحلات، وفرق الإخوان، كما حدد مراتب العضو بداية من الأخ المساعد الى الأخ المنتسب، الأخ العامل، الأخ المجاهد.(النظام الداخلي لجماعة الإخوان المسلمين، المادة الواحدة والعشرون). وفي سبتمبر 1945 أقرت الجماعة قانونا قدمه حسن البنا وأطلق عليه قانون النظام الاساسي لهيئة الإخوان المسلمين والذي أُجري عليه بعض التعديلات بعد أختيار حسن الهضيبي مرشدا عاما للاخوان، اقر حينها مكتب الإرشاد العام لائحة داخلية جديدة تفسر القانون الأساسي وبهذا أصبح القانون واللائحة هما المصدران الأساسيان في مزاولة الجماعة نشاطها التنظيمي والإداري والأمور الفنية. (النفيسي، 2012،ص 230).

الهيئات الرئيسة للإخوان المسلمين

1 . المرشد العام:هو المسئول الأول للجماعة ويرأس مكتب الإرشاد العام ومجلس الشورى العام ويقوم بالمهام التالية:

- الإشراف على كل إدارات الجماعة وتوجيهاتها ومراقبة القائمين على التنفيذ ومحاسبتهم في حالة التقصير.
- تمثيل الجماعة في كل الشئون والتحدث باسمها.

- تكليف من يراه مناسباً للقيام بمهام يحددها هو وفق النظام.
- دعوة المراقبين العامين الممثلين للدول للاجتماع في حالة الحاجة.

2 . شروط ترشيح المرشد: يجب أن يكون قد مضى على انتظامه في الجماعة أخا عاملا لمدة لاتقل عن خمس عشرة سنة هلالية ولايقل عمره عن أربعين سنة، وأن تتوفر فيه الصفات العلمية والعملية التي تؤهله لقيادة الجماعة.(المرجع السابق،2012،ص246).

3 . طريقة انتخاب المرشد:

يقوم مكتب الإرشاد بعد استشارة المكاتب التنفيذية في الأقطار بترشيح أكثر اثنين قبولاً لدى هذه المكاتب، حال التعذر عن اختيار شخص واحد.

بناء على ذلك وبقرار من مكتب الإرشاد العام يوجه نائب المرشد دعوة إلى مجلس الشورى لانتخاب المرشد العام ويحدد الزمان والمكان والنصاب.

ينعقد اجتماع مجلس الشورى برئاسة نائب المرشد العام، وإن كان النائب مرشحاً، يرأس الاجتماع أكبر الأعضاء سناً، وبحضور أربعة أخماس أعضاء المجلس على الاقل، وإن لم يحضر العدد المطلوب يؤجل الاجتماع إلى موعد آخر لا يتجاوز الشهرين.(حال وفاة المرشد) أما في حال الاستقالة فيرأس الاجتماع المرشد المستقيل.

إذا كان المرشح واحد يجب ان ينال ثلاثة أرباع أصوات الحاضرين على الأقل أما إذا كان العدد اثنين فمن ينال العدد الأكثر من الأصوات فهو المنتخب على ألا يقل عدد الأصوات عن نصف أعضاء الشورى.

4. مكتب الإرشاد العام:

هو القيادة التنفيذية العليا للإخوان المسلمين والمشرف على سير الدعوة والموجه لسياستها وإدارتها.

يتكون مكتب الإرشاد من ثلاثة عشر عضواً غير المرشد ويتم اختيارهم كالأتي:

- ثمانية أعضاء ينتخبهم مجلس الشورى من بين أعضائه من الإقليم الذي يقيم به المرشد.
- خمسة أعضاء ينتخبهم مجلس الشورى من بين أعضاءه ويراعى التمثيل الإقليمي.
- يختار المرشد من بين أعضاء مكتب الإرشاد أمين سر وأمين صندوق.

5. مجلس الشورى: هو السلطة التشريعية لجماعة الإخوان وقراراته ملزمة ومدة ولايته أربع سنوات يتألف مجلس الشورى من ثلاثين عضوا على الأقل، يمثلون الإخوان في مختلف الأقطار ويتم انتخابهم من قبل مجالس الشورى في الأقطار ويحدد عدد ممثلي كل قطر بقرار من مجلس الشورى ومن مهامه.

انتخاب المرشد العام وأعضاء مكتب الإرشاد وإقرار الخطة العامة والوسائل التنفيذية، وإقرار الأهداف والسياسات العامة للجماعة ومناقشة التقرير السنوي الإداري والمالي وكذلك أنتخاب أعضاء المحكمة العليا التي تنظر في القضايا المحولة من المرشد أومكتب الارشاد وأعفاء المرشد أو قبول استقالته.

ومجلس الشورى (الهيئة التأسيسية) بمثابة جمعية عمومية لمكتب الإرشاد وتجتمع سنوياً في أول شهر هجري ويتم انتخاب المرشد العام من خلالها ويظل في منصبه إلى مدى الحياة، وفي حالة وفاته أو عجزه يقوم بعمله وكيله إلى أن تجتمع الهيئة التأسيسية خلال شهر لانتخاب مرشد عام جديد.، وتتكون الهيئة التأسيسية من الإخوان الذين سبقوا بالعمل بالدعوة ومن مهماتها أيضا الإشراف على سير الدعوة، وينفذ قرارات مكتب الإرشاد سكرتير عام تنتخبه الهيئة التاسيسة للإخوان ويعتبر حلقة الاتصال بين مكتب الإرشاد وباقي وحدات جماعة الإخوان، وهناك امين صندوق يعتبر مسئولاً عن كافة الأعمال المالية ومتابعتها، وهو أيضا تابع لمكتب الإرشاد، وكما ويوجد جهاز ميداني يصل إليه كافة التعليمات من القيادة العليا للإخوان وتعميمها على الأعضاء والمنتسبين ويقسم هذا الجهاز حسب المناطق الجغرافية، وكان للبنا سطوة قوية على هذا الجهاز الذي يتكون من ثلاثة فروع وهي الجهاز المدني، جهاز الجيش، جهاز البوليس، يتم إختيار شباب الصف الأول ليكونوا أعضاء هذا الجهاز لما له من أهمية وسرية في العمل، (عشماوي، 2006، ص25).

شخصية البنا لعبت دورا مركزياً في البناء التنظيمي للإخوان، لما كان للبنا من سلطة فعلية ومركزية على كافة القضايا والأجهزة التابعة للإخوان، فكان هو من يختار القادة ويحدد الإختصاصات للهيئات المختلفة والذي كان واضحاً في مرجعية الجهاز الخاص له، وكذلك السمع والطاعة من الأعضاء وبالتالي يُظهر كل ماسبق تركز وتفرد القرارات في يد المرشد العام وأن الأعضاء ماعليهم سوى السمع والطاعة والثقة في القيادة والإنضباط والإنصياع لكافة القرارات.

الإخوان والإصلاح المنشود:

في عام 1946 م أرسل المرشد العام للإخوان المسلمين حسن البنا خطاباً إلى الملك فاروق ورئيس الوزراء مصطفى النحاس آنذاك وإلى ملوك وأمراء وحكام البلدان الإسلامية يحثهم فيه على العودة إلى كتاب الله وسنة رسوله ويعرض فيه أبعاد وملامح التغيير الإسلامي على صعيد الفرد والأسرة والمجتمع وبينّ من خلال هذا الخطاب أن الأمة على مفترق طريقين:

- إما طريق التبعية والتقليد للحضارة الغربية ونظم حياتها وما يتم من اتباع لثقافتها ولتقاليدها.

- وإما طريق مجد الإسلام ومايقتضيه من اتباع شريعته والإلتزام بقيمه. **(البنا، 1992،ص16).**

ووضّح البنا أن أصول النهضة والإصلاح في الشرق غير أصولها في الغرب ولعل ذلك الإصلاح يتضح في الجانب السياسي منه باتباع الأسس التالية: (القرضاوي، 1999، ص251).

- القضاء على الحزبية وتوجيه قوى الأمة السياسية في وجهة واحدة وصف واحد.
- إصلاح القانون حتى يتفق مع التشريع الإسلامي بكل فروعه.
- تقوية الروابط بين الأقطار الإسلامية وذلك تمهيدا للخلافة الضائعة.
- بث الروح الإسلامية في المؤسسات والهيئات الحكومية بحيث يشعر الموظفون جميعاً بأنهم مطالبون بتعاليم الإسلام.
- القضاء على الرشوة والمحسوبية والفساد والإنضباط للتعاليم الإسلامية.
- أن تراعى التعاليم الإسلامية في كافة المعاملات الحكومية.
- تقوية الجيش والإكثار من الشباب وإطلاعهم على أسس الجهاد الاسلامي.

موقف الإخوان من غيرهم: (ألبنا، 1966، ص231)

- على الأخ المسلم أن يعرف غايته تماما على أن تكون المقياس الوحيد بينه وبين الهيئات الأخرى.
- كل منهاج لا يؤيد الإسلام ولا يرتكز على أصوله العامة لا يؤدي الى النجاح.
- كل هيئة تعمل على تحقيق منهاج الإخوان المسلمين يؤيدها الأخ المسلم.
- اذا أيدوا هيئة من الهيئات يجب أن يتأكدوا من ثقتها وألا تتنكر لهم في أي وقت من الأوقات.
- يرحب الإخوان بكل فكرة ترمي إلى توحيد جهود المسلمين في سائر بقاع الأرض وتأكيد فكرة الجامعة الإسلامية.
- الإخوان المسلمون يخلصون لكل الهيئات الإسلامية ويحاولون التقريب بينها بكل الوسائط ويعتبرون أن الحب بين المسلمين هو أصلح أساس لإيقاظهم وهم يناوئون كل هيئة تشوه معنى الإسلام.

إلا أن واقع التجربة ثبت عكس ذلك و يتضح أن تعامل الإخوان مع الهيئات التي تخالفهم في منهجهم وفكرهم لابد من تشويهها وهي لا تقبل فكرة الاختلاف معهم

وبالتالي هي تؤيد فقط من يتبع منهجها ويؤيد أفكارها بشرط الثقة فيه وهي دائما تسعى لتحقيق ما يتقارب وجهة نظرها ورأيها.

الظروف التي ساهمت في نشأة حركة الإخوان المسلمين في مصر

- **تردي الأوضاع الاقتصادية.**

كان لدخول مصر في أزمات اقتصادية متعاقبة أثرٌ على مختلف القطاعات الزراعية والصناعية ترتب عليها انتشار الفقر بين الطبقات الوسطى وتراكم الديون وزيادة الضرائب وحالة من الركود في كافة الأنشطة الإقتصادية تسبب ذلك في صراعات طبقية بين أفراد المجتمع المصري وانتشار حالة الفوضى إلى جانب سيطرة وتحكم رأس المال الأجنبي في القطاعات الرئيسية مما أضعف رأس المال المصري وأوقف عجلة التنمية والتطور الصناعي والرأسمالي، فكان من الضروري أن يعمل المجتمع المصري للخروج من هذه الأزمات وأن يعمل على إنهاء السيطرة الأجنبية واحتكار رأس المال الأجنبي للقطاعات الإقتصادية.(عسوي، 1954، ص8)

- **المشكلات الاجتماعية.**

أما على الصعيد الاجتماعي، فكان لظهور المشكلات الإجتماعية كالفقر والبطالة والتمزق الإجتماعي وتناثر القيم وتوتر العلاقات الاجتماعية وانتشار مظاهر الاغتراب الاجتماعي والثقافي بين أفراد المجتمع المصري وظهور التيارات الفكرية الماركسية والقومية والليبرالية ببرامج مختلفة، كل ذلك اثر في نشأة حركة الإخوان المسلمين. (مسعد، 2002، ص24).

- **الواقع الحزبي.**

الواقع الحزبي في مصر اتسم بالصراع الحزبي وتغليب المصالح الشخصية ومصالح كبار الملاك على حساب الفلاحين الفقراء والعمال وانتشار الفساد وعدم الإستقلالية في اتخاذ القرار، حيث سيطر حزب الوفد على الواقع الحزبي في مصر، و الذي لم يعد يقدم حلولا لمشاكل الغلاء والتضخم النقدي والفساد الإداري، أما باقي الأحزاب وصفت بتبعيتها للقصر وتنفيذ سياسات الملك ومصالحه ذلك خلق حالة عند الشعب المصري في التفكير بأحزاب جديدة وبديلة عنها.(محمد، 1980، ص162-164).

لم يتمكن حزب الوفد من حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، وكما ذكر طارق البشري في كتابه الحركة السياسية، تعلقت الآمال بالوفد خلال العشرينات ليقود الجماهير نحو تحقيق الأهداف، لكن الوفد خيب الآمال. (البشري،2002،ص73).

التنازع على السلطة بين حزب الوفد والأحزاب الليبرالية والسجالات السياسية الحادة التي أعقبت اندلاع الثورة على الانجليز عام 1919م وكذلك التوجه نحو الإلحاد الذي تفشى بعد الحرب العالمية الأولى.(البشري،2002،ص275).

- **سياسية الاحتلال البريطاني.**

ساعد وجود الاستعمار البريطاني في خلق حالة من الغضب الشعبي وكذلك حالة من المشاعر الوطنية القومية عند المصريين وساهم ايضاً في توحيد المصريين في قضية واحدة وهي جلاء المحتل والاستقلال وحرك لديهم المشاعر الدينية التي عملت على توفير مناخ مناسب لأصحاب الفكر الإسلامي لطرح أفكارهم ومعتقداتهم كبديل عن الأحزاب الأخرى التي كانت في حالة صراع مع بعضها البعض.

تشكلت حالة من الوعي الوطني والديني للقوى المصرية والتي نادت لإنهاء سياسية الانجليز القائمة على تحقيق مصالحه الاستعمارية وحماية ملاحته وتدمير الحياة النيابية والتعددية الحزبية في مصر.(الافندي، 2002، ص14).

- **سقوط الخلافة.**

سقوط الخلافة في مارس 1924 كان له صدى كبير عند العلماء والغيورين على الإسلام فكتبوا ردودا أظهروا فيها غيرتهم على الشرع والخلافة وعقدوا مؤتمراً خرجوا منه ببيان أكدوا فيه ضرورة وجود خليفة للمسلمين، ففي ظل هذه الأجواء المليئة باخلافات، ظهر دور حسن البنا فكان مشاركا العلماء والغيورين على الإسلام ويرى الدكتور محمد عمارة في ذلك أن تأسيس الجماعة كان بمثابة المنعطف الجديد في مسيرة الإحياء والتجديد الإسلامي.(عبد العزيز،2001، ص45).

المبحث الثاني

المراحل التي مرت بها جماعة الإخوان المسلمين وتطورها البرلماني

المرحلة الأولى: مرحلة التأسيس والتقرب من الملك:

نشأت حركة الإخوان المسلمين في مارس 1928 بمدينة الإسماعلية، بعد أربعة أعوام من سقوط الخلافة العثمانية ثم انتقلت إلى القاهرة وتطورت وانتشرت في باقي المدن المصرية حتى أصبحت قوة اجتماعية سياسية.

بدأ إعلان الجماعة من خلال رسالة البنا نحو النور عام 1936 والتي خاطب بها الملك فاروق ورؤساء وملوك الدول العربية والتي يدعو فيها البنا الى إصلاح نظام الحكم من منظور إسلامي.

عملت حركة الإخوان المسلمين على الحفاظ على علاقة وثيقة بالنظام متمثلة بالقصر وتوثيق تلك العلاقة إلى حد وصف جماعة الإخوان المسلمين في مجلتهم، الملك بأنه الأسوة الحسنة وفخر الشباب وحامي المصحف.(اسماعيل،2010،ص143).

وتعززت علاقة البنا مع رجل الملك على ماهر، وتم وضع إمكانيات الجماعة البشرية متمثلة بفرق الجوالة في خدمة الملك، إلا أن بعض أعضاء الجماعة طالبوا البنا بالإبتعاد عن القصر لكنه رفض وطرد كل من عارضه في التقارب من السراي الملكي، من ذلك يتضح وجود عقلية عند الإخوان ألا وهي طرد من يخالفهم في الرأي، أستمرت العلاقة بين الإخوان والملك حتى وصل الأمر لاستخدام الإخوان في ضرب حركة الوفد واليساريين مما تسبب في انقسام القوى الشعبية وإضعافها، نستدل من هذا أن الإخوان لم يترددوا في عمل أي شيء في سبيل تحقيق مصالحهم وأمنياتهم حتى ولو كان ضد الشعب والأحزاب.(كمال،1989،ص40)

علاقة الإخوان بالوزارة:

فترة وزارة حسن سري: سمح حسن سري للإخوان بممارسة نشاطهم لكن ذلك قوبل بالرفض من قبل الملك بعد أن احتج الإنجليز على إطلاق يد الإخوان، الأمر الذي تسبب في خلاف بين الملك وحسن سري أدى إلى استقالة سري بعد أن طلب منه الملك بحل الجماعة.(كمال، 1989،ص50).

فترة وزارة مصطفى النحاس: أثناء تولي النحاس الوزارة رغب البنا في ترشيح نفسه للبرلمان، لكن النحاس طلب منه العدول عن قرار الترشيح في صفقة بينهما تضمنت السماح للإخوان بإصدار مجلتهم وعقد اجتماعاتهم وإغلاق 50 شعبة للإخوان.

فترة وزارة احمد ماهر: عارض احمد ماهر نشاط الإخوان وطالبهم بعدم ترشيح أنفسهم للبرلمان مرة ثانية واستصدر في ذلك أمراً وايضا في عهد طلب شيخ جامع الأزهر المراغي بحل الهيئات الدينية بما فيها الإخوان لأنهم يصدرون فتاوي.(السيد، 2008،ص26).

حل الجماعة و حادثة الجيب.

تولى إسماعيل صدقي الوزارة 1946وكان أول عمل قام به صدقي زيارة مقر جماعة الإخوان المسلمين في حي الحلمية الجديدة بهدف التحالف معهم ضد القوى الوطنية والعمال لكن لم تدم فرحة الإخوان، فقدم صدقي استقالته وأتت وزارة محمود فهمي النقراشي، الذي أصدر أمراً عسكرياً بحل جماعة الإخوان المسلمين واعتقال أعضائها وإغلاق مؤسساتها وفصل كل موظف ينتمي للإخوان المسلمين، وجاء ذلك القرار بعد قضية السيارة الجيب عام 1948 التي كانت تنقل أوراق ومتفجرات وأسلحة خاصة بالتنظيم الخاص للإخوان المسلمين وبهذا انكشف التنظيم السري وبالإضافة إلى ذلك تحريات وكيل وزارة الداخلية لشؤون الأمن، أن الجماعة ترمي للوصول إلى الحكم بالقوة والإرهاب وأعدت لذلك فرق أطلق عليها الجوالة حيث تم تدريبهم عسكريا، على إثر ذلك قامت الجماعة باستخدام وسائل عنف وارتكاب جرائم وإحداث خلل بالأمن وابتزاز التجار ومن الشخصيات التي وقفت في وجه هذه الجماعة لتحد من إرهابهم، وكيل محكمة استئناف مصر احمد الخزندار الذي قام بإدانة أعضاء الجماعة لاستخدامهم القنابل والأسلحة وتفجير سينما مترو، حيث كان ينظر في القضية فلم يرُق هذا للإخوان فقاموا باغتياله وقد ثبت أن السكرتير الخاص للبنا هو من قتله ولم يقف ارهابهم عن هذا الحد بل لجأوا للعنف داخل جامعة القاهرة (فؤاد سابقا) بالجيزة ولم يقف الحد عند ذلك بل قاموا باغتيال رئيس الوزراء النقراشي، ليصبح هو والخزندار أمثلة لمن اراد المس بالجماعة، وأصدرت الجماعة بياناً للناس استنكرت فيه عملية قتل النقراشي وأن العنف

والجريمة ليس من وسائلها، مع العلم أن حسن البنا صرخ وقال لو حد يخلصنا منه المقصود التخلص من الخزندار لأنه كان ينظر في قضية تفجير دار السينما بمترو لكن هذا البيان لم يهدىء من مناصري ومحبي النقراشي، فقاموا في نوفمبر 1949 باغتيال البنا وهو خارج من جمعية الشباب المسلمين بالقاهرة.هذه هى المرحلة الأولى مرحلة المرشد حسن البنا التي استمرت 20 عاما.(سيد احمد، 2008،ص33،32).

مميزات هذه المرحلة:

يتضح أن هذه المرحلة شملت مايلي: أن الإخوان دائما يسعون لتحقيق مصالحهم على حساب الشعب والأحزاب الأخرى وأنهم دائما يسعون لمهادنة السلطة في سبيل الوصول لأهدافهم، وظهور مبدأ عدم تقبُّل الآخرين وكذلك ظهر في هذه المرحلة الجهاز الخاص السري للإخوان المسلمين والذي إتبّع سياسة العنف والتجريم والتفجيرات وإلقاء القنابل وإرباك المواطن وإلى جانب ذلك انتهاج سياسة الإغتيالات لكل من يعارضهم ويمس سياستهم أي أن الإخوان المسلمين في سبيل الوصول للحكم ممكن أن يفعلوا أي شيء وكذلك عدم مقدرتهم المشاركة بالانتخابات البرلمانية لمنعهم مرة ولعدم مقدرتهم مرة أخرى وأيضاً إصدار أول قرار عسكري بحل الجماعة في نوفمبر 1948م.ويتضح ذلك في قيام الإخوان بتدريب أفراد الجهاز الخاص على استخدام السلاح في المقطم وكذلك مقتل احمد الخذندار والقاء طلاب الإخوان قنابل على رجال البوليس في أحداث جامعة فؤاد (القاهرة حاليا) واستخدام الاسلحة البيضاء.

المرحلة الثانية : الإخوان وعبد الناصر

لم يكن الهضيبي عنصراً في جماعة الإخوان المسلمين وإنما كانت تربطه علاقة جيدة بحسن البنا و كان يعمل في سلك القضاء حتى ظهر كمرشح لقيادة الإخوان المسلمين بعد اغتيال حسن البنا والبحث عن شخصية قادرة على قيادة الإخوان، فقام الشيخ حسن الباقوري وبعد استحسان من الملك فاروق وتزكية نجيب باشا ناظر الخاصة الملكية، بترشيح المستشار حسن الهضيبي لقيادة الإخوان المسلمين، وبالفعل أقنع الباقوري أعضاء الإخوان من المعتقلين ومن هم خارج الاعتقال بالهضيبي على امل خروجهم من المعتقل ومواصلة عمل الجماعة بعد اغتيال مؤسسها، إلا أن عبد الرحمن السندي لم يوافق على مبايعة الهضيبي، على أية حال أصبح الهضيبي مرشداً عاماً للاخوان. (الحكيم، 1996، ص11).

علاقة الإخوان بعبد الناصر شابها الكثير من الألغاز وإن كان هناك تعاون إلا أن الخصومة والعداء طغى على تلك العلاقة مع العلم أن بعض الكتاب يصفون عبد الناصر بأنه نبتة إخوانية في بداية تاريخه السياسي.

الحالة التعاونية بين عبد الناصر والإخوان

سادت علاقة التعاون بين عبد الناصر وبعض الإخوان وخصوصا عبد الرحمن السندي قائد التنظيم الخاص لوضع اللمسات الاخيرة على التحرك ليلة الثورة ومايجب فعله من أجل نجاحها، واتفق عبد الناصر والسندي في هذا اللقاء أنه بعد نجاح الثورة يتوجب على عبد الناصر العمل على الإفراج عن معتقلي الإخوان والإبقاء على الشيوعيين واعتقال من خططوا لاغتيال حسن البنا والافراج عن المتهمين باغتيال النقراشي، وكذلك إعتقال حسن الهضيبي مع رؤساء الحركات الأخرى، لكن عند الناصر رفض طلب السندي المتكرر بعد نجاح الثورة وذلك بسبب عدم مشاركتهم الفعلية بالثورة ومحاولة السندي استغلال ذلك للقضاء على خصومه من الإخوان وخاصة مرشد حسن الهضيبي. (المرجع السابق، ص12).

الحالة التصادمية بين عبد الناصر والإخوان

ثم ازداد الصدام بين عبد الناصر والإخوان حتى تعرض عبد الناصر للإغتيال من قبل الجهاز الخاص أثناء إلقاء عبد الناصر خطابه في ميدان المنشية بالاسكندرية في يوم 26 اكتوبر 54، وهو على المنصة وبجواره الوزير السوداني ميرغني حمزة وسكرتير هيئة التحرير بالاسكندرية احمد بدر، فإذا بمحمود عبد الطيف يخرج مسدسه ويصوبه نحو المنصة فتخرج منه 8 طلقات إصابت المنصة واحدة وأحدثت ضرراً، أما الباقي فكانت بجانب المنصة وحدثت إصابة طفيفة في محاولة منه لاغتيال عبد الناصر وكان محمود عبد اللطيف أحد أفراد الجهاز السري للإخوان الذي أُلقي القبض عليه.(علام، 1985،ص121).

سيد قطب من الثورة إلى الإخوان.....

كان سيد قطب أديباً مشهوراً قبل أن يكون من مؤيدي الثورة ومنظريها ومن أتباع عبد الناصر الذي عينه نائباً له في هيئة تحرير جريدة أول تنظيم سياسي أنشأته الثورة بعد قراراها حل كافة الأحزاب ثم بعد ذلك أصبح قطب قطباً في الإخوان المسلمين وذلك عندما لم يستطيع عبد الناصر بمكافئته على ما قام به من تأييد للثورة والتنظير لها، حيث أنه أي قطب كان يطمح بأن يكون وزيرا للمعارف لكن عبد الناصر لم يستطيع ان يجعله وزيراً للمعارف وانما عرض عليه وزارة الاشغال لكنه رفض، وقال في ذلك (إن العسكر استكثروا على قطب وزارة المعارف والله سأجعلهم يدفعون ثمن استهتارهم بي غاليا). (دياب، 2010، ص147)، على إثر ماسبق

بدأ قطب يتقرب من الاخوان حتى عمل رئيساً لتحرير جريدة الإخوان المسلمين بعد موافقة عبد الناصر على إصدارها واستمر في الكتابة ضد الثورة وعبد الناصر وقيادات الثورة حتى حدثت حادثة المنشية حيث اعتقل قطب وبعض الإخوان لاتهامهم بالعمل على الإنقلاب على الحكم بالقوة، فبدأ قطب داخل المعتقل بتعزيز الجهاز الخاص وتوجيهه من داخل المعتقل واستمرت كتاباته أيضا في مجلة الإخوان إلى أن خرج من المعتقل ليكتب أخطر كتبه (معالم على الطريق) الذي قد يكون الأساس في الفكر المتطرف الذي شهدته المنطقة آنذاك وحتى الآن وكان معالم الطريق ميثاق الإرهاب والتطرف فقام قطب بتجهيل المجتمع ومحاربته وقسم المجتمع إلى فريقين فريق مسلم وفريق جاهلي وفرض على الفريق المسلم أن يهجر ويتجاهل المجتمع الاخر الجاهلي وبهذه الفكرة شرعن لرجال التنظيم الخاص عمليات القتل والتطرف.(المرجع السابق،ص212).

فترة الهضيبي...

وقد سادت فترة توليه الإرشاد الكثير من الأحداث والمواجهات والمحن الداخلية وأيضا محن في العلاقات مع النظام وكانت أهم المشاكل التي واجهت الهضيبي هو النظام الخاص الذي يرأسه عبد الرحمن السندي حيث عمل الجهاز وفق رؤية وقناعات وتوجيهات رئيس الجهاز وليس وفق رؤية وتوجهات المرشد ومكتب الارشاد وكذلك من ضمن المشاكل التي واجهت الهضيبي في علاقته مع عبد الناصر حيث شهدت هذه العلاقة حالة تصادمية وحالة من الضياع والشتات والمحن ظلت طاغية على حالة الجماعة للأسباب السابقة وغيرها مابين 54-70(الحكيم،1996، ص60).

بداية الإنفراج

شهدت فترة ماقبل ذلك محن عصيبة وصراعات عنيفة واعتقالات وتهديدات وتنازع على السلطة وانقسامات بين التنظيم الخاص والتنظيم السري لكل من المرشد وعبد الرحمن السندي إلى أن توفى عبد الناصر وبدأت الإنفراجة متمثلة في الإفراج عن الهضيبي ومعظم المعتقلين من الإخوان وبدأت الجماعة تعمل على إعادة صفوفها وتنادي إلى تعويض الفترة السابقة التي شابها الإعتقال والملاحقة والصدام، فعمل الهضيبي على إعادة النظر في الوضع الاداري للجماعة وضرورة تجاوز الأخطاء وإعادة التشاور والتحاور، فانتهز فرصة الحج في عام 1973م ليعمل على عقد اجتماع للإخوان المسلمين في السعودية وقرر من خلاله تشكيل مجلس شورى للإخوان العاملين في السعودية، وأن هذا المجلس تشكل لمنع النظام الخاص من السيطرة على شؤون الجماعة، حيث كان الهضيبي يسعى إلى تمدين الجماعة وكان التنظيم الخاص يسعى إلى عسكرة التنظيم لذلك سعى الهضيبي لإنهاء هذا التوجه

للجهاز الخاص واستمر هذا الحال حتى ولاية المرشد عمر التلمساني الذي طلب من السادات إتاحة الفرصة للإخوان للإعلان عن أنفسهم بشكل أوسع وبحرية أكثر في مقابل التخلص من جناحهم العسكري وتنظيماتهم المسلحة، وافق السادات على طلب التلمساني وفتح لهم المجال لكي يتمكنوا من الظهور في المناسبات الإسلامية والاحتفالات المختلفة (الخرباوي،2010، ص26).

يتضح من خلال ماسبق أن الإخوان المسلمين تطفوا بينهم الخلافات الداخلية مابين فريقين وهما المدنيين والعسكريين وكانوا يلجأون إلى الدولة لتمكين طرف على آخر وذلك من خلال التمتع بحرية التعبير والظهور القوي على حساب الطرف الاخر.

المرشد السري.....

أدت وفاة الهضيبي عام 1973 إلى انهيار العمل ضد الجهاز الخاص وعسكرة الإخوان، فترك الهضيبي فراغاً هائلاً في الجماعة بموته وترك الجماعة بدون قائد ولامرشد، وقد مضى على وفاة المرشد عام وعدة أشهر والجماعة بلامرشد، فقد توفي الهضيبي دون أن يعيد تشكيل التنظيم ويحدد آلياته، إلا أنه عمل على التصالح مع من اختلف معهم مثل الشيخ محمد الغزالي الذي هاجمه هجوماً قوياً حيث اتهمه بأنه من عتاة الماسونيين.(كمال،1989،ص221).

في عام 1975 أجتمع فريق من النظام الخاص وهم احمد حسانين ومصطفى مشهور وكمال السنانيري واحمد الملط وحسن عبد الباقي وبعض من المؤيدين لهم وأقترح مشهور تعيين مكتب إرشاد من الحاضرين وأن يكون المرشد العام شخصية لايعرفها أحد، حيث وقع الإختيار على حلمي عبد المجيد الذي كان مساعداً للمقاول المشهور عثمان أحمد عثمان صهر الرئيس السادات، ليكون مرشداً للجماعة وعليه عملت الجماعة في المجهول إلى أن أتى عمر التلمساني وذلك بعد الإعتراضات والبيان الذي كان عنوانه (المرشد السري المجهول يقود الجماعة إلى المجهول).(الخرباوي، 2010،ص22).

التلمساني والخروج من المرشد المجهول

تم اختيار عمر التلمساني في اجتماع موسع للخروج من أزمة المرشد السري، حيث اختير التلمساني وفق رؤية النظام الخاص الذي كان يتحكم في كل شيء بالجماعة ومؤسساتها حتى أن التلمساني عانى كثيراً من النظام الخاص إلى حد أنه تناقش مع كمال السنانيري حول التوجيهات والأوامر وطريقة تنفيذ التعليمات، فأصر السنانيري على أن التعليمات والأوامر هي للجهاز الخاص، وبرهن على ذلك بدعوة أفراد مجلة الدعوة وسألهم في حال صدر أمرٌ من المرشد وأمر آخر منه أي أمر ستنفذون فأجابوا أوامرك ياأخ كمال، أدرك التلمساني أنه مجرد واجهة للجماعة فقط وأن التنظيم الخاص هو من يتحكم في كل شيء.عمل التلمساني إلى دفع مجموعة من الشباب إلى الجماعة ومنهم أبوالعلا ماضي و عصام العريان ومختار نوح وعبد المنعم ابوالفتوح وغيرهم وقصد التلمساني بذلك محاولة السيطرة على التنظيم متسلحاً بالشباب، ظهرت في هذه الفترة فريقين، فريق عسكرة التنظيم ويمثله التنظيم الخاص، وفريق مع مدنية الجماعة ويمثله المرشد والشباب.(علام،1985،ص223).

مرحلة الاخوان والرئيس السادات

في بداية حكم السادات، ورغبة منه في احداث توازنات داخلية تصالح السادات مع الاخوان حيث افرج عن اعضاء الجماعة الذين كانوا داخل السجون واعاد الهاربين منهم الى مصر واعادة المفصولين الى وظائفهم وبذلك يكون سعى السادات لايجاد تيار اسلامي ياخذ على عاتقه مهمة التصدي للتيار الناصري واليساري المسيطر على الساحة المصرية انذاك.

بدأت جماعة الاخوان المسلمين بالاستفادة من علاقتها بالنظام من اجل اعادة هياكلها التنظيمية وتجنيد الانصار والأعضاء وبالأخص في مؤسسات التعليم، هذه المرحلة امتازت بالتقاء مصلحة الجماعة مع مصلحة النظام وذلك باستغلال النظام للجماعة لإيقاف المد الناصري والشيوعي واستغلت الجماعة حاجة النظام لها في توسيع نفوذها في المجتمع واعادة ترتيب اوضاعها التي عانت خلال الحكم الناصري، الا ان هذه العلاقة لم تدم سرعان ما انهارت بعد توقيع السادات على اتفاقية كامب ديفيد مع اسرائيل عام 1979 م، والموقف المناوئ له قد أدى الى توتر العلاقة بين الجماعة والنظام من جديد وصلت الى اعتقال المرشد التلمساني، وعلى اثر ذلك وصفهم السادات بانهم يتظاهرون بشئ وفي قلوبهم شيء آخر وان أسيادهم في الغرب هم من يوجهوهم وأنهم الأخطر على مصر.(السادات، 1979)

وسنرى لاحقا كيف غيرت جماعة الاخوان المسلمين موقفها من الاتفاقية وتحول أعداء الأمس إلى أصدقاء اليوم حيث وصفت الجماعة اتفاقية كامبد ديفيد بالمشئومة والمكبلة، إلا أنها اليوم أصبحت معاهدة دولية يجب الالتزام بها، وبهذا

يتضح الاتجاه الفكري لجماعة الإخوان يقوم على تحقيق مايتناسب مع مصالحها في المقام الاول، وتارة ترفع لواء المبادئ، وتتخلى عنها عندما تجد أنها تتعارض مع مصالحها. (عبدالحميد، 2011)

مرحلة الإخوان والرئيس مبارك

قامت العلاقة بين الإخوان والنظام السياسي في عهد الرئيس مبارك على إتاحة المجال أمام الجماعة للقيام بدورها الديني (الدعوة) والإجتماعي (الخيري) مقابل عدم التعدي على النظام والحفاظ على بقائه، استمرت هذه العلاقة حتى أوائل الألفية قبل أن تتصادم العلاقة وقد مرت هذه العلاقة بالمراحل الأتية:

- **المرحلة الأولى:** هي مرحلة التجاهل والتسامح وأمتدت هذه الفترة من 1981حتى عام 1988 تقريبا، حيث أن النظام المصري وخلال هذه الفترة أراد التهدئة وخلق شرعية جديدة للحكم تقوم على فكرة المصالحة والتفاعل مع القوى السياسية وقد أدى ذلك إلى تمتع الإخوان بقدر واسع من حرية الحركة والتعبير دون أن يصل الحد إلى الإعتراف الرسمي بوجود الحركة وفي هذه المرحلة عزّز الإخوان من تواجدهم داخل المؤسسات والنقابات والإتحادات الطلابية والهيئات التدريسة ونوادى المعلمين.
- **المرحلة الثانية:** وهي مرحلة الإحتكال والخوف والشكوك والتي بدأت الدولة تستشعر بأن الإخوان يتصرفون وكأنهم قوة سياسية ذات جماهير تخطط للعمل على السيطرة على بعض المؤسسات والإنطلاق من خلالها للعمل مع مؤسسات خارجية تعمل في ذات المجال، فعمل النظام على إغلاق بعض المؤسسات وإصدار القوانين التي تعرقل سيطرة الإخوان على الجمعيات والمؤسسات الخيرية..(طايل، 2011، ص484).
- **المرحلة الثالثة:** وهي مرحلة الصدام والتدهور في العلاقة بين النظام والإخوان حيث يكمن قرار الدولة الدخول في مواجهة مع الإخوان تزامنا مع انتشارهم في مختلف القطاعات مع موجة من العنف أدى ذلك إلى اتباع أستراتيجية الدولة نحو توجيه ضربات متفرقة للجماعة وجرها إلى ساحة القضاء والحكم على قيادتها بالإعتقال وعدم إعطائها صفة قانونية شرعية تمكنها من التفاعل في الساحة السياسية. (طايل،2011،ص480).

وبذلك يمكن القول أن العلاقة بين الإخوان والنظام لم تكن مستقرة بالرغم أن النظام أبدى مرونة لكن حركة الإخوان المسلمين لم تُقدر ذلك ولجأت إلى الصدام مع الدولة.

التطور البرلماني لحركة الإخوان المسلمين

- **الحقبة الاولى** (1938 ــ 1942)
  - **المرحلة الأولى:** كانت المرة الأولى التي تشارك فيها جماعة الإخوان المسلمين في العمل البرلماني عندما أعلنت الجماعة ترشيحها حسن البنا لخوض الإنتخابات وذلك عام 1938م عن دائرة الإسماعلية إلا أن الاتفاق بين الحكومة المصرية والبنا منعه من خوض الإنتخابات والمرة الثانية كانت بعد أن اتخذ الأخوان في مؤتمرهم السادس قرارهم بترشيح البنا وعدد آخر من الرموز الإخوانية وبعض القيادات إلا أن الحكومة المصرية حالت دون دخولهم الإنتخابات وذلك ضمن اتفاق مع الإخوان. (الاهرام اليومي،2012).
  - **المرحلة الثانية:** وهي فترة مابعد ثورة 23يوليو 1952 حيث لم يشارك الإخوان في أي من الإنتخابات البرلمانية وكان السبب في ذلك الضربات التي تلقتها الجماعة في عهد عبد الناصر مابين عام 1954م حتى عام 1965م، ومع مجيء السادات إلى السلطة ورغبته في تحجيم اليساريين بدأت حالة تسامح النظام مع الإخوان والسماح لهم بخوض الإنتخابات لبعض رموزهم حيث شاركوا في انتخابات عام 1976 وفاز فيها صلاح أبواسماعيل وفي انتخابات 1979 فاز أبواسماعيل مرة أخرى ومعه حسن الجمل.(عبد الحليم، 1985، ص73).
- **الحقبة الثانية:مشاركة الإخوان بموافقة النظام** (1984ـ1987)

انتخابات عام 1984م كانت بمثابة أحد أهم الأسباب التي أحدثت نقلة في علاقة النظام والإخوان رغم قانون الإنتخابات الجديد الذي ينص على الإنتخابات بالقائمة النسبية بدلاً من النظام الفردي، حيث شارك الإخوان بعدد كبير في الإنتخابات من خلال قائمة حزب الوفد وكان ذلك بعلم النظام وحصد الإخوان في هذه الإنتخابات 6 مقاعد من المقاعد الإجمالية لحزب الوفد وهي 58 مقعد والفائزين هم (حسن الجمل، محفوظ حلمي، محمد المراغي، محمد الشيشتاني، حسني عبد الباقي، عبد العقاد عزيز).

أما في عام 1987م حكمت المحكمة الدستورية بعدم دستورية نظام الإنتخابات بالقائمة الحزبية النسبية نتيجة عدم منح فرصة للمستقلين للمشاركة في الإنتخابات وبالتالي حلّ رئيس الجمهورية المجلس قبل أن يكمل مدته الدستورية (5سنوات) و على إثر ذلك وضع نظام جديد يستند على القوائم الحزبية النسبية ويطعّم ببعض المقاعد الفردية وبناء على ذلك جرت انتخابات في ابريل 1987 حصل فيها الأخوان مع حزب العمل في قائمة واحدة على 38 مقعد من إجمالي المقاعد والبالغة 448 مقعداً (التقرير الإستراتيجي العربي، 1987، ص380).

- **الحقبة الثالثة: (1990ـــ2000)**

في إطار سعي النظام إلى تحجيم نشاط القوى السياسية الاسلامية وخاصة جماعة الإخوان المسلمين واستخدم النظام لتحقيق هذا التحجيم إصدار قانون رقم 206لسنة 1990 الخاص يالنظام الإنتخابي وتعديله للأخذ بالنظام الفردي، حيث قاطعت بعض أحزاب المعارضة الإنتخابات ومن بينهم جماعة الإخوان المسلمين وبالتالي لم يكن لهم أي تواجد في هذه الفترة.

وفي عام 1995 لم يتمكن الإخوان من الحصول إلا على مقعد واحد حيث شاركت الجماعة بالانتخابات تحت قيادة مرشدها الخامس مصطفى مشهور وهذه المشاركة قوبلت برد فعل من النظام تمثل في الإعتقال والملاحقة.(ربيع،2006،ص235).

- **الحقبة الخامسة:(2000ـــ2010)**

شارك الإخوان المسلمون في هذه الإنتخابات والتي أُجريت على مراحل في اكتوبر ونوفمبر2000وجاءت هذه الإنتخابات تحت إشراف قضائي كامل، فقد رشح الإخوان المسلمون في تلك الإنتخابات 70 مرشحاً فاز منهم 17 مرشحا ليقود الاخوان المعارضة مع الأحزاب الأخرى التي حصلت على 23 مقعد من الإجمالي البالغ 444، أما في عام 2005، شارك الاخوان المسلمون في الإنتخابات البرلمانية وذلك في عهد مرشدها محمد مهدي عاكف فحصلوا على 88 مقعداً من إجمالي المقاعد ولم تكن هذه النتيجة لكفاءة الإخوان المسلمين وإنما بسبب التصويت الإحتجاجي للناخبين على أداء الحزب الوطني، أما في عام2010 فلم يحصل الإخوان على أي مقعد وذلك بسبب سياسية النظام المتبعة في عرقلة نشاط الإخوان وعدم تمكينهم من الحصول على أعضاء داخل البرلمان إضافةً إلى حالات التزوير(ربيع،2011، ص17).

مرحلة مابعد الثورة (انتخابات 2011): بعد أن أسس الإخوان المسلمون في مصر حزب الحرية والعدالة في 6يونيو 2011 لخوض الإنتخابات البرلمانية التي هي الأولى بعد ثورة 25يناير والتي أطاحت بنظام محمد حسني مبارك أدت النتائج إلى صعود جماعة الإخوان المسلمين بنسبة 43.7% (اليوم السابع،2011).

أداء الكتلة البرلمانية للإخوان المسلمين.

أثرت التركيبة العمرية والمهنية والعلمية على طبيعة القضايا والمناقشات التي أثارها نواب الإخوان المسلمين خلال جلسات البرلمان عام 2005- 2010، والتي اتسمت بدرجة ملحوظة من التطور والمعالجة العلمية المستندة إلى الأدلة والبيانات وذلك مقارنة بالإخوان في برلمان 1987 الذي غلب عليه الفقهاء والواعظون الدينيون، مع الإشارة إلى افتقاد أغلب نواب الإخوان في برلمان 2005 لعنصر الخبرة

ومحاولة البعض منهم العمل بالطريقة البرلمانية التقليدية، والبعض استعمل الخطاب الوعظي عند بعض الشيوخ البرلمانيين مثل الدعوة لجلد الصحفيين بدل من حبسهم، وكذلك سلوكيات برلمانية مثل الإنسحابات المتتالية لنواب الإخوان في حالة تبني المجلس لمشروعات قوانيين يرونها تنتقص من حقوق المواطن أو إلحاح النواب التحدث باسم الإخوان المسلمين سعياً لتميزهم وترسيخ سياسة الأمر الواقع الى جانب الإكثار من الاستجوابات مما يقلل من أهميتها ويشوه مضمونها، إضافة إلى غياب التنسيق مع المعارضة والإفراط في تقديم طلبات الإحاطة إلى غير المختصين من الوزراء كل هذا أثر في أداء الإخوان المسلمين في البرلمان.

نواب الإخوان لم يكن لديهم القدرة على المناورة السياسية ولو يكن لديهم أجندة واضحة وبالتالي يفتقدون الخبرة السياسية الكافية، إضافة ألى أنهم يتعاملون بفكر الفصيل ويقدمون مصلحة الجماعة على المصلحة الوطنية، علاوة على أن حجم الكتلة البرلمانية للإخوان المسلمين لم يمكنهم من التأثير في القرارات، لان 88عضوا لاتشكل نسبة تأثير هامة حيث أن أي قرار يحتاج النصف +1 لعرقلته وهذا غير موجود لدى الكتلة البرلمانية للإخوان، مع هذا سعى الإخوان من خلال تواجدهم إلى قيادة المعارضة داخل المجلس والمشاركة البرلمانية، تشريعيا ورقابيا (سرحان، 2010)

- **الأداء التشريعي**

عمل الإخوان على مناقشة مشروعات القوانين المطروحة داخل المجلس سواء كانت مقدمة من أعضاء الجماعة أو من الحزب الوطني بطرح حلول ومارسوا ضغطا على الهيئة البرلمانية للحزب الوطني من خلال جمع توقيعات نواب المعارضة داخل المجلس لإعلان مواقف احتجاجية وعقد ندوات ولقاءات داخل مقار الإخوان في المحليات أوفي الشوارع أمام بعض المؤسسات كنقابة الصحفيين ونادي القضاة، ومن جانب آخر تضمنت الإقتراحات التي تقدم بها نواب الإخوان موضوعات متعددة سياسية واقتصادية واجتماعية، أي أنها لم تركز على الموضوعات ذات الطابع الديني فقط، وبالرغم من الأداء التشريعي لنواب الإخوان إلا أنهم ظلوا يفتقدون لعوامل الخبرة والوعي السياسي وضعف التأثير في التيارات السياسية الأخرى وسنذكر بعض المشاريع القوانين التي تقدم بها نواب الإخوان، حيث قدموا 38 مشروع قانون و94 اقتراح بمشروع قانون ناقشها المجلس كان أهمها: مشروع السلطة القضائية، مشروع قانون انشاء نقابة للفلاحين، مشروع قانون تنظيم الاحزاب السياسية، مشروع منع حبس الصحفيين، مشروع تعديل رسوم النظافة، مشروع تعديل بعض مواد قانون التخطيط العمراني، مشروع قانون تعديل مواد 129،126 من قانون العقوبات.(موقع إخوان اون لاين، 2006)

- **الأداء الرقابي**

اعتمد نواب الإخوان على بيانات الجهاز المركزي للمحاسبات والنشرات الدولية والصحافة المصرية والناخبين من أبناء الدوائر المختلفة، كمصادر رئيسية للأنشطة الرقابية لنواب الجماعة داخل الجماعة، تنوعت الموضوعات الرقابية فشملت كارثة العبارة الغارقة في البحر الأحمر وأنفلونزا الطيور، واستقلال القضاء، وانتشار الفساد وسوء الأداء الأمني وانتهاك وزارة الداخلية للدستور خاصة بحق المعارضة، واحتكار رجال الأعمال لبعض السلع، أما فيما يتعلق بالاستجوابات باعتبارها اهم واقوى وسيلة رقابية ولو من حيث الشكل تبين أنه على الرغم من السماح لنواب الاخوان بحرية التقدم بتقديم طلبات استجواب إلا أن هناك آليات وضوابط تحكم هذه العملية وومنها استبعاد الاستجواب للوزارات السيادية كالداخلية والخارجية، أما بالنسبة لسحب الثقة فلم يستخدم نواب الإخوان هذه الوسيلة إلا مرة واحدة في عام 2007، واستخدموا أيضا توجيه الإتهام لأحد وزراء الحكومة بسبب أحداث نادي القضاة، بالتالي لايمكن الحكم على الأداء الرقابي لنواب الاخوان من خلال عدد الطلبات الرقابية فهي كثيرة ولكن المهم هو ما أدت اليه تلك الطلبات من نتائج عملية، لقد استخدم الاخوان جميع الآليات الرقابية بل أعادوا الحياة لبعض مواد اللائحة الداخلية لمجلس الشعب والتي لم تستخدم منذ عقدين ونصف، مثل طلب

سحب الثقة من وزير العدل والدعوة لاجتماع المجلس مع برلمان دولة أخرى عربية فكانت الدولة فلسطين ممثلة بمجلسها التشريعي.

تقدم نواب الكتلة بقرابة 3498 طلب احالة وسؤال من إجمالي 7000 طلب احالة وسؤال قدمت للمجلس حسب تصريحات الأمين العام أي بنسبة 50% تقريبا، كما وتقدم نواب الاخوان 28 استجواب طرح منها 9 استجوابات للمناقشة و19استجواب تم مناقشتها.

- **استجوابات تم مناقشتها ومنها:**

استجواب عن التلوث البيئي بحلوان، استجواب عن كارثة انفلونزا الطيور، استجواب عن بيع شركة سيد للأدوية، استجواب فساد مشروع توشكي، استجواب إهدار للمال العام –عمر افندي،استجواب أغذية فاسدة.

- **استجوابات قدمت ولم تناقش:**

استجواب عن تلوث مياه النيل، استجواب عن عبارة الموت – السلام، استجواب سوء الأداء الأمني، استجواب عن الإنتهاكات التي تعرّض لها المصريون المؤيدون لمطالب القضاة، استجواب عن تصريحات رئيس الوزراء بأن مصر دولة علمانية، استجواب عن البطالة.

حرص نواب الإخوان على المشاركة في جميع لجان المجلس 19 ولقد تميزت مشاركتهم بالجدية والإلتزام بمواعيد الإنعقاد وعدم التفرقة في جلساتها وجلسات المجلس من حيث الحضور والمشاركة في مناقشة الموضوعات المحالة إليها ومحاولة الوصول إلى إفضل الحلول ومن هذه اللجان والتي نشط الإخوان فيها، لجنة الصحة والبيئة، لجنة التعليم والبحث العلمي، لجنة الإسكان.

ومن ضمن حرص الإخوان على الاصلاح الدستوري تقدموا جميع النواب 88 بمذكرة تتضمن رؤيتهم للتعديلات الدستورية والتي تشمل 13 إلغاء و23تعديل تناولت السلطة التشريعية وعلاقتها بباقي السلطات ولاسيما السلطة التنفيذية استناداً إلى النظام البرلماني والذي يقوم على ثنائية السلطة التنفيذية بحيث لاينفرد رئيس الدولة باختصاصات وقرارات دون موافقة مجلس الوزراء والوزراء المختصين والذين يخضعون للمسائلة الكاملة أمام البرلمان، كما وشملت التعديلات المقترحة استقلال السلطة القضائية استقلالاً حقيقياً من خلال قضاء موحد يختص دون سواه بالفصل في أي نزاع أياً كانت طبيعته وأطرافه ويحول دون تدخل السلطة التنفيذية وكذلك العلاقة بين رئيس الدولة وباقي السلطات،ورفضوا بشدة التعديلات الخاصة بالموادالخمس، 5 ،62 ،76 ، 88، 179 والتي تتحدث المادة 5 عن تجريم النشاط السياسي القائم على أساس الدين وتمنع تأسيس أحزاب سياسية على أساس الدين أما المادة 76 والخاصة بانتخابات الرئاسة، والمادة 88 والمتعلقة بالاشراف القضائي على الإنتخابات على

مستوى اللجان الفرعية،والمادة 179والتي نصت على تشريع قانون جديد لمواجهة مخاطر الإرهاب، حيث رفض الاخوان التعديلات في المواد الخمس والتي من وجهة نظرهم تقيد من مشاركتهم السياسية وتقيّد حريتهم.(ابراهيم، 2006، ص76).

وتعقيباً على أداء كتلة الإخوان في البرلمان يتضح أن هناك فارق بين الأداء البرلماني الشكلي والاستعراضي وهو مايمكن قياسه بكثرة الإستجوابات وطلبات الإحاطة والبيانات العاجلة وبين النتائج الإيجابية والفعلية الملموسة وأن مايهم المواطن هو تحقيق نتائج ملموسة ولايهمه أستخدام وسائل وأدوات رقابية لاتحقق شيئ، أما د. عمرو هاشم ربيع رغم كثرة عدد نواب الإخوان في البرلمان إلا أنهم غير قادرين على تحقيق إنجاز كبير وملموس لأن الإنجاز لايتحقق بالكم وإنما بالكيف لأن الكتلة افتقرت إلى الكفاءات.(محامون بلاقيود، 2010)

بدأت جلسات المجلس الأولى بعد الإنتخابات والتي حصل الإخوان على نسبة 47% من المقاعد، فقد بدأوا العمل على الإنفراد بالقرار، حيث سارت الأغلبية الإسلامية على نفس خطى الحزب الوطني في عملية إدارة البرلمان ونفس الأداء السابق للحزب الوطني حتى أن رئيس المجلس استخدم عبارات تدل على الأسلوب الذي مارسته الأغلبية في برلمان 2005 وهى إجلس مكانك، لم ائذن لك، وقطع الكلام ومنع بعض النواب من الحديث وكذلك القول دون الفعل، حيث أن السمة الغالبة على جلسات البرلمان هي القول دون الفعل، ففي بداية جلساته وضعت قضية حقوق شهداء ومصابي الثورة في مقدمة جدول الأعمال لكن المجلس أشاد بهم وقدّر دورهم لكن هذا التقدير اللفظي لم يقترن بعمل ينقله للواقع، بالتالي فشل المجلس في تحقيق رغبات المواطن ومطالب القوى الثورية، وكذلك الأزمات المتكررة مثل أزمة أنابيب البوتجاز وغيرها من القضايا التي تهم المواطن، إلى جانب ذلك ظهور الصراعات السياسية داخل المجلس بين التيار الإسلامي والقوى المدنية الامر الذي يجعل تحقيق مطالب الثورة مستحيلة وينتج عن ذلك توتر في الأداء داخل المجلس (الجبهة الحرة للتغير، 2012)، ونقص في الخبرات على الرغم من أن الكثير من النواب ليسوا حديثي عهد بالبرلمان إلا أن الأغلبية تجلس على مقعد البرلمان للمرة الأولى وهوما انعكس على ادائها، فضلاً عن فقدان أي خبرة سياسية ولاسيما أنّ كثيراً من النواب السلفيين لم يشتغلوا بالسياسة أصلاً، وهو ماجعل أداءهم يتسم بالضغف، وهذا ما أشار إليه نادر بكار المتحدث الرسمي باسم حزب النور السلفي أن أداء أعضاء الحزب كان متوسطاً نظراً لنقص الخبرات، أما محمد البلتاجي أمين حزب الحرية والعدالة ورئيس لجنة الأمن والدفاع بمجلس الشعب فقد أفاد أن أداء البرلمان وكل القوى السياسية متوسط باعتبار أن الجميع في سنة أولى سياسة.

ولقد ناقش المجلس عدة قضايا منها:

مناقشة الرد على بيان حكومة كمال الجنزوري، مناقشة تثبيت نصف مليون عامل مؤقت، مناقشة قانون حق حرية التظاهر، مناقشة قانون محاكمة مبارك بالخيانة العظمى، مناقشة سفر المتهمين في قضية التمويل الأجنبي، مناقشة تقرير أسر الشهداء، وتقدم النواب بالعديد من طلبات الإحاطة، ومنها طلب احاطة حول الهجوم على بور سعيد اعلاميا، طلب إحاطة لوزير الزراعة، طلب إحاطة حول الانفلات الأمني، والنتيجة انه لم تنجح هذه الإحاطات والمناقشات في تحقيق الغرض منها وهذا يدل على ضعف اداء المجلس.

أنعكست أزمة النواب داخل المجلس على ادائه حيث أن الأزمات التي طالت النواب وسلوكهم داخل المجلس وخارجه، شغل الرأي العام وجعل المجلس يهتم بأمور غير منوطة بعمله ومنها على سبيل المثال / أزمة أداء اليمين حيث تعمد بعض النواب على مخالفة القسم الرسمي الموجود في الإعلان الدستوري، وأزمة النائب ممدوح اسماعيل الذي قام بالآذان داخل المجلس والنائب أنور البلكيمي الذي اتهم عصابة بالاعتداء عليه وسرقة امواله إلا أنه تبين أنه أجرى عملية تجميل في أنفه، وشجار مصطفى النجار مع الكتاتني بشأن سحب الثقة من الحكومة على الهواء.(فيديو جلسة للبرلمان2011)

شهدت أزمة تشكيل اللجنة التأسيسية للدستور العديد من الخلافات بين التيارات السياسية حول تمثيل نواب الشعب والشورى ليتم الموافقة على أن تتشكل الجمعية بواقع 50%من داخل البرلمان و50 من خارجه إلا أن سيطرة التيار الديني على أعضاء الجمعية جعل باقي الأعضاء الغير إسلاميين يستقيلوا اعتراضًا على هذا القرار الذي سبب حالة من الخلافات بين أعضاء البرلمان وجاء قرار القضاء الإداري ببطلان تشكيل اللجنة التأسيسية في مفاجئة كبرى أفقدت البرلمان الكثير من شعبيته لأن اللجنة التأسيسية لم تعبر عن كل أطياف المجتمع المصري وعدم تمثيل الأقباط والمرأة وعدم اتباع قواعد واعراف وضع دستور صحيح (والي،2012).

تبين الى حد كبير يوجد حالة عدم رضا عن أداء البرلمان سواء في قراراته اومناقشاته اوحتى دوره الرقابي والتشريعي حيث لم يستطيع البرلمان حل المشكلات الاجتماعية التي يعاني منها المواطن المصري.

المبحث الثالث

التحول السياسي للإخوان

التحول هو مجمل التحولات التي قد تتعرض لها البنية السياسية في المجتمع أو العمليات والتفاعلات بين القوى السياسية وتغيير الأهداف وبما ينعكس على التأثير على مراكز القوة ويعيد توزيع السلطة والنفوذ داخل الدولة.(مقلد، 1994، ص47).

ويشار إلى التحول والتغيير (إحداث شيء لم يكن من قبل) أو (ا انتقال الشيء من حالة إلى حالة) ويعرف التحول السياسي، بأنه تغيير يصاحب مفهوم الثورة التي تنتج ميلاد كل مرحلة جديدة في الحياة السياسية.(عبد الفتاح، 2008، ص92).

ويعرفه المثقفون الإسلاميون بأنه العمل على فترات طويلة ومتدرجة يتم خلالها صياغة مجتمع متكامل يبدأ من الفرد ثم الأسرة ثم المجتمع.

وأيضا ينطلق مفهوم التحول حسب رأي أبو الأعلى المودودي بأن التغيير السياسي هو إقامة الدولة الإسلامية التي تطبق القانون الإلهي وأن هذا التغيير هو واجب على كل مسلم لقيادة الدولة الإسلامية التي تقيم الشرع وتنشر الدعوة في العالم. (سليمان، 2003).

ويتم التحول لدى الحركات الإسلامية بمراحل متعددة ومتدرجة تبدأ بمرحلة الترويج لفكرة التحول ومبرراتها وأهدافها ثم تنتقل إلى تجميع وإعداد الأعضاء والمناصرين في مجموعات منظمة داخل حزب أو تنظيم ثم تنتقل إلى مرحلة تحويل قدرات الحزب لصالح المشروع المنشود والمساهمة في نقل التحول إلى المجتمع والوصول المتدرج إلى الحكم وهذا ما اعتمدته حركة الإخوان المسلمين في مصر، إن واقع جماعة الإخوان المسلمين كحركة دينية لا ينفي أنها أيضا تعبير عن حركة سياسية مصرية تعمل منذ نهاية العشرينات وتسعى لتحقيق هدف سياسي واضح المعالم وليس فقط حركة تجديد ديني حيث أن الحركة تتفاعل مع جميع الأطياف السياسية المصرية وإن كان ذلك بمظهر ديني وتحت شعار واسع يشمل تحته العديد من المعاني وهو ((الإسلام هو الحل)) ولكن تحت هذا الشعار تفاعل الإخوان مع قضايا سياسية داخلية وخارجية.(تمام،2011،ص45).

التحول من الرفض إلى الإعلان

أعلنت جماعة الإخوان المسلمين، أكبر حركة معارضة إسلامية في مصر السبت 2011/4/30 تأسيس حزب سياسي أطلق عليه حزب الحرية والعدالة ويرأسه قيادي في جماعة الإخوان المسلمين محمد مرسي والذي أصبح فيما بعد رئيساً للجمهورية وقد أكدت الجماعة أنه سيكون حزباً مدنياً وليس دينياً وسيشارك في

الانتخابات البرلمانية، ويعد إنشاء الإخوان المسلمين لحزب سياسي خطوة هي الأولى من نوعها بعد أن كان مؤسس الجماعة حسن البنا منذ تأسيسها قبل 83 عاما يرفض فكرة الحزبية وقد حرص البنا وإخوانه من المؤسسين على اعتبار الجماعة دينية وليست حزباً سياسيا وإنما هي جماعة دعوية أو هيئة إسلامية وظل هذا المفهوم مهيمنا على بناء الجماعة في مراحلها الأولى وقد وضّح البنا هذا الوصف بقوله (أيها الإخوان أنتم لستم جمعية خيرية ولا حزبا سياسيا ولا هيئة موضوعية لأغراض محدودة المقصود ولكنكم روح جديدة ترى في قلب الأمة فتحييه بالقرآن، ونور جديد يشرف بتبديد ظلام المادة بمعرفة الله. (البنا،1992، ص144).

وعلى ذلك يمكن القول أن تحول الإخوان المسلمين إلى حزب سياسي يعني أنهم قبلوا بشكل قاطع قواعد اللعبة الديمقراطية والتعددية الحزبية، ويقبلون بحق جميع القوى السياسية بما فيها العلمانية والشيوعية في إقامة أحزابها، وأن طرحهم لبرنامج سياسي حتى لو كان ذو مرجع إسلامي يحصل على شرعية من خلال المواطنين سيمثل خطوة كبيرة في اتجاه تدعيم التجربة الديمقراطية في مصر (الشوبكي،2007، ص12).

إن إعلان تأسيس حزب سياسي هو تحول كبير ومهم في تاريخ الإخوان المسلمين الذي حدث بفعل الثورة وهم الذين لم يُسمح لهم بانشاء أي حزب في عهد جمال عبد الناصر، محمد السادات، وحسني مبارك علماً بأن حسن البنا يرفض فكرة الحزبية والتحزب، وأشار الى أنه يوجد داخل الجماعة تيار شبابي يسعى إلى دمقرطة هياكل ومؤسسات الجماعة، وخاصة بعد أن فاز الإخوان المسلمين بأغلبية في مجلس الشعب وبعد أن حقق مرشحهم في الإنتخابات الرئاسية الفوز، لهذا من الضروري متابعة الاحداث السياسية الراهنة على الساحة المصرية ومراقبة ودراسة التغيرات والتحولات التي تطرأ على حركة الاخوان المسلمين وسلوكها في الحكم.

تحول في الخطاب السياسي

لوحظ أن هناك تغيير في الخطاب السياسي للإسلاميين في مصر عموما والإخوانيين خصوصاً من مرحلة المعارضة الى مرحلة السلطة وذلك في محاولة للإنسجام مع مرحلة واقع السلطة الجديدة وإرسال رسائل تطمينية للمراقبين للوضع الداخلي والخارجي على حسن نواياهم إلا أن البعض ابدي تخوفه تجاه طروحات الإخوان المسلمين الذين ينتمي إليهم الرئيس الحالي والذي يسعى لصياغة الدولة ومستقبلها، ورغم تأكيدات الإخوان حول التزامهم بمدنية الدولة وضمان الحريات وتفضيل مبدأ المواطنة واحترام الإتفاقيات الدولية المبرمة سياسياً، إلا أن القوى الليبرالية والمدنية مازالت تشكك في صدق نواياهم في الحكم، باعتبارها صاحبة مشروع ذي طابع ديني واضح الأهداف، ومن الواضح أن خطاب الإخوان المسلمين

قد تحول من تفضيل قيام دولة إسلامية إلى قيام دولة ديمقراطية مدنية مع مرجعية إسلامية ولكن برغم ذلك فهم لايعدون قوة سياسية ليبرالية. (نعمة،2012).

وفي هذا السياق سعى محمد مرسي خلال مؤتمر صحفي يوم الثلاثاء 29 من أيار الماضي 2011، إلى طمأنة الرأي العام المصري الذي بتقديم نفسه بصورة الرئيس المدني وقال إن ((اختيار الشعب له مسئولية كبيرة)) مشددا على احترام حقوق معظم الفئات وبخاصة المرأة والأقباط والشباب والفلاحين وأضاف أنه سيكون هناك نواب للرئيس من خارج الإخوان وحزب الحرية والعدالة وأنه لابد أن يكون في مؤسسة الرئاسة ممثلاً للأقباط وأن مرسي لايستطيع أن يعمل وحده إلا بالشراكة مع الجميع، وكذلك وجه المرشد الإخواني محمد بديع رسالة تطمين إلى المصريين يطالبهم فيها بعدم الخوف من الإخوان وحزبهم الجديد قائلا (هناك من يضخم المخاوف حول مبادئ الإخوان ولكن اختيارنا للحرية والعدالة أكبر دليل على أننا لانهدف إلا لترسيخ هذين المبدأين وإلى جانب ذلك أكد المرشد أنه من حق المرأة والقبطي الترشيح لرئاسة الجمهورية ولكنه شدد على أن الجماعة لن ترشح إلا رجلاً مسلماً). (نبيل،2011).

الموقف من المرأة

وفي نظرة عن دور المرأة المصرية يقول الإخوان نجد أن دور المرأة انحصر أن تكون زوجة ومربية ولم يكن للمراة على مدي تاريخ الجماعة أي دور وإن كان هناك حالة استثنائية للسيدة زينب الغزالي، وقال البنا: من حسن التأديب أن يعلمهن مالا غنى لهن عنه من لوازم مهمتهن في القراءة والكتابة والحساب والدين وتاريخ السلف الصالح وتدبير المنزل والشؤون الصحية ومبادئ التربية وهكذا كان فكر حسن ألبنا، إن المرأة في بيتها وهذا مقرها الطبيعي. ويقول البنا: أما المجالات في غير ذلك من العلوم فلا حاجة للمرأة بها، ومن ناحية كان يرى مهدي عاكف من خلال المبادرة التي أطلقها الإخوان حول رؤيتهم في المرأة أنها لها حقها في تولي الوظائف العامة عدا الإمامة الكبرى ومافي حكمها (دبعي،2011،ص152). وفي تغير جديد من المرأة وبعد ثورة 25 يناير وجد الإخوان أنفسهم في موقف حرج فقد خرجت بنات مصر تواجه الموت جنبا إلى جنب الشباب مما جعل الإخوان يعقدون أول مؤتمر للأخوات المسلمات في يوليو 2011 وحضره 2000عضو، كان معظمهن إما زوجات أوبنات للإخوان وإفتتح المؤتمر المرشد العام للاخوان المسلمين محمد بديع الذي ثمن دور المرأة في إنجاح الثورة المباركة بنفسها كناشطة وأم و زوجة وصانعة للأحداث فيها وأوصى الأخوات بالتحلي بالصبر على مايتعرضن له من تحديات مشددا على أن يشاركن الرجال بكل مايملكن من أطروحات ورؤى وأن نهضة مصر مسئولية المرأة والرجل معاً لرسم مستقبل مصر المشرق والباسم

وأضاف خيرت الشاطر في كلمة بالمؤتمر أن الإخوان يرفضون تهميش المرأة مؤكدا مشاركتها الفعالة وتباهى الشاطر بنسبة مشاركة المرأة في الجماعة والحزب.(فودة، 2011).

التحول الديمقراطي ومواكبة الحداثة

وفي شكل آخر من أشكال عملية التحول السياسي لابد أن نجيب على السؤال التالي وهو هل يمكن للمرء أن يكون ديمقراطياً على المستوى السياسي من دون أن يكون حداثيا على المستوى النظري الايدولوجي للتعبير عن هذا التساؤل نلاحظ أن الحركات الإسلامية كانت بالأمس القريب تنظر إلى الديمقراطية بعين من التوجس والريبة، على أساس أنها تحمل شبهة العلمانية أو ربما الكفر أيضا ثم بعد ذلك وبعد أن انتقلوا عبر صناديق الإقتراع إلى مواقع السلطة التشريعية والتنفيذية، أصبحوا هم القائمون الشرعيون على الديمقراطية ليس في مجالات تطبيق مقتضياتها والسهر على حماية مبادئها الأساسية وإنما أيضا على مستوى ممارسة الدور التأسيسي في مجال بناء هذه الديمقراطية عبر وضع دساتير من المفترض فيها أن تستوفي شروطها على اعتبار أنها ضرورية في ظل حكم كان استبدادياً وفرض نظاما داس على كل القوانين (السوسي،2012،ص5). هذا من جانب ومن جانب آخر فقد تم رصد بعض التحول في السلوك السياسي العام للاخوان المسلمين في مواجهة حملات النقد التي تتعرض لها من قبل القوى الليبرالية والإتجاهات المحلية والغربية حول شعارها الإسلام هو الحل وأصبحت تعطي أولوية للبرنامج السياسي القابل للجدل والنقاش والنقد أسوة بالتنظيمات السياسية الأخرى، يبدو أن حرص الإخوان المسلمين على استبعاد الإسلام عنوانا معلنا لهو مؤشر لتغيير وجهتها وتقديم نفسها إلى الجماهير التي تتخوف من أيديولوجيتها (المرجع السابق، ص8).

(كل المصريون يعملون من أجل مصر وتطورها) شعار من الشعارات التي يستعملها الإخوان المسلمون خلال الحملة الانتخابية لمجلس الشعب والتي شهدت مصر أول انتخابات مفتوحة بالفعل للجميع وللإخوان المسلمين ولكن هذا الدور العلني المفتوح أمر جديد على الإخوان المسلمين منذ عقود من القمع الحكومي لهذا مرّ الإخوان بمرحلة انتقالية من حركة سرية إلى حزب سياسي كجزء من عملية التحول نحو الديمقراطية قام العديد من قادة الاحوان المسلمين بالمشاركة في ورشة عمل استمرت ثلاث أيام وكانت برعاية السفارة الهولندية وشارك فيها ممثلون عن مختلف الأطياف السياسية المصرية، سعيد العبادي قال أنه تعلم الكثير من خلال هذه الورشة والعبادي مدير موقع الاخوان المسلمين الإلكتروني باللغة الإنجليزية واعتبر القيادي أن ورشة العمل كانت مفيدة في التكيف مع عصر جديد سمح لهم بالجلوس وسط قادة سياسيين ويتبادلون معهم القضايا والنقاشات وأيضا فرصة جديدة للعمل

بشكل علني وكذلك التحول من العمل السري في جو مغلق إلى العمل في أجواء مفتوحة علنية وقد نتج عن هذه الورشة كيفية التعامل مع الآخرين وكذلك العمل بحرية حيث أن مكان الموقع الإلكتروني لم يكن معروفاً ولايمكن العثور عليه والآن أصبح يعمل بشكل علني بعد هذا التحول. (تايلور،2011).

التحول في الموقف من الاقباط:

اختلفت مواقف الإخوان المسلمين من الاقباط بين متشدد ومتسامح (منفتح) فيري يوسف القرضاوي بأنهم أصل مصر وأنهم اخوة يجب حمايتهم كمواطنين كاملي الحقوق لهم ما للمسلمين وعليهم ماعلى المسلمين، (تصريح القرضاوي، بتاريخ 1011/10/22).

في حين كانت أفكار محمد الغزالي تتبلور في رفض مبدأ الوحدة الوطنية وكذلك سيد قطب الذي دعا إلى قتال الغير مسلمين حتى يعطوا الجزية وكان رأي مفتي الإخوان المسلمين عبد الله الخطيب وهو المفتي الرسمي للإخوان في مجلة الدعوة يقول: أن هناك دين واحد هو الإسلام ولادين غير الإسلام وذلك رداً على إقامة مجمع للأديان في مصر، أما بعد ثورة 25 يناير فحاول الإخوان تحسين صورتهم لدى الأقباط والعمل على تعزيز العلاقات ولإظهار صورة أفضل تجاههم وذلك عندما قام المرشد محمد حبيب بزيارة لكل من الكنيسة الأرثوذكسية والإطمئنان على البابا شنودة الثالث والكنيسة الإنجيلية وكان على رأس الوفد شخصيات من بينها محمد عاكف مرشد الإخوان السابق والمتحدث باسم الجماعة محمود غزلان، وسألت الجزيرة نت غزلان عن مغزى زيارتي المرشد فقال إنها تعبر عن موقف الإخوان من غير المسلمين الذي يتلخص في احترام مايربطنا بهم من روابط إنسانية ووطنية مشيراً إلى أن الخلافات في العقيدة يحسمه المولى عز وجل يوم القيامة ولا ينبغي أن يكون مبررا للشقاق بين أهل الوطن الواحد، وأن النظام السابق سعى لإثارة الفتن ولذلك قررنا بعد زوال النظام أن نبادر بالتواصل مع إخوتنا لتصحيح أي أفكار مغلوطة كانت موجودة لديهم. (زكي، 2012)

إن ما يمكن قوله إن فكر ومنهج الإخوان يقصد به السيطرة الكاملة على النظام السياسي المصري وما يجري من تحول سياسي في بعض القضايا التي سبق وأن ذكرتها لايعني إلا أن هذا الامر شكلي وخطابي من أجل الرأي العام الداخلي والخارجي لحين الوصول إلى الهدف ومن ثم ينتهجون فكرهم ومنهجهم في أسلمة كافة المجالات والقضايا تحت شعار الإسلام هو الحل وكذلك يرفضون تقبل الرأي الآخر ومن يخالفهم رأيهم يعتبر من المعتدين على شرع الله.

- **حزب الحرية والعدالة:**

هو حزب ذو مرجعية إسلامية، يتبني ايديولوجية الإسلام السياسي، فبعد تنحي الرئيس السابق محمد حسني مبارك إثر ثورة 25 يناير أعلن محمد بديع المرشد العام للإخوان المسلمين عن تأسيس الجماعة لحزب وترجع فكرة تأسيس حزب سياسي للإخوان المسلمين إلى 21 عام مضت عندما قرر مجلس شورى الإخوان عام 1989 تأسيس حزب سياسي وكلف مكتب الإرشاد باتخاذ الإجراءات المطلوبة لانشائه ولكن لم يُقدّر لهذا الحزب أن يكون بسبب الإجراءات الحكومية وعملية الإعتقالات في صفوف الجماعة ومحاكمة أعضائها عسكريا، وفي عام 2005 وبعد فوز 88 عضو إخواني بمجلس الشعب قامت الجماعة بالإعلان عن برنامج لحزب سياسي عام 2007 لكنها لم تعطه اسماً وبقي بين موافق ومعارض ومتحفظ ولم يستمر ولم يؤخذ به.(خيري، 2011،ص10).

- **حزب الحرية والعدالة**

التعريف: حزب الحرية والعدالة هو حزب مدني ذو مرجعية إسلامية وهو حزب لكافة المصريين على اختلاف أجناسهم وعقائدهم ومراكزهم الإجتماعية دون تمييز ويمارس نشاطه طبقاً للدستور المصري ويعمل على نهضة الأمة وتحقيق أملها وطموحات الشعب المصري ومنها تحقيق أهداف ثورة 25 يناير. ويعمل حزب الحرية والعدالة من أجل أن تعود مصر قوية عزيزة تستمد عزتها من عزة كل مواطن مصري، وعودة مصر للقيام بدورها الريادي في محيطها العربي.(اللائحة الداخلية لحزب الحرية والعدالة، 2011، ص1)

تم تأسيس الحزب وفق القواعد القانونية المنصوص عليها في قانون الأحزاب 40 لسنة 1977 وتعديلاته رقم 177 لسنة 2005 وبالمرسوم لقانون رقم 12 لسنة 2011 ويؤمن الحزب بضرورة إصلاح الفرد والأسرة والمجتمع والحكومة ومؤسسات الدولة باعتبار هذا وفق المنهج الإسلامي الشامل المتدرج السلمي، ويتبنى الحزب مبادئ الشريعة الإسلامية وأهمها الحرية والعدالة وسيادة القانون ومدنية الدولة، فلاهي حكومة عسكرية ولاهي حكومة دينية (ثيوقراطية) ويعتمد الشورى والديمقراطية للتداول السلمي للسلطة. (المرجع السابق، ص2)

أهم مبادئ الحزب:

- مبادئ الشريعة الاسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع وتكفل لغير المسلمين من أصحاب الرسالات السماوية الحق في حرية العقيدة وحرية ممارسة الشعائر الدينية وحرية التحاكم إلى شرائعهم فيما يتعلق بالأحوال الشخصية.
- الشورى (الديمقراطية) هي الآلية التي تسهم في تحقيق مصالح الوطن والمواطن وفقا لمرجعية الحزب.

- التعاون والتشاور مع جميع الأحزاب والقوى الوطنية من أجل وضع رؤية مستقبلية لنهضة مصر.
- الإصلاح الشامل من أجل حياة كريمة وحرة والنهضة الشاملة في كافة المجالات السياسية والإصلاح الدستوري والسياسي والإصلاح الاخلاقي.
- جعل المواطن المصري في الأولوية التنموية وهو أداة التغيير.
- كفالة دور المرأة في التوفيق بين واجبها نحو الأسرة وعملها في الميادين المختلفة دون إخلال بمبادئ الشريعة.
- كفالة حقوق المواطن والحفاظ على مصر وصيانتها.(المرجع السابق، مادة (6)، ص3،2011).

أهم أهداف حزب الحرية والعدالة

- بناء المواطن المصري بناءً متكاملاً من حيث القيم والعلم والثقافة والعقل بما يحفظ هويته.
- تحقيق الإصلاح السياسي وإطلاق الحريات العامة وإقرار مبدأ تداول السلطة وفق القانون والدستور.
- المحافظة على المال العام وحمايته وتجريم كل من يعتدي عليه.
- تمكين الشعب من ممارسة حقه في اختيار حاكمه ونوابه وممثليه في البرلمان والمجالس النيابية.
- تعزيز الأمن القومي وتطوير قدرات الدولة وتحقيق سيادة القانون واستقلال القضاء والعدالة.
- إحداث التنمية الإقتصادية وتوفير حياة كريمة والإرتقاء بالتعليم والبحث العلمي وضمان حرية الرأي.
- الإهتمام بالشباب والمرأة وتوفير كافة الإمكانيات لتحسين ظروفهم.
- بناء علاقات دولية للتواصل الإنساني والسياسي واستعادة الدور الريادي لمصر. (مرجع سابق، مادة 7، ص4).

الإخوان والولايات المتحدة الأمريكية

إن جماعة الإخوان المسلمين نشأت بمنحة من شركة قناة السويس المملوكة في تلك الفترة للإنجليز، حيث أطلقت الولايات المتحدة العنان للأصولية الإسلامية وأن حسن البنا مؤسس الجماعة على لقاء دائم مع سفراء الدول الاجنبية وعلى رأسها سفارتي أمريكا وبريطانيا ووفقاً لما ورد في الكتاب الذي ترجم عن دار الثقافة الجديدة لعبة الشيطان،فأن واشنطن دعمت الجماعات الإسلامية بالشرق الأوسط وشمال افريقيا وكشف الكتاب كيف استخدمت الولايات المتحدة الإخوان المسلمين في الخمسيات ضد جمال عبد الناصر وبعد وفاة عبد الناصر أصبح الإخوان أكثر سندا وحبا لأمريكا بشكل واضح وخاصة حين استخدمهم الرئيس أنور السادات لمناهضة الناصرية (رفيق، 2010، ص60). وتواصلت الإتصالات بين امريكا والإخوان ومساعدتهم للوصول إلى الحكم، وهذا ماأكده الدكتور ثروت الخرباوي موضحا ذلك في العلاقة المتواصلة التي قادها كل من خيرت الشاطر وعصام العريان في مفاوضات مع الأمريكان حيث وصف الأمريكان الشاطر بأنه الكبير أي من يملك القرار في رسالة ووجهها إليه الأمريكان وتمت الاتصالات بدون علم مكتب الارشاد حيث أن السيطرة والسطوة للشاطر في الجماعة والتي وضح الشاطر أن الجماعة يتعهدون بالحفاظ على كل المعاهدات والاتفاقيات، وتقبل وجود اسرائيل بالمنطقة وان امريكبا هي المسئولة عن دعم التحول الديمقراطي وتاكيد على هذا القول صرح العريان لجريدة الحياة اللندنية أن الاخوان أذا وصلوا الحكم سيعترفون بإسرائيل وسيلتزمون باتفاقيات السلام وكانت هذه الرسائل عام 2005. (الخرباوي، 2012، ص135). ولعب سعد الدين ابراهيم دورًا كبيراً في تسهيل اللقاءات بين خيرت الشاطر وعصام العريان والمرشدين السابق والحالي مع المسئولين الامريكان. (عرفات،2012).واستمرارا للعلاقة التاريخية بين الإخوان والغرب ظهرت الزيارات واللقاءات العلنية المتتالية لبعض الشخصيات الأمريكية ببعض قيادات جماعة الإخوان المسلمين بعدثورة يناير 2011م، وبسبب الغموض والسرية التي فرضتها الجماعة في علاقاتها بالدول الخارجية وأجهزتها الأمنية كقاعدة ثابتة منذ نشأة الإخوان إلا أن هذه السرية والغموض انكشفت مع أول وصول لهم للحكم.

من قبل كان عبد الناصر يقول *عندما كنا نتفاوض مع الانجليز من اجل الجلاء في عام 1954 كان الاخوان يعقدون اجتماعات سرية مع اعضاء السفارة البريطانية* وذلك للوصول الى الحكم بادعائهم أنهم هم الحزب الأقوى ويستطيعون السيطرة على السلطة.(عبدالناصر،1956).

حالة التمرد والانشقاق

لايمكن التصور أن أحداً في جماعة الإخوان المسلمين يستطيع أن يتمرد وأن ينشق وذلك لانضباطهم بقانون السمع والطاعة، وكأنهم سلسلة من العبيد يعملون لسيد واحد وهذا ماشار اليه بعض من انشقوا او فُصلوا عن الإخوان، فقد عبّر ثروت الخرباوي على أن تنظيم الإخوان المسلمين ماهو إلا طريقة لتكبيل الفرد في سلسلة بشرية طويلة تكون شبيهة بسلسلة العبيد التي كانت تُحمل إلى أمريكا في القرن السادس عشر ويضيف أيضا أن عبودية التنظيم هي عبودية الأجسام والأرواح والأنفس ويستنكر ذلك بقوله ((ما أقسى أن ترهن روحك للآخرين حتى ولو كانوا ملائكة)). (الخرباوي، 2012، ص 13). وهذا دليل على الحالة التي يتعرض لها عناصر الإخوان المسلمين وماتعرض له ثروت الخرباوي ومدى قبضة الاخوان على أفراد الجماعة ولم تكن هذه أول أزمة تواجه الإخوان المسلمين على مدار تاريخهم إنما تعرضوا إلى أزمات عديدة بداية من أزمة قبول البنا تبرع من قناة السويس حتى جماعة شباب محمد التي أعلنت انشقاقها عن الإخوان عام 1939 م،كما كان هناك خلاف وتمرد من قبل عبد الرحمن السندي المسئول عن الجهار الخاص السري للإخوان المسلمين وحسن الهضيبي المرشد العام الثاني للإخوان المسلمين، حيث رفض السندي (الورشة) المقصود بالورشة الجهاز الخاص، مبايعة الهضيبي بعد أن كان الشيخ احمد حسن الباقوري قد سوّق الهضيبي بين أوساط الجماعة سواء المعتقلين أومن هم خارج المعتقل لكن السندي رفض مباعيته، وإعطاء أوامر لأعضاء جهازه بعدم التعامل مع مبايعة الهضيبي لأنه رجل عميل للملك فاروق حتى وصل الأمر فيما بعد أن طلب السندي من عبد الناصر اعتقاله (الحكيم،1996،ص24-23). وكذلك فصل استقالات عدد من أعضائها نتيجة لاختلاف في الرؤى وأبرز الأسباب التي أوردها المستقيلون هي دعم الإخوان للمجلس العسكري، وأيضاً عدم النظر في طعون مقدمة على انتخابات مكتب الارشاد 2009 وكذلك نتيجة لهيمنة الشاطر والتيار القطبي على الجماعة، فقررت الجماعة فصل عدد من أعضائها ومنهم قيادات تاريخية مثل عبد المنعم ابو الفتوح، ومحمد حبيب، ابوالعلا ماضي وعُلل ذلك من قبل الجماعة للحفاظ على كيان الجماعة، وعدم الانصياع لقرار مجلس الشورى في 10فبراير 2011م. يلاحظ ان عدداً من المنشقين عن جماعة الإخوان المسلمين بدأوا بتأسيس جمعية دعوية موازية لجماعة الإخوان المسلمين التي ستهتم بالدعودة والتربية لتعويض التراجع لدور الجماعة وتصحيح مسارها وصرح كمال الهلباوي أن الجمعية الجديدة والتي يطلق عليها اسم (الاحياء والبناء والتنمية) كاسم مقترح ينضم إليها عدد من القيادات في مقدمتهم الكتور محمد حبيب، مختار نوح،كمال هلباوي، محمود بسيوني، آخرون من جيل الشباب، وأفصح الهلباوي أن أغلب مؤسسي الجمعية يميلون سياسياً للدكتور عبد المنعم ابوالفتوح وحزبه مصر القوية.(عبد الهادي،2013).

الفصل الرابع

الموقف الدولي من صعود الحركات الإسلامية والسيناريوهات المستقبلة

الفصل الرابع

الموقف الدولي من صعود الحركات الإسلامية

والسيناريوهات المستقبلة

ليس هناك موقف محدد وثابت للدول العظمى تجاه الحركات الإسلامية وإنما يتغير ويتطور حسب مصلحة هذه الدول وبما ينسجم مع رؤيتها ويلبي مطالبها، لذلك ستبحث الدراسة موقف الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الاوربي من الحركات الاسلامية وخاصة جماعة الإخوان المسلمين في مصر قبل ثورة 25يناير وعند وصول الإخوان المسلمين إلى الحكم ثم نوضح مستقبل حركة الاخوان المسلمين في مصر في ظل الاضطرابات والعراقيل الموجودة والحالة الاقتصادية الصعبة وانعدام الأمن وذلك من خلال ثلاث سيناريوهات توضح مستقبل حكم الإخوان في مصر.

المبحث الأول

موقف الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي

من صعود الإخوان المسلمين

تبنت الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الاوروبي موقفا سلبيا تجاه الحركات الإسلامية مستندا على عدة عوامل متعددة في مقدمتها الصورة النمطية باعتبار هذه الحركات عدو ثقافي للقيم والثقافة الغربية مصحوباً بمنظور سياسي لا يرى من هذه الحركات إلا عدو محتمل، وقد تأثرت هذه النظرة والموقف السلبي من أحداث تاريخية مثل اغتيال السادات عام 1981 م والثورة الإيرانية عام 1979. (جرجس، 1998،ص 30-38). وكذلك أحداث الحادي من سبتمبر 2011، إلى جانب ذلك عدم اتخاذ موقف ثابت ومحدد تنتهجه الدول العظمى تجاه الحركات الإسلامية، حيث ان لكل دولة خبرتها وأجندتها الخاصة اتجاه هذه الحركات، فالمواقف مختلفة حسب رؤية وتصور ومصلحة هذه الدول، في هذا الفصل تسعى الدراسة الى إيضاح الموقف الأمريكي وتطوره اتجاه حركة الإخوان المسلمين في مصر قبل وبعد ثورة 25يناير.

المعروف أن المواقف السياسية للولايات المتحدة الأمريكية ليست صنع شخص واحد وإنما تتبلور مواقفها في مدة زمنية ليست قصيرة، وبالتالي قد لا نجدها في ردود الفعل اليومية الآنية والمتسرعة وإنما نجدها في فلسفة الإدارة الأمريكية تجاه القضايا السياسية، وبالتالي فان سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية تتبنى منظومة من القيم والمبادئ والأفكار والرؤى والتصورات تتركز في مجملها حول الحرية المطلقة والمساواة وحق المشاركة السياسية وهذا مابات مستقراً في ذهن الشعب الأمريكي، لكن صناع السياسة الخارجية لاينظرون إلى الأمور كما يراها المواطن وإنما يتصرفون بالطريقة التي تحقق مصالحها وبالتالي تكون المواقف مصاغة بطريقة إعلامية عاطفية للشعوب أما الممارسات العملية والواقعية إنما تنسجم مع مبادئ ومصالح مشتركة توضع بعد دراسات وأبحاث تقوم بها جهات علمية وأمنية وعلى هذا تحدد المواقف ويتخذ القرار من القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية.(danil,1983,p8).

هذا وقد مرت المواقف الأمريكية باتجاه حركة الإخوان المسلمين بمصر بثلاث مراحل أساسية

- **مراحل ومواقف الادارة الأمريكية :**

- **المرحلة الأولى:** احتواء الإسلاميين وهي المرحلة الابتدائية والتي حدثت في عهد إدارة الرئيس دوايت آيزنهاور، حيث رأت الإدارة الأمريكية في حقبة الخمسينات أهمية الدين كسلاح في مواجهة الشيوعية، ووقع الإختيار على الإخوان المسلمين لقيادة هذا التوجه وعلى هذا الأساس تم دعوة سعيد رمضان وهو قيادي إخواني وزوج ابنة حسن البنا وأحد قادة الإخوان في أوروبا الى واشنطن تحت غطاء أكاديمي، ووصف العلاقة بين الإخوان والأمريكان بأنها حميمة في تلك الفترة، وعمل الأمريكي من خلال الاتفاق مع الإخوان المسلمين على معاداة الشيوعية وتهدئة التوترات في أوروبا (روبرت،2010، ص32).
- **المرحلة الثانية:** وهي في ولاية الرئيس بوش الابن تحت عنوان (الشيوعيون المعتدلون في مواجهة الإسلاميين المتطرفين)وهذه المرحلة في عام 2005 حيث تمت محاولة احتواء الحركات الإسلامية المعتدلة بمبادرة من وزارة الخارجية الأمريكية التي نظمت لقاء في العاصمة البلجيكية بروكسل لطمأنة الدول الأوربية المتخوفة من المد الإسلامي داخل أراضيها واتباع سياسة مواجهة الشيوعون المتطرفين، في مواجهة الحركات الإسلامية المتطرفة والعمل على الاعتراف بالإخوان المسلمين ومهاراتهم الإعلامية وعقد اجتماعات معهم على أساس أنها حركة معتدلة.(روبرت، 2010،ص163)
- **المرحلة الثالثة**: وهي مرحلة الرئيس باراك أوباما والتي حملت عنوان (سد الفراغ وإدارة التحول الديمقراطي) والتي أرادت إدارة اوباما من خلالها في ظل الفوضى العارمة التي أعقبت الربيع العربي أنه لا خيار سوى التعامل مع حركة الإخوان المسلمين واحتوائهم لقبول الإتفاقيات الدولية ومراعاة التحول الديمقراطي. (الديبلوماسي، 2011).

- **التوافق والعداء في المواقف**

مع كل محاولات الولايات المتحدة الأمريكية لإظهار مواقف متشددة من الحركات الإسلامية إلا أن تحالفاً غير معلن كان قائماً بين الحركات الإسلامية والولايات المتحدة الأمريكية في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي حيث كانت سياسات ومواقف الإسلاميين تخدم الولايات المتحدة الأمريكية ففي النزاع بين الإسلاميين والحركة القومية العربية انحازت الولايات المتحدة الأمريكية إلى الإسلاميين لأنها رأت في الحركات الإسلامية حصناً منيعاً أمام الفكر الشيوعي وانهي هذا التحالف بين الولايات المتحدة الأمريكية والإسلاميين بانتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي. وبعد تفجير مركز التجارة العالمي في نيويورك عام 1993م، بدأ الصراع بين الحلفاء، وعملت وسائل الإعلام الأمريكية على تأجيج

هذا الصراع ثم جاءت أحداث سبتمبر عام 2001 التي كانت الشعرة التي قصمت ظهر البعير فأعطت الأحداث صورة من الصدق في التأكيد على عنف وتطرف الحركات الإسلامية ولا سبيل سوى المواجهة وبهذا استمرت العلاقة التصادمية بين الولايات المتحدة و الحركات الإسلامية إلى أن اقتنعت الولايات أنه لا بديل إلا إلى الإصلاح في العالم العربي لدمج هذه الحركات في الحياة السياسية، ويقول مارتن إنديك أن خطأ واشنطن الوحيد في الشرق الأوسط هو دعم الانظمة السياسية بدولها والتي فشلت على نحو مستمر في تحقيق الإحتياجات الأساسية لشعوبها وفضّلت التعامل مع مشكلة حرية التعبير بتوجيه الحركات الإسلامية والمعارضة ضدنا، ويتفق مع ذلك الرأي وزير الخارجية الأمريكي كولن باول الذي أفاد ليس بمقدور الولايات المتحدة أن تكسب الحرب على الحركات الإسلامية مالم تواجه الجذور الأساسية لتطرف هذه الحركات التي تكمن في عدم العدالة الإجتماعية وعدم حرية الرأي والتعبير.(ابورمان، 2006،ص3).

- **الموقف الأمريكي من الإخوان المسلمين عام** 2005

لجأت الولايات المتحدة الأمريكية لإجراء إصلاحات في الدول العربية وطالبت تلك الدول باتباع تغيرات في سياسات هذه الدول رغم إبداء بعض الدول الاعتراض على هذه الإجراءات الإصلاحية إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية مارست ضغوطاً على الدول من أجل الإستجابة لمطالب الإصلاح وبهذا تكون أتاحت مناخاً ووفرت جزءً من الحرية للحركات الإسلامية وللأحزاب المعارضة وينطبق هذا على الحالة المصرية عندما أعلن الرئيس السابق محمد حسني مبارك إجراء تعديلات دستورية في المادة 76 والمتعلقة بطريقة اختيار رئيس الجمهورية وإجراء إصلاحات برلمانية يتمثل في إجراء انتخابات، تمكنت حركة الإخوان المسلمين من الحصول على 88 مقعداً وبالتالي كان موقف الولايات المتحدة الأمريكية أعطاء مزيد من الحرية والتعبير والمشاركة السياسية للحركات الإسلامية والأحزاب المعارضة، واعطى فوز الإخوان المسلمين في الانتخابات النيابية المصرية عام 2005 انطباعاً بأن موقف الولايات المتحدة الأمريكية ليست ضد وصول الإسلاميين إلى الحكم طالما أن ذلك يحقق مصالحها ولا يؤثر على سياساتها، وللتأكيد على ذلك وبعد إعلان النتائج وتعقيباً عليها صرّح السفير الأمريكي في القاهرة بعد ظهور نتائج انتخابات 2005 أن حركة الاخوان المسلمين أصبحت قوة سياسية موجودة في الشارع المصري ولها أعضاء في البرلمان مما يتيح للولايات المتحدة التعامل معها في إطار قانون توافق عليه الحكومة المصرية (عبد الحميد،2006).

ورغم موقف الولايات المتحدة الأمريكية من تسهيل مشاركة الحركات الإسلامية في الحياة السياسية، ورفضت حركة الإخوان المسلمين مطالب الولايات المتحدة الأمريكية الإصلاحية لأنها لا تقبل أن تُفرض على مصر إصلاحات من قبل الخارج وأن ذلك يشكل تدخلاً في شؤون مصر الداخلية التي قد تؤدي إلى تكريس الفوضى الخلاقة، وهذا الموقف أكده مرشد الإخوان محمد مهدي عاكف برفضه الضغوط الأمريكية وأن موقف الإخوان ثابت ومعلن ولا يقبل التدخل في شؤون مصر، ومع هذا الرفض المعلن، في الحقيقة كان هناك تفاوض واتصال بين الجانبين في الخفاء.(الخرباوي،2012،ص212).

أما عن فوز الإخوان المسلمين في البرلمان بعد الثورة، فعبرت الولايات المتحدة على أنها ستستقبل بهدوء فوز الإخوان المسلمين محذرة المجلس العسكري من أي انقلاب على هذه النتائج (عبدالفتاح،2012،ص163).

- **الموقف الأمريكي مابعد ثورة 25 يناير**

عبّر مايكل بونز مساعد وزير الخارجية الأمريكي عن موقف الولايات المتحدة الأمريكية تجاه قضايا الدستور وقوانين الإخوان والشرطة ويعتبر ذلك موقفاً متطوراً من الإدارة الأمريكية التي صرح به ان الدستور وثيقة يشوبها الأخطاء في المضمون وفي عملية التصويت عليه، وأن القوانين التي تسعى حكومة الإخوان إصدارها لا تلتزم بالمعايير الأساسية للديمقراطية وأن الشرطة تستخدم العنف ضد المتظاهرين، وان الولايات المتحدة الامريكية تؤيد المساعي المصرية نحو بناء مجتمع ديمقراطي يلتزم بالحريات والحقوق لجميع الفئات والطوائف. (سامي،2013). كذلك تسعى الإدارة الأمريكية لتوثيق علاقاتها مع الإخوان المسلمين التي نشأت بعد الربيع العربي بعد أن كانت موجودة في نوع من السرية والتحالف غير المعلن، لكن اليوم هناك احتمال حصول تغيرات متوقعة من الخارجية الأمريكية على إدارة ملفات الشرق الأوسط وخاصة ملف جماعة الإخوان المسلمين، حيث أن التغيرات في مواقف الإدارة الأمريكية إنما تحتكم لسياسة الحركات الإسلامية، ففي حالة استمر دعم الإخوان المسلمين لفكر المقاومة المسلحة ودعم المد الإيراني فإنه سيدفع إلى توتير العلاقة مع الجانب الأمريكي ولكن إذا أبدت الحركات الإسلامية مرونة مثل احترام الإتفاقيات السلمية والمعاهدات الدولية والإندماج في المشروع الذي تقوده تركيا والوقوف في وجه الحركات الشيعية، وهذا اتضحت معالمه مع بدء الإخوان بالفعل احترام الاتفاقيات الدولية والمعاهدات وعدم العمل على تغييرها مع وصولهم للحكم، هذا من جانب ومن جانب آخر تسعى الولايات المتحدة الأمريكية حالياً إلى تكثيف الإتصالات وفتح قنوات جديدة في التعامل مع الإخوان المسلمين بهدف الحصول على ضمانات وتطمينات واضحة حول قضايا المرأة والأقباط واتفاقية

كامب ديفيد، حيث رأت مارينا اوتاوي رئيسة برنامج الشرق الأوسط في معهد كارنيجي للسلام أن نتائج الإنتخابات الأخيرة أثبتت أن الإخوان لاعب رئيسي في الساحة السياسية المصرية وأن الإخوان أعطوا الولايات المتحدة الأمريكية رسائل ايجابية بخصوص تلك القضايا. (الاهرام،2012). أكد هذه العلاقات سعد الدين إبراهيم أستاذ علم الاجتماع في تصريحاته انه الوسيط لهذه الاتصالات منذ السجن وحتى الاتحادية ويقول أن الأمريكان اعتمدا على خيرت الشاطر وعصام الحداد في هذه الاتصالات ومثال على ذلك الوساطة للإفراج عن الأمريكيين المتهمين في قضية التمويل الأجنبي وأيضا الاتفاق بين حماس وإسرائيل.(شفيق، 2013).

- **الموقف الأوروبي**

دعا رئيس الاتحاد الأوروبي مارتين شولنز إلى وقف التعاون الاقتصادي والسياسي بين الإتحاد الأوروبي ومصر، وذلك كوسيلة ضغط على سياسة الرئيس محمد مرسي لاتباع الديمقراطية و التعددية، حيث لايمكن للإتحاد الأوروبي أن يتعاون مع محمد مرسي بدون أن تنتهج إدارة مرسي سياسة تتفق مع أسس العمل الديمقراطي واعتبر رئيس البرلمان أن جماعة الإخوان المسلمين التي ينتمي إليها مرسي جماعة راديكالية وتستخدم المشاعر الدينية لأهداف سياسية، وكذلك عبر وزير الخارجية الألماني غيدو فيسترفيلي عن قلقه إزاء الوضع في مصر، محذرا مرسي من حدوث انقسام في البلاد نتيجة ممارساته تجاه القضايا الأساسية. (العربية،2012) و عبر سفير الإتحاد الأوروبي لدى القاهرة جيمس موران أن الإتحاد الأوروبي لديه اهتمام بالتعاون مع مصر من أجل تحقيق المصالح المشتركة وتعميق العلاقات مع القوى الحاكمة وأنهم لا يمانعون في التعامل مع حكومة الإخوان ومحمد مرسي طالما تم انتخابه بطريقة ديمقرطية وشفافة وأكد بأن لا خوف من الإخوان طالما التزموا بالمعاهدات الدولية.(سامي، 2012).

هنأت المستشارة انجيلا ميركل يوم 25يونيو الرئيس المصري الإخواني محمد مرسي على انتخابه للرئاسة المصرية وأكدت على مواصلة عملية التحول الديمقراطي ودعم الوحدة الوطنية ومواصلة دعم التطور الإجتماعي والإقتصادي، وأيضا عبر المتحدث باسم مسئولة السياسة الخارجية في الإتحاد الأوروبي كاترين اشتون أن الإنتخابات تمثل حدثاً مًهما في عملية التحول الديمقراطي وتأمل أن يكون الرئيس الجديد نموذجاً للتنوع في مصر.(الشوادفي،2012).

في النهاية ترى الدراسة أن الولايات المتحدة الأمريكية غالباً ما تصنع موقفها بناءً على المعلومات والأبحاث العلمية والأمنية التي تتوافق مع مصالحها وليس مع التغيرات الآنية والأحداث السريعة حيث تتوقع الولايات المتحدة الأمريكية تلبية شروطها وشروط المجتمع الدولي من قبل جماعة الإخوان المسلمين بخصوص

مقاومة التطرف والمد الشيعي وممارسة قواعد الديمقراطية وحقوق الأقليات والمرأة والأقباط والتظاهر السلمي وهذا ما تسعى الجماعة لتحقيقه من أجل طمأنة الغرب.

إن موقف الولايات المتحدة يتوقف على مدى استجابة الإخوان المسلمين لكافة المتطلبات الأمريكية والدولية بخصوص القضايا العامة والمصالح المشتركة وعلى مدى قدرة الإخوان المسلمين على ضبط النظام السياسي والحفاظ على مصالح ومشاريع الدول الغربية والدليل على ذلك الضغط الذي مارسه الرئيس محمد مرسي على حركة حماس في العدوان الأخير ومقدرته في التوصل لوقف إطلاق النار وتحقيق هدف الولايات المتحدة الأمريكية بالتوصل إلى تهدئة حيث شكر الرئيس باراك أوباما الرئيس مرسي على الجهود التي بذلها بهدف التوصل الى وقف لاطلاق النار ولدوره الحاسم في المفاوضات الخاصة بمقترح التهدئة.

اما موقف الاتحاد الاوروبي في حالة خوف من صعود الاخوان المسلمين في مصر وذلك لعدم اتباع ادارة محمد مرسي سياسة تتفق مع اسس العمل الديمقراطي وتستخدم المشاعر الدينية لاهداف سياسية، وكذلك تراجعت ثقة الاتحاد الاوروبي لعدم قدرة الرئيس المصري على تسيير الامور في مصر وعدم التوصل الى اتفاق مع معارضيه.

المبحث الثاني

مستقبل الحركات الإسلامية

لاشك أن الحركات الإسلامية كغيرها من التنظيمات والحركات الإجتماعية والفكرية تمر بمراحل متعددة بين صعود وانهيار وحتى زوال البعض منها وقد تمر بمراحل ضعف وجمود ثم تنهض من جديد وتصل إلى قمة الحكم، وبالتالي يتوقف مستقبل الحركات نفسها على مدى قدرتها على التكيف مع الظروف والمتغيرات الجديدة سواء على الصعيد المحلي أو الدولي وكذلك يتوقف مستقبلها على طبيعة النظام السياسي الذي تعمل ضمنه هذه الحركات ونظرة النظام لها والنظرة الدولية بشكل عام. (يوسف خطاية، 2008، ص218).

ويشير حسن الترابي إلى وضع الحركة الاسلامية السودانية وتجربة الوصول إلى السلطة بانحرافها عن مسارها الذي كانت تعتمد عليه وهو الشورى والقيم الإسلامية وأصبحت بعد وصولها للسلطة منغمسة بالسلطة واستشرى فيها الفساد والظلم والقمع وكبت الحريات حيث أصابت هذه السياسة الحكم الإسلامي بالسوء في الرأي العام السوداني بل في العالم كله.(الخطيب، 2011،ص2)

إن العديد من الثورات أدت إلى تجدد الأنظمة الديكاتورية وعلى سبيل المثال نجد أن الرئيس محمد مرسي والاخوان المسلمون في مصر يحاولون إضفاء الطابع المؤسسي للسيطرة على السلطة بالطرق القديمة وأن الرئاسة المصرية استعادت بعض الإجراءات التي كانت تمارسها السلطة القديمة حيث فرض الطوارئ واستخدام القمع في منع الاضطرابات الشعبية.(عبد الحميد، 2013)

ازدواجية السلطة والجماعة:

إن ازدواجية السلطة والجماعة معضلة تواجه الإخوان المسلمين في مصر حيث مازال الحزب في السلطة يأتمر بأمر الجماعة ويستمر هذا التوجه حتى يستقر أهل الحزب على مقاعد السلطة ويشكلون قواعد مثبتة ومرتبطة بهم بعيداً عن الجماعة، لذلك فإن إصدار الأوامر والتعليمات قد يتغير ويمكن أن يتصادم كما حدث في السودان عندما جلس بعض الإسلامين في السلطة والبعض الآخر في صفوف المعارضة وقد يصل ذلك إلى شكل جديد من المواجهة بين إخوان السلطة وإخوان الجماعة ليفتح باباً جديداً لطرف آخر قد يكون العسكريين، وتظل الفرصة ممكنة لتولى العسكريين السلطة في ظل عدم وجود استقرار ونظام عدالة اجتماعية وسوء إدارة الحكم بتولي الإخوان السلطة.(سنيقرة،2012،ص7).

لم تكن الثورة إلا بداية لانتقال المصريين إلى حكم جديد انتظر من خلالها انتخاب رئيس جديد لبلادهم بعد أكثر من 15 شهراً على تنحي الرئيس محمد حسني مبارك ومابعد هذه المرحلة توالت عليهم الصدمات والآثار السلبية كانعدام الأمن وتوقف السياحة وسقوط الإقتصاد المصري وحالة من الفوضى عكست مقولة ليس هناك أسوأ من الدولة البوليسية غير الدولة الدينية المتعصبة. (الجزيرة للدراسات،2013).

ولقد رأى كثيرٌ من المهتمين أن الحاكم الفعلي في مصر هو مكتب الارشاد الذي يهيمن عليه خيرت الشاطر وليس الرئيس، الشاطر يحيط بقصر الإتحادية ليرى الرئيس مرسي بعين أخرى هذا ماكتبه ثروت الخرباوي ويقول أن الشاطر زرع بعض الرجال حول مرسي أثناء حملته الإنتخابية ثم لاحقه في القصر الرئاسي من أجل أن تكون قرارات مرسي بعيدة عن شخصيته وهذا يدل أن الرئيس لايستطيع أن يرى بعينه، فهؤلاء الرجال لايرى مرسي إلا من خلالهم وهم عينه التي يرى بها وبالتالي تكون قرارات الرئيس متاثرة برجال الشاطر وبالتالي لن تكون عادلة ومحايدة وتصدر القرارات وفقا لرؤية الشاطر والمرشد، إلى جانب ذلك أكد الخرباوي أن وصول معلومات المخابرات والأمن القومي إلى تنظيم الاخوان الدولي يؤدي إلى تفريط الرئيس في معلومات الدولة حيث تصل إلى الجماعة الأم وبالتالي يصدر الإخوان قراراتهم بناء على تلك المعلومات.(الوزيري، 2012)

ويمكن وصف المستقبل المصري ومسار الديمقراطية في ظل حكم الإخوان المسلمين بانه حافل بالعراقيل، من الواضح أن الأوضاع الراهنة في مصر تدعو للتشاؤم حول مستقبل البلاد، حيث تصاعدت وتطورت حدة الإنقسامات بين الأحزاب الإسلامية والأحزاب الليبرلية بشكل عنيف وخسر الجنيه المصري 8% من قيمته أمام الدولار الامريكي وزادت حالات الفوضى والإعتداءات الجنسية والاغتصاب الموجه ضد المتظاهرين السلميين وأخيراً وصل الأمر إلى سحل وقتل المواطنيين من قبل الشرطة ومليشيات الاخوان أمام الاتحادية واستخدام العنف، هذا عزز الشعور لدى المواطنين وأصحاب الرأي بأن جماعة الإخوان المسلمين والرئيس محمد مرسي في طريق الفشل لعدم مقدرتهم على ادارة البلاد والتوافق مع المعارضة.(اليوم السابع،2013).

إن طريقة وأدوات التعامل التي تمارسها جماعة الإخوان المسلمين في انتزاع السلطة وأسلوب الهيمنة على السلطات، متجاهلة المعارضة والآراء الأخرى في عدة مواقف منها إصرارها على عقد انتخابات مبكرة قبل أن تتمكن المعارضة من تنظيم نفسها والعمل على الإنتهاء من صياغة الدستور وإقراره وتمريره في زمن قصير جداً قبل معالجة التحفظات من قبل المعارضة والاقلية والقانونيين ونقاية الصحفيين والمراة ومجلس القضاء وترك الإقتصاد المصري في حالة من الإنهيار وعدم توفير الأمن كل ذلك خلق حالة من الإحتقان السياسي والإرتباك لدى الحكومة والرئاسة التي هي أصلاً غير قادرة على ادارة أي قطاع، هذا الواقع سيدفع ثمنه السيد مرسي لانتزاعه السلطة على حساب الحالة الإقتصادية المنهارة وانهيار السياحة وتراجع الإحتياطي النقدي وانعدام الأمن وانتشار البلطجية وعدم توفر العدالة الإجتماعية،من الواضح أن الحكومة والرئاسة التي يقودها الإخوان لم تنجح في إدارة الدولة بكل مكوناتها وكذلك فقدت ثقة المواطن بها الذي لم يعد يستمع إلى خطابهم وخططهم المكشوفة.

وفي إشارة ألى اقتراب نهاية التنظيمات الإسلامية والتي لم تستوعب التجارب للأحزاب القومية والوطنية والتقدمية، يتضح كل يوم على أن الإخوان المسلمين في مصر استولوا على السلطة أكثر من وصولهم إلى الحكم عن جدارة واستحقاق وأنهم يتصرفون بمنطق طغي عليهم قبل وصولهم للحكم وهو التنظيم السري والشكل المعقد في التعاون ورفض الثقة بالآخر وبالقوى السياسية

مع أن الإخوان مارسوا المعارضة إلا أنهم عند وصولوهم للسلطة تجاهلوا ماكانوا يعانون منه وتفردوا بالرأي حتى لو أدى ذلك إلى تصادم وخسائر في الأرواح، وبالتالي يتضح أن الإخوان هدفهم الأمثل هو السلطة على حساب المواطن ويواصل الإخوان التفرد بالقرار ورفض الشراكة السياسية لذلك سيكون مستقبلهم في خطر وحياتهم مريرة إن لم تكن مدمرة وأن ممارسة الإخوان للدين في الحكم

ومحاولة تطبيق الشريعة عليهم لاينفع لأن معظم المجتمع المصري متدين ويخطئ الإخوان والسلفيون حين يعتقدون أنهم مكلفون بأسلمة المجتمعات المسلمة بأغلبيتها الساحقة ومؤمنة بالله الواحد الاحد وبالتالي محاولة الاخوان المسلمين مستغلة وصولهم للحكم أسلمة المجتمع والنظام المصري هي أسرع طريق إلى الحرب الأهلية وتدمير الدولة. (سلمان، 2013).

لقد كان التدخل العسكري للنظام في ثلاث مدن على قناة السويس وإعلان مرسي حالة الطوارئ مما زاد من تفاقم الأحداث والإضطرابات ودمر العديد من الممتلكات في أنحاء البلاد و عكس حالة من الإحباط العام جراء هذه الافعال الرئاسية إضافة إلى تفاقم الأزمة الإقتصادية وعجز الحكومة عن الوفاء بمطالب الثورة وعدم إصلاح وزارة الداخلية القمعية وعدم وجود خطة واضحة لمنع وقوع كوارث اقتصادية واجتماعية وتدهور السياحة، كل هذه المظاهر جاءت إلى حد كبير نتيجة فشل قيادة الإخوان المسلمين للسلطة وأستمر هذا الفشل عندما لم تتوافق السلطة مع المعارضة وعملوا على تمرير الدستور وزيادة أعضاء الحكومة وعدد المحافظين والتعينات الجديدة في مؤسسات الدولة بهدف أخونتها وترك وزارة الداخلية تقمع المتظاهرين وتسحلهم. (تراجر،2013)

وفي النتيجة لم يستطيع الإخوان المسلمين بلورة نموذج سياسي يختلف ويتميز عن النموذج المباركي ولم يستطيعوا العمل على التوافق مع المعارضة ولا تلبية احتياجاتهم، بل إن المعارضة لهم ولسياساتهم تزداد يوماً بعد يوم في ميادين مصر وتعمل على تنظيم نفسها في جسم واحد من التيارات المدنية، وأن الطبقات الوسطى لم تقتنع بخطب الإخوان، لم يستطع الإخوان إزالة الضبابية لخطابهم فيما يتعلق بالتعددية وحقوق الإنسان و المرأة نتيجة لميلهم السلطوي وشراستهم غير المحدودة للسلطة، في حين أن الشعب المصري بحاجة إلى مشاريع نهضوية وعدالة اجتماعية وتوفير الأمن وليس بحاجة إلى خطب سياسية غير واقعية، الشعب المصري متدين بالفطرة لكنه لم يقم الثورة لإقامة دولة اسلامية (حيدر، 2013).

من الملاحظ أن ممارسة السياسة بالتسلل هي صفة لازمت سلوك الإخوان المسلمين لذلك نجحوا في اختطاف ثورات وحركات الربيع العربي في مصر وليبيا وتونس وإلى جانب ذلك إدعاءهم بأنهم أول من قاموا بالثورات وهذا تزوير واضح للتاريخ إذ لم يشارك الإخوان في ثورة 25 يناير إلا بعد أربعة أيام من الثورة ونجاحها، مشكلة الإخوان أنهم لايؤمنون بفكرة المشاركة السياسية مع الآخرين وأنهم لايهتمون بالهوية الوطنية والقومية لأنها لاتنسجم مع فلسفتهم الأساسية، ومايدور عن أحاديث وأقتراحات وقرارات تتضمن حقيقة التفريط في الوطن، ولايفهم من ذلك إلا الموقف السلبي للإخوان من الهوية الوطنية، لهذا يدور الحديث عن تأجير مناطق أثرية وتأجير مناطق للمستثمرين في سيناء والحديث عن بيع ماسبيرو والأراضي

التي بجواره كل هذا يأتي في سياق إضعاف الدولة المصرية، وهذا يعزز الأقوال بان عمليات تزوير شابت الانتخابات التي ادت الى فوز محمد مرسي بالرئاسة وان هناك تواطؤ من قبل لجنة الانتخابات وضعط من الولايات المتحدة الامريكية على المجلس العسكري.

من كل ماتقدم في ظل حكم الإخوان تستعرض الدراسة سيناريوهين لمستقبل مصر.

- **السيناريو الاول:الدولة الفاشلة**

فشل الإخوان في الحكم وعدم المقدرة على إدارة شئون البلاد وتصحيح المسار يعكس حالة جمود في التفكير وحالة من العجز الإداري.

إن وصول الإخوان وبعض الإسلاميين للحكم جاء عن طريق الصندوق وليس عبر انقلاب، لذلك لم يدرك الإخوان أنهم جاءوا إلى الحكم بالصندوق لبناء دولة قانون ومؤسسات، لا هدم وتعطيل وسلب الدولة والمؤسسات، حيث تعامل الإخوان مع المرحلة الإنتقالية بمنطق الكسب وفرض الرؤى الإخوانية والتعامل مع المعارضة وكأنهم ناقصو دين وإيمان.

فالحياة العامة في مصر تشهد حالة من الفوضى والإرباك حيث لا وجود لأمن ولا لقانون ولا اقتصاد ولا سياحة والكل نصّب نفسه وأعطاها الحق في المطالبة مرة بإسقاط الجيش ومرة بإسقاط الداخلية ومرة بإسقاط القضاء إلى إسقاط مؤسسات الدولة، بالتالي حالات الإسقاط لمؤسسات الدولة مستمرة بدون بديل سوى الفوضى والتخبط أدخلت البلاد في مستقبل مظلم، وبالتالي الجميع في مصر سواء المعارضة أو النظام الحاكم الكل يدمر الآخر في ظل حالة العداء والفرقة بين الطرفين وعلى أثر ذلك زادت الحركة الإحتجاجية والصدمات بين المواطنين والأمن والإعتداء على المؤسسات حتى انسحبت الشرطة في بعض المدن احتجاجاً على حالة الفوضى وإدارة الإخوان لوزارة الداخلية ومن هنا بدأت حالة اللاعودة التي ستعمل على انهيار الدولة ومؤسساتها وإضعاف قدرتها على الأداء وبالتالي ربما يدفع الشعب ثمناً باهظاً لهذا المعترك القادم كما دفعته ومازالت تدفعه بعض الدول العربية.(فتحي،2011،ص8)

- **السيناريو الثاني: تدخل الجيش**

أولا: في ظل الأوضاع الحالية وحالة الإنقسام والفوضى العارمة وتواجد المتظاهرين في الميادين وأعمال العنف من قبل البلطجية والإعتداء على النساء ومحاولة الإخوان المسلمين أخونة قطاع القضاء والتدهور الإقتصادي وفقدان الجنيه لقيمته والتحفظات على الدستور والتناقض الكبير بين الأحزاب الإسلامية والعلمانية وحالة الاستقطاب السياسي العنيف هذه الأسباب ستدعو إلى تدخل من قبل الجيش في حال استمرت هذه الأعمال ودخلت البلاد في حالة فوضى وعدم السيطرة من قبل

الاجهزة الامنية ووزارة الداخلية وعدم قدرة الإخوان على إدارة الحكم بطريقة توافقية مع المعارضة مما سيدفع الجيش إلى تدخل عسكري حتى لاتقع البلاد في حالة مجهولة وبالتالي يدير الجيش الحكم لحين الخروج من الأزمة وإعادة البلاد إلى حالة الاستقرار.

وفي هذا الصدد اعلن الناشط الحقوقي ومنسق ائتلاف 25 يناير بمحافظة الإسماعلية تامر الجندي عن البدء في حملة توقيعات من الأهالي لتفويض الجيس إدارة البلاد. (حراجي، 2013).

كذلك أكد اللواء محمد علي بلال قائد القوات المصرية في حرب الخليج الثانية والخبير العسكري ان احتمال تدخل الجيش في ظل الأزمات المتكررة غير مستبعد وأن تعمُّق الخلاف بين القوى السياسية يهدد الدولة الرئيسية وبالتالي لن يكون هناك مفر سوى سيطرة الجيش على إدارة البلاد.

وأكد اللواء عبد المنعم كاطو الخبير الإستراتيجي أن النظام والحكومة الحالية فشلوا في قيادة المرحلة الحالية وحماية الشعب ومؤسسات الدولة وأن مصر قادمة على خطر كبير، إذاً انقلاب الجيش أمر حتمي على النظام والجماعة لحماية البلاد

النتائج:

- الحركات الإسلامية تبدأ رؤيتها بضرورة الإصلاح والتطور المستمر للواقع الموجود ويحملون شعار (إن أريد إلا الإصلاح مااستطعت) ليكون هذا الشعار منطلق ومدخل لهذه الحركات من أجل تحقيق أهدافها.
- ان حركة الإخوان المسلمين هي حركة تاريخية ولديها قدرة على التنظيم مما ساعدها على الوصول الى الحكم في ظل وجود أحزاب جديدة غير قادرة على إدارة المرحلة وغير متحدة وخاصة أثناء الثورات فكانت حركة الإخوان المسلمين هي الاقدر بالتالي طوعت باقي الاحزاب وقادتها الى ماتريد.
- أن الحركات الإسلامية المعاصرة تعتمد على التنظيم الحزبي والتعبئة العقائدية وتسعى دائماً لتأمين نفوذها السياسي وتعمل على استقطاب الفئات الاجتماعية الفقيرة والغاصبة.
- إن الحركات الإسلامية تصنف إلى حركات إسلامية معتدلة وهي تسعى إلى نبذ العنف وتحقق أهدافها من خلال العمل السياسي والحركات الراديكالية التي تلجأ إلى العنف لتحقيق أهدافها، إلى جانب ذلك رات الدراسة أن جماعات الإسلام السياسي تسعى لتحقيق رؤيتها وأهدافها حتى ولو تعارضت مع إرادة الشعب.

- إن أهم أسباب صعود الحركات الإسلامية، قدرتها على التنظيم، التصويت الإحتجاجي ضد الأنظمة الحاكمة، الفقر وغياب الحرية،الخطاب الديني، الإعلام الإجتماعي وضعف الإعلام الرسمي، المساجد والجمعيات الإسلامية.
- إن حركة الإخوان المسلمين استخدمت كافة الأساليب لتحقيق رؤيتها بما فيها الأساليب العنيفة في فترات عمر الجماعة (اغتيالات).
- قانون السمع والطاعة يحكم عمل الجماعة.
- إن الحركات الإسلامية تنظر إلى الديمقراطية بحالة من الخوف وأنها تحمل شبهة الكفر لكن عندما انتقلوا إلى مواقع السلطة التشريعية والتنفيذية أصبحوا هم القائمين الشرعين عليها وينادون بها.
- إن هناك علاقة تاريخية بين الإخوان المسلمين والغرب خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وقد ظهرت هذه العلاقة في العلن بعد فوز الإخوان.
- وجود حالة عدم رضا على أداء الإخوان المسلمين في البرلمان حيث لم يستطيع الإسلاميون حل القضايا الاجتماعية ولا السياسية ولا الاقتصادية.
- مازال الإخوان غير قادرين على إدارة مصر وتسود حالة الإرباك وهناك عدم الثقة نتيجة محاولة الاخوان لاخونة الدولة والسيطرة على مفاصلها.

المصادر والمراجع

- القران الكريم
- سورة النساء، آية 113
- سورة هود، آية 88

▪ الموسوعات والمعاجم:

- عبد الفتاح، اسماعيل: معجم المصطلحات السياسية، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008.
- مقلد، إسماعيل صبري، موسوعة العلوم السياسية، الكويت، جامعة الكويت،1999.
- خليل، احمد خليل، موسوعة المصطلحات السياسية والدبلوماسية، بيروت، دار الفكر، 1994.

▪ الكتب:

- الأفندي، عبد الوهاب وآخرون: الحركات الإسلامية وأثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، ابوظبي،2002.
- الكتبي، ابتسام، وآخرون: إلى أين يذهب العرب، المؤسسة العربية للدراسات والنشر،بيروت، 2012.
- الموصللي، احمد، الحركات الاسلامية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.
- إبراهيم، علي حيدر: سقوط المشروع الحضاري، مركز الدراسات السودانية، 2004.
- احمد، فاطمة: لو حكم الاخوان، الجزيرة للنشر، القاهرة، 2008.
- إسماعيل، حماد: جماعة الإخوان المسلمين بين الدين والسياسة، دار الشروق، القاهرة، 2010.
- البشري، طارق: الحركة السياسية في مصر 1945-1953، دار الشروق، القاهرة، 2002.
- البنا، حسن: مذكرات الدعوة والداعية، موسوعة الإخوان المسلمين، القاهرة،1966.
- ــــــــــــ: مجموعة رسائل، دار التوزيع والنشر الاسلامية، القاهرة، 1992.

- البيومي غانم، ابراهيم: الانعكاسات الداخلية والخارجية للانتخابات البرلمانية المصرية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2007.
- الحكيم، سليمان: عبد الناصر والاخوان، المركز الحضاري للاعلام والنشر، الجيزة، 1996
- الخرباوي، ثروت: سر المعبد، دار نهضة مصر، الطبعة السادسة، القاهرة،2012
- ـــــــ: قلب الاخوان محاكم تفتيش الجماعة، دار النهضة، القاهرة،.201
- الربيع، تركي على: الحركات الاسلامية من منظور الخطاب العربي المعاصر، المركز التقافي، بيروت، 2006
- السيد، رفعت: حسن البنا..من..كيف..لماذا، مكتبة مدبولي، القاهرة،1977
- العساف، صالح: مدخل في العلوم السلوكية، مكتبة الكعيبان، الرياض، 1989
- الفايز، فيصل: الأحزاب السياسية في العالم العربي الواقع الراهن وافاق المستقبل، مركز القدس للدراسات، عمان، 2004.
- القرضاوي، يوسف: 70عام في الدعوة والتربية والجهاد، الطبعة الاولى، الرسالة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1999.
- ـــــــــ: اولويات الحركة الاسلامية،الطبعة الاولى، الرسالة للنشر والتوزيع، القاهرة،2001
- النجار، باقر: الحركات الدينية في الخليج العربي، دار الساقي، البحرين، 2007.
- النفيسي، عبد الله: الحركة الإسلامية رؤية مستقبلية، مكتبة افاق، الكويت، 2012
- تمام، حسام: الإخوان المسلمين سنوات ماقبل الثورة، دار الشروف، القاهرة، 2011
- حبيب، كمال واخرون: دليل الحركات الاسلامية في العالم، مؤسسسة الاهرام، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2006
- خيري، مسعد: حزب الحرية والعدالة الرؤية والمضمون، دار البداية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2011
- دياب، حافظ: سيد قطب والايدولوجيا، رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2010
- روبرت، دريفوس: لعبة الشيطان، مركز دراسات الإسلام والغرب، ترجمة، اشرف رفيق، القاهرة، 2010
- عبد الحليم، محمود: الاخوان المسلمين احداث صنعت التاريخ، دار الدعوة، القاهرة، 1985

- عبد العزيز، جمعة امين: اوراق من تاريخ الاخوان المسلمون، دار النشر الاسلامية، القاهرة، 2003
- عبد الفتاح، عصام: من سيحكم مصر، دار الحدود للنشر والتوزيع، القاهرة، 2012.
- علام، فؤاد: الاخوان وانا، المكتب المصري الحديث للنشر، القاهرة،1985.
- علي، حيدر إبراهيم: التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1996.
- قنديل، رائد: حركات الإسلام السياسي والغرب في القرن العشرين، مركز حقوق الإنسان والمشاركة الديمقراطية، البيرة، 2008.
- كمال، عادل: النقط فوق الحروف، الزهراء للاعلام العربي، القاهرة،1989.
- متولي، محمد: مصر والحياة الحزبية قبل عام 1952، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، 1980.
- مصطفى، هالة: الاسلام السياسي في مصر من الاصلاح الى العنف، الاهرام للتوزيع، القاهرة،1992.
- منيب،عبد المنعم: دليل الحركات الاسلامية المصرية، مكتبة مدبولي، القاهرة،2009.
- حمزاوي، عمرو: الحركات الإسلامية والعملية الديمقراطية، مؤسسة كارنيجي للسلام، 2006.

- **الدوريات والمجلات:**

- كرايمر، مارتن: الإسلام الأصولي المتحول، منتدى الشرق الأوسط، ترجمة، صبحي حديدي، ميدل ايست الفصلية، يونيو، 1996.
- مذكور، عبد الحميد: حركة الفكر الإسلامي المعاصر خلال القرن العشرين، القاهرة، مجلة المسلم المعاصر، العدد96، مايو، 2005.
- سنيقرة، عز الدين: مستقبل الحكم، مجلة العرب الدولية، العدد571، ابريل 21012.
- السوسي، حسن: حركات الاسلام السياسي في ميزان الحداثة، كلمن، عدد7، صيف 2012.
- فتحي، شادية: سيناريو الدولة الدينية في مصر، ملحق التحولات الاستراتيجية، مجلة السياسة الدولية، عدد185، يونيو 2011.

- عوض، إبراهيم: الحركات الإسلامية في الوطن العربي، ملحق جريدة العرب، الدوحة، العدد 7588، مارس، 2009.
- حمزاوي، عمرو: لماذا انفرد الإسلاميين بساحة المعرضة،ندوة سياسية، واشنطن، مركز الحوار العربي، 2006.
- ابوزيد، نصر: الفزع من التأويل العصري للإسلام، مجلة الديمقراطية،، العدد29، يناير2008
- كوفمان، تمارا: الأحزاب الإسلامية ثلاث أصناف، ترجمة مركز الزيتونية، مجلة الديمقراطية،، العدد3، يوليو2008.
- الغالي، محمد: الحركات الإسلامية المغربية، وحدة الهدف وتباين الموقف، مجلة الديمقراطية،العدد29، يناير 2008.

- **الرسائل العلمية:**

- دبعي، رائد: اساليب التغيير السياسي لدى الحركات الاسلامية،رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، برنامج التخطيط والتنمية السياسية،2011.
- عبد الحليم، عبد العاطي: الحركات الاسلامية في مصر وقضة التعددية السياسية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2007.

- **دراسات وأبحاث:**

- ربيع، عمرو هاشم: الإخوان والبرلمان، دراسة في الفكر والسلوك، مركز الاهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 222، 2011.
- خطاية، يوسف: مستقبل جماعات الإسلام السياسي في العالم العربي، الاردن، جامعة البلقان التطبيقية، 2007.
- منصوري، نديم: دور الإعلام التواصلي الجديد في تحريك الثورات العربية، دراسة، الجامعة اللبنانية، 2011
- الخطيب، ابراهيم: الإسلاميون عقب الثورات التحديات والمخاوف، مركز الذيتونية للدراسات، 2011.
- ابورمان، محمد: ادماج الاسلاميين في السياسة العربية، مركز القدس للدراسات السياسية، 2006.
- نجيب، سامح: الاخوان المسلمون رؤية اشتراكية، مركز الدراسات الاشتراكية، 2006.

- الشوبكي، عمرو: مستقبل جماعة الاخوان المسلمين، مؤسسة الاهرام، عدد 163، مايو 2005

التقارير:

- مجموعة الازمات الدولية، الاخوان المسلمين فيمصر المواجهة والاندماج، تقرير الشرق الاوسط، رقم 76، يونيو2008.
- التقرير الاستراتيجي العربي (2005-2006)، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مؤسسة الاهرام،2006

المواقع الالكترونية:

- عبد الهادي،شيماء: منشقون عن الإخوان، بوابة الأهرام، نشر بتاريخ،2013/1/10 http://gate.ahram.org.eg/News/293590.aspx
- طلعت، وائل: الإخوان والبرلمان، اليوم السابع، منشور على موقع اليوم السابع بتاريخ 2011/12/17 http://www1.youm7.com/News.asp?NewsID=557218
- الأهرام اليومي: الإسلاميون والبرلمان، بوابة الأهرام، بمنشور على بوابة الأهرام بتاريخ 29يناير 2012 http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=782335
- سليمان، محمد: التغيير السياسي عند المودودي، نشر بتاريخ 2003/12/13‘على الموقع http://alasr.ws/articles/view/4782
- نعمة، محمد فاضل: الإخوان المسلمون... التشكيك في صدق النوايا، نشرت بتاريخ 23-10-2012 على الموقع الإلكتروني. http://www.middle-east-online.com/?id=141875
- نبيل، اية: من حق المراة والفبطي الترشح للرئاسة، منشور على الموقع الالكتروني لليوم السابع بتاريخ 28مارس 2011. http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=378371
- فودة، اميرة: الاخوات المسلمات في مصر يعقدن اول مؤتمر منذ 60 عاما، منشور على موقع الالكتروني لقناة العربية بتاريخ 2يوليو2011. http://www.alarabiya.net/articles/2011/07/02/155805.html
- تايلور،جون:الاخوان المسلمون في ورشات التحول الديمقراطي، تقرير على الموقع الالكتروني لاذاعة هولندا العلمية بتاريخ يوليو2011. http://www.rnw.nl/arabic/article/436004

- القرضاوي، يوسف: تصريح حول أحداث ماسبيرو نشر على الموقع الالكتروني لمجلة المشهد بتاريخ 2011/10/22.
http://al-mashhad.com/Articles/23213.aspx
- زكي، انس: مرشد الإخوان يتواصل مع اقباط مصر، منشور على الرابط الالكتروني للجزيرة نت بتاريخ 16مارس 2011.
http://www.aljazeera.net/home/print/f6451603-4dff-4ca1-9c10-122741d17432/066fa5ab-37dd-458d-8e30-36f1ce3689b5
- محامون بلاقيود: نواب الاخوان في برلمان 2005 اقلية دون المستوى، منشور على الرابط الالكتروني التالي بتاريخ 12نوفمبر 2010.
http://www.bilakoyod.net/details8658.htm
- والي، عمرو: اداء مجلس الشعب بعد ثلاثة شهور من بدا اعماله منشور على الرابط الالكتروني
http://www.masrawy.com/News/reports/2012/april/18/4952094.aspx
- عبد الحميد، ريم: الثورات العربية استبدلت نظام ديكتاتوري باخر، منشور على بوابة اليوم السابع، الرابط التالي
http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=946669
- الموسوعة الاخوانية: نواب الإخوان في برلمان2005-2010، منشور على الموقع الالكتروني
www.ikhwanwiki.com/index.php
- سامي، اكرم: دبلوماسيون امريكيون الشعب صاحب القرار،منشور على بوابة الوطن الالكترونية بتاريخ13-2-2013.
http://www.elwatannews.com/news/details/130475
- الشوادفي، محمد: ميركل تهنئ مرسي وتعد بدعم مصر، منشور على بوابة الاهرام بتاريخ 2012/6/25.
http://gate.ahram.org.eg/UI/Front/inner.aspx?NewsContentID=224468&Title=%D9%85%D9%8A%D8%B1%D9%83%D9%84
- عبد الحميد، شيماء: التناقضات في لعبة السياسة والحكم، اليوم السابع، منشور بتاريخ،18فبراير2013
http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=949660
- السادات، انور: خطاب في البرلمان المصري منسور على الموقع الالكتروني
http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=949660
- عبد الناصر، جمال: خطاب منشور على الموقع الاكتروني

http://www.youtube.com/watch?v=k1aczWYxvkw&NR=1&feature=fvwp

- الشحات، سعيد: قطر والربيع العربي، منشور على الموقع الاكتروني بتاريخ 6اغسطس2012
http://www1.youm7.com/News.asp?NewsID=750106
- محيسن، تيسير: المجتمع المدني في البلاد العربية، مركز دراسات المجتمع المدني، مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الانسان، منشور بتاريخ 22ديسمبر2011.
http://www.maatpeace.org/node/3358
- شراب، ناجي: ماذا وراء وبعد الحركات الدينية، جريدة القدس، منشور بتاريخ 9ديسمبر2011 على الموقع الالكتروني.
http://www.alquds.com/news/article/view/id/316414
- الوجاني، سعيد: الإسلام السياسي، الحوار المتمدن، العدد 3281، 2012.
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=246774
- مفتي، محمد: الإسلاميون والديمقراطية رؤية شرعية سياسية، ندوة سياسية، مجلة البيان، الرياض، 2012/5
http://albayan.co.uk/article.aspx?id=1907
- يوسف احمد، احمد: محنة القانون في مصر، جريدة الشروق في مصر، 15ديسمبر 2011
http://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?id=ade38fb6-5ff0-4aa1-b293-790dd1ceb3d7
- احمد، فكرية: الاسلام السياسي والتشدد، منشور على البوابة الالكترونية لحزب الوفد بتاريخ 6يناير 2012
http://www.alwafd.org
- عبد العاطي، محمد: الانتقال الديمقراطي في العالم العربي في ضوء التجارب العالمية، مركز الجزيرة للدراسات منشور على الموقع الالكتروني بتاريخ 14فبراير 2013
http://studies.aljazeera.net/files/arabworlddemocracy/2013/01/201312482442145450.htm
- حراجي، جمال: نشطاء يجمعون توقيعات لتفويض الجيش بادارة البلاد، منشور على الموقع الالكتروني بتاريخ 28فبراير 2013.
http://www1.youm7.com/News.asp?NewsID=962507&

- نعمة، محمد فاضل: برنامج الإخوان السياسي من المعارضة إلى السلطة، الحوار المتمدن، العدد 3874 ،8اكتوبر 2012.
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=327443
- تراجر، اليه: لم تشهد مصر استقرار، منشور على موقع معهد دراسات سياسية الشرق الأوسط بتاريخ 29 كانون ثاني 2013
http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/egypt-will-be-unstable-until-morsi-delivers-on-domestic-promises
- ابراش، ابراهيم: الثورات والانتفاضات الشعبية، الحوار المتمدن، العدد 3697،2012
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=252127
- موقع حزب النهضة التونسي.
http://www.ennahdha.tn/
- شفيق، سليمان، علاقة الإخوان بالأمريكان من السجن إلى الاتحادية، منشور بتاريخ 24فبراير2013
http://www.albawabhnews.com/news/18274
- سرحان، همام، نواب الاخوان في برلمان2005، منشور بتاريخ 10نوفمبر2010
http://www.maatpeace.org/node/3358
- موقع إخوان اون لاين، الكتلة البرلمانية للاخوان المسلمين في مجلس الشعب، منشور سبتمبر2006
http://www.ikhwanonline.com/print.aspx?ArtID=23249&SecID=250
- الوزيري، هاني، رجال الشاطر يحاصرون مرسي في قصر الاتحادية، منشور بتاريخ5يوليو2012
http://www.elwatannews.com/news/details/23786
- حيدر، اسعد، ثورة 25 يناير مستمرة، منشور بتاريخ 4حزيران 2013
http://www.almustaqbal.com/storiesv4.aspx?storyid=556420
بوابة الاهرام، نتائج النهائية لانتخابات مجلس الشعب، منشور بتاريخ21 يناير2012
http://gate.ahram.org.eg/News/162896.aspx

مراجع أجنبية:

- Ibrahim,saad elDin: an Islamic alternative in Egypt, American university,cairo,2002.
- AIi,EL Hillal: islam and power, London: croom, helm, 1981.

- Richard, Schaefer, sociology, new york:mccraw – hill book company, 1983.
- Amr hamzawy, nuthan brown: can Egypt troubled election produce amore Democratic future, carnagie endowment.2005.
- Abu jaber, kemal:the arab bath socialist party,Syracuse, syracase university press, 2007
- Daniel,pipes,in the path of god islam and political power, new york,basic books, 1983